

مُصَنَّفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(السَّوْفِ ١٣ هـ)

١٣



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF (SHEIKH MOFEEDEE)

الْأَفْصِيَاءُ

فِي الرِّمَامَةِ

المؤتمر العالمي تأسس في الذكرى الألفية لوفاء الشيخ المفيد



الأفضى

في الإمامية

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

الإفصاح في الإمامة	الكتاب :
الشيخ المفيد (ره)	المؤلف :
قسم الدراسات الاسلامية - مؤسسة البعثة - قم	تحقيق :
الثانية	الطبعة :
١٤١٣ هـ ق	التاريخ :
المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد	الناشر :
مهر	المطبعة :
مؤسسة البعثة - قم	صفّ الحروف :
٢٠٠٠	الكمية :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

المؤلف

هو شيخ الأمة، ورئيس متكلميها، ورأس فقهاءها: أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان بن عبدالسلام بن جابر بن النعمان ابن التابعي الجليل الشهيد سعيد بن جُبَيْر، العكبري البغدادي، المعروف بـ (ابن المعلم) الشهير في الآفاق بـ (الشيخ المفيد)^(١).

ولد في الحادي عشر من ذي القعدة بعُكْبَرَا - وهي مدينة تقع في شمال بغداد على الضفة الشرقية لنهر دجلة - سنة (٣٣٦) أو (٣٣٨) هـ. وتوفي ببغداد ليلة الجمعة لثلاثِ خلون من شهر رمضان المبارك سنة (٤١٣) وكان يوم وفاته كيوم الحشر كما وصفه بعض المؤرخين، شيعه ثمانون ألفاً، وصلى عليه تلميذه الشريف المرتضى علي بن الحسين بميدان الأُشنان، الذي ضاق على الناس رغم سعتِه، ولم يرَ يومٌ أكبر

(١) روي أن علي بن عيسى الرُّمَّاني لقَّبه بالمفيد، بعد مناظرة طريفة جرت بينهما، أفحم الرُّمَّاني فيها، وقيل أن الذي لقَّبه بالمفيد هو القاضي عبد الجبَّار المعتزلي. أنظر تفصيل ذلك في روضات الجنَّات ٦: ١٥٩.

منه لشدة زحام الناس للصلاة عليه، ومن كثرة بكاء المؤلف والمخالف، ولا عجب فقد فقد العلم به حامل لوائه، وزعيم طلائع، ورائد الفكر وفارسه المعلم وكَمِيَّه المقدام، وثلم الدين بموته ثلثة لا يسدّها شيء.

كان^(١) قدس سرّه شيخاً ربعة، نحيفاً، أسمر، خشن اللباس، كثير الصلاة والصوم والتقشّف والتخشّع والصدقات، عظيم الخشوع، ما كان ينام من الليل إلّا هجعة ثم يقوم ويصلي، أو يتلو كتاب الله، أو يطالع، أو يدرّس.

كان مديماً للمطالعة والتعليم، ومن أحفظ الناس، قيل إنّه ما ترك للمخالفين كتاباً إلّا حفظه، وهذا قدر على حلّ شبه القوم.

كان دقيق الفطنة، ماضي الخاطر، حاضر الجواب، حسن اللسان والجدل، ضنين السرّ، جميل العلانية، بارعاً في جميع العلوم، حتّى كان يقال: له على كلّ إمام منّة.

كان نشيطاً للبحث والمناظرة، صبوراً على الخصم، وكان يناظر أهل كلّ عقيدة فلا يدرك شأوه، ولم يكن في زمانه من يدانيه أو يضاهيه في هذا المضمار، حتّى جعل المخالفين في ضيق شديد بقوة حجّته وتأثير

(١) كلّ ما سنورده من أحواله وصفاته ومديحه فهو ممّا أطراه به كبار علماء الرجال والتاريخ من الفريقين، كصهره أبي يعلى الجعفري وتلميذه النجاشي والطوسي؛ وكأبي حيّان التوحّيدي وابن النديم والخطيب البغدادي والياضي والذهبي وابن الجوزي وابن حجر العسقلاني وابن كثير الشامي وغيرهم.

كلامه في الناس الذين راحوا يتهافتون لولوج باب السعادة والفوز، وسلوك نهج واحد أصيل وواضح، ألا وهو نهج آل البيت عليهم السلام، مما أثار حفيظة بعض المتعصبين - الذين كان دأبهم الانتصار لأنفسهم، فجانبوا الإنصاف بحق من خالفهم وإن كان محققاً دونهم - كابن العماد الحنبلي والياضي والخطيب البغدادي الذين راحوا يعلنون فرحهم وسرورهم بوفاة هذا المصلح العظيم، ناسين جليل قدره، فقالوا: «هلك به خلق من الناس إلى أن أراح الله المسلمين منه»!!!

كان شديداً على أهل البدع والأهواء وحملة الأفكار المنحرفة، وكان بعضهم يتفادى مناظرته ويخشى حجاجه، وله مع البعض الآخر كالقاضي عبد الجبار المعتزلي والقاضي أبي بكر الباقلاني رئيس الأشاعرة مناظرات كثيرة رواها تلامذته ومترجموه، وحفلت بها كتبه كـ (العيون والمحاسن)، وكتب أكثر من خمسين كتاباً ورسالة في الرد عليهم وتفنيد آرائهم، ومن أقطابهم: الجاحظ، ابن عبّاد، ابن قتيبة، ثعلب، الجُبّائي، أبو عبدالله البصري، ابن كلاب القطّان - من رؤساء الحشوية -، الخالدي، النسفي، النصيبي، الكرابيسي، ابن رشيد، ابن الاخشيد، الحلّاج وغيرهم، ألزمهم فيها الحجّة بالمنطق والدليل الذي لا يُنقض.

كما خصّ الإمامة وما يتفرع عنها من بحوث عقائدية وكلامية بمجموعة من مصنفاته القيّمة، وما يهّئنا منها هنا كتابه:

الإفصاح في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

وهو هذا الكتاب الذي بين يديك، قال في ديباجته:

«إني - بمشيئة الله وتوفيقه - مثبت في هذا الكتاب جُملاً من القول في الإمامة يُستغنى ببيانها عن التفصيل، ومُعتمد في إيضاحها على موجز يُغني عن التطويل، ورأسم في أصول ذلك رسوماً يصل بها إلى فروعها ذوو التحصيل... والغرض فيما نورده الآن تلخيص جنس مفرد لم يتميز بالتحديد فيما أسلفناه، ولا وجدناه على ما نؤمّه لأحد من أصحابنا المتقدمين رضي الله عنهم ولا عرفناه، مع صدق الحاجة إليه فيما كلّفه الله تعالى جميع مَنْ ألزمه فروضه وأمره ونهاه، إذ كان به تمام الإخلاص لمن اصطفاه سبحانه من خلقه وتولّاه، وكمال الطاعة في البراءة إليه ممّن بمعصيته له عاداه».

وقال في خاتمته:

«قد أثبت في هذا الكتاب جميع ما يتعلّق به أهل الخلاف في إمامة أئمتهم من تأويل القرآن والإجماع والعمد لهم في الأخبار على ما يتفقون عليه من الإجماع دون ما يختلفون فيه، لشذوذه ودخوله في باب الهذيان، وبيّنت عن وجوه ذلك بواضح البيان، وكشفت عن الحقيقة فيه بجليّ البرهان».

أورد فيه أدلّة علماء العامّة على صحّة إمامة أئمتهم، وآراء المتكلّمين والمفسّرين وأصحاب النظريات المختلفة والمذاهب المتعددة، ثمّ أجاب عنها بفهم قوي، ونظر دقيق، وأسلوب جميل، وبيان فصيح،

مبيناً ضعفها وسقمها من عدّة وجوه، ثم يفترض صحّة الدليل الذي احتجّوا به، تاركاً ما أورده عليه من إشكالات جانباً، ليردّه بوجوه وأدلة أخرى ذات معانٍ جديدة تختلف عن سابقتها، مستشهداً في جميع ذلك بكثير من الآيات القرآنية، مستعيناً بطريقي: النقل الصحيح المتواتر المتفق عليه، والعقل، فيستوفي البحث في المسألة الواحدة حتّى يسقطها من الاعتبار، وبدلاً من أن تكون دليلاً لهم تصبح دليلاً وحجّة عليهم، غير تارك لهم ثغرة يلجؤون إليها إلّا التسليم واتباع نهج الحق والصراط المستقيم بما جاءهم به من البينة والبرهان ﴿فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ﴾ ﴿فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ ﴿يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾.

كما حاجج في هذا الكتاب أبرز الفرق وأشهرها كالسنّة والمعتزلة والحشويّة والخوارج فيما بينهم، بذكر حجج وأدلة وشبه بعضهم على البعض الآخر، مؤكّداً قدرته وتفوّقه وسعة اطلاعه بأفكار وعقائد الفرق والمذاهب الأخرى.

والمباحثات المذكورة في هذا الكتاب ليست كلّها افتراضية أو غير واقعية، كما قد يتصوّر البعض، بل إنّ بعضها كان قد حدث فعلاً، كما هو واضح في محاججته مع بعض متكلمي المعتزلة، وبعض المرجئة، قال في نهايتها بعد غلبته عليهما: «فلحق بالأوّل في الانقطاع، ولم

أحفظ منه إلا عبارات فارغة داخلية في باب الهذيان^(١).
وقد ضمَّنه مؤلفه منتخباً من كتابه (المسألة الكافئة) كما ذكر ذلك
في معرض إحالته إليه^(٢).

وأحال فيه أيضاً إلى كتابه الآخر (العيون والمحاسن)^(٣) الذي
ألّفه سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة^(٤)، أي قبل وفاته بأربعين سنة، وكان
عمره الشريف آنذاك خمساً أو سبعاً وثلاثين سنة، فيكون تأليفه
للإفصاح بعد هذا العمر.

والمتيقن لدينا أن الإفصاح ليس آخر كتاب ألّفه، لأنه وعدَ في
آخره بتأليف كتاب في (إمامة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام من القرآن) وقد ألّفه
فعلاً، إذ عدّه تلميذه أبو العباس أحمد بن علي
النجاشي (٣٧٢ - ٤٥٠ هـ) من تأليفاته^(٥).

نسخ الكتاب

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية ورابعة
مطبوعة.

النسخة الأولى: وهي المحفوظة في خزانة مخطوطات مكتبة ملك،

(١) الإفصاح: ١٢٠.

(٢) الإفصاح: ١٢٩.

(٣) الإفصاح: ١٩٢.

(٤) الفصول المختارة من العيون والمحاسن ٢: ٩٩

(٥) رجال النجاشي: ٤٠.

في طهران، برقم (٢٩٢٦)، وتقع في (٥٧) ورقة، ليس فيها اسم الناسخ ولا تاريخ الاستنساخ، وكُتِبَ في رأس الصفحة الاولى (كتاب الإيضاح لشيخنا الأعز الأجل السيد الشيخ المفيد طاب ثراه) كذا ورد عنوان الكتاب في هذه النسخة ولكن الصحيح (الإفصاح) بدليل ما في سائر النسخ والمعاجم المختصة والفهارس المعنية بالتراث. وقد رمزنا لها بـ (أ).

النسخة الثانية: وهي المحفوظة في خزانة مخطوطات مكتبة المجلس النيابي الإيراني (مجلس شورى اسلامي)، في طهران، برقم (١٠٥٤٧)، وتقع في (٤٠) ورقة، ليس فيها اسم الناسخ ولا تاريخ الاستنساخ. ورمزنا لها بـ (ح).

النسخة الثالثة: وهي المحفوظة في خزانة مخطوطات المكتبة المركزية العامة (آستان قدس رضوي) في مدينة مشهد المقدسة، برقم (٧٤٤٣)، وتقع في (٥١) ورقة، كُتِبَ في أولها:

(هذا كتاب الإفصاح في إثبات إمامة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، من مصنفات الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد قدس الله سره السعيد).

وفي آخرها:

(يقول العبد الفقير إلى الله الغني ابن زين العابدين محمد حسن الأرموي، النزيل عند سيده ومولاه أمير المؤمنين علي في مشهد الغري، على مشرفه آلاف التحية والسلام: قد اتفق لي الفراغ من كتابة هذه

النسخة الشريفة ليومين خلّتا (كذا) من شهر رمضان من شهور سنة ألف وثلثمائة وخمسون (كذا) الهجرية على هاجرها الصلوات والسلام، والمرجو من المنتفعين أن يذكرني (كذا) بالمغفرة والاستغفار، والله ولي التوفيق، سنة (١٣٥٠).

ورمزنا لها بـ (ب).

النسخة الرابعة: وهي المطبوعة في النجف الأشرف، المطبعة الحيدرية، سنة (١٣٦٨هـ)، في (١٣٦) صفحة، وجاء في آخرها:
(إلى هنا تمّ كتاب الإفصاح للشيخ السديد الشيخ المفيد... استنساخاً على يد الفقير إلى ربه الغني عبد الرزاق^(١) بن السيّد محمد ابن السيّد عباس بن السيّد حسن بن السيّد قاسم الموسوي نسباً المقرمي لقباً، في النجف الأشرف على مشرفه الصلاة والسلام، عصر يوم الأحد الثاني من شهر ذي الحجة الحرام من سنة الألف وثلثمائة والخمسين هجرية على مهاجرها ألف صلاة وتحية، سنة ١٣٥٠ ذي الحجة).

صحّح مقابلةً من أوّله إلى تمامه على نسخة العلامة الشيخ شير محمد بن صفر علي الهمداني الجورقاني دام بقاءه).
وأعادت مكتبة المفيد في قم المقدسة طبعها بالأوفسيت ضمن

(١) وهو العلامة الحجّة، له تأليفات بلغت أكثر من اثنين وأربعين كتاباً ورسالة، جلّها في تاريخ الشهداء العلويين وأئمة آل البيت عليهم السلام. ولد في النجف الأشرف سنة (١٣١٦هـ) وتوفي فيها سنة (١٣٩١هـ)، وصدر له من منشورات مؤسسة البعثة (مقتل الحسين) عليه السلام.

كتاب (عدّة رسائل للشيخ المفيد).

ورمزنا لها بـ (م).

منهج التحقيق

لاحظنا أن النسخ الثلاث المخطوطة والنسخة المطبوعة في النجف الأشرف مليئة بالتصحيف والتحريف والسقط، فكان من العسير اختيار نسخة من بينها يصح الاعتماد عليها كي تكون أصلاً في التحقيق، لذا اعتبرناها كلّها أصولاً معتمدة وبمرتبة واحدة، إذ تعدّ كل واحدة منها مكملّة للأخرى، فعمدنا إلى مقابلة جميع النسخ مع بعضها البعض.

ثم تلا المقابلة تخريج الأحاديث والآثار والأشعار من أمّهات المصادر المعتمدة عند الفريقين.

وفي مرحلة تقويم متن الكتاب وتصحيحه، قمنا بما يلي:

١ - إثبات أنسب الألفاظ وأصحّها - عند اختلاف النسخ - في متن الكتاب، ثم الإشارة إلى الاختلافات ذات الوجوه المحتملة الواردة في النسخ الأخرى.

٢ - تقطيع المتن بأحسن وجه يحفظ له المعنى ويسهل على القارئ تقبّله، ويضيف عليه جماليةً في الإخراج.

٣ - ضبط بعض الكلمات الصعبة والأعلام.

٤ - شرح المفردات الغامضة شرحاً موجزاً باعتماد أهم معاجم

اللغة.

٥ - ترجمة موجزة لبعض الرواة والأعلام الواردة في الكتاب.

٦ - التعليق المقتضب عند الضرورة.

ومن ثم تأتي مرحلة ترتيب هوامش الكتاب وفقاً للمعلومات والملاحظات المثبتة في الفقرات المتقدمة.
وأخيراً قمنا بإعداد الفهارس الفنية الشاملة لمحتويات هذا الكتاب.

شكر وثناء

يسرُّ مؤسسة البعثة إذ تقدم للقارئ الكريم هذا الأثر القيم أن تتقدّم بالثناء والتقدير للإخوة الأفاضل الذين ساهموا في إنجازه كلّ بحسب تخصصه، وكما يلي:

١ - مقابلة النسخ: الأخ كريم راضي الواسطي والأخ إسماعيل الموسوي.

٢ - تخريج النصوص: الأخ عصام البدري.

٣ - تقويم النصّ: الأخ علي موسى الكعبي والأخ شاکر شبع.

٤ - تثبيت الهوامش: الأخ عبد الكريم البصري.

٥ - إعداد الفهارس: الشيخ كريم الزُرَيْقي.

نسأل الله سبحانه أن يوفّق كلّ العاملين في خدمة دينه المبين إلى ما يحب ويرضى، وأن يوفّقنا لأداء واجبنا في حقل إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام إنه تعالى ولي التوفيق.

قسم الدراسات الإسلامية

مؤسسة البعثة - قم

هذا

كتاب الافصاح في اثبات امامة مولانا امير المؤمنين عليه السلام من مصنفات الشيخ
ابى عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد قدس الله سره
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله موجب المجد ومستحقه و صلوة على خيرته من خلفه محمد واله اما بعد فانه
بمشيئة الله وتوفيقه مثبت في هذا الكتاب جملا من القول في الامامة يستغنى
ببيانها عن التفصيل ومعمد في ايضاحها على موجز يغنى عن التطويل ورسم
في اصول ذلك رسوما يصل بها الى فهمها دون التفصيل وان كان ما خرج من
تصنيفاتي واما الى في هذا الباب والله المأمور على ما تضمن معناه من كل كتاب
ويعرف الزيادة فيه متاملة من ذوى الالباب والغرض فيما نورد الان بمعونة
الله عز وجل بعد الذى ذكرناه ووصفنا حاله وبيناه للخصيص جنس مفرد لم
يتميز بالتخديد فيما اسلفناه ولا وجدناه على ما نؤمنه لاحد من اصحابنا المتقدمين
رضى الله عنهم ولا عرفناه مع صدق الحاجة اليه فيما كلفه الله تعالى جميع من الرتبة
فردية واهمها ونهية اذ كان به تمام الاخلاص لمن اصطفاه سبحانه من خلقه و
تولاه وكال الطاعة في البرائة اليه ممن يرى بمعصيته له عداوه وبالله استعين
واياه استهدى الى سبيل الرشاد مسئلة ان سئل سائل فقال اخبرني عن
الامامة ما هي في التحقيق على موضوع الدين واللسان قيل هي التقدم فيما يقتضيه
صاحبه والاقتداء به فيما تقدم فيه على البيان فان قال فخذ ثوبه عن هذا التقدم
بما حصل لصاحبه بفعل نفسه ام بنص مثله في الامامة عليه ام باختياره قيل له
بل بايثار سبق ظهوره له اوجب له ذلك عند الله تعالى ليزكى اعماله فاجب على الذي
اليه بما يكشف عن مستحقته النص عليه دون ما سوى ذلك فاعادت في الاقسام
فان قال فخير وني عن المعرفة بهذا الامام ام فرضه على الامام ام مندوب اليها كذا

التمتع

صورة الصفحة الأولى من النسخة (ب).

بأمره وسجلوه بوضعهم من قدره وسجلوه بحطهم له عن محله وأباحوه بما أظهره من عداوته
ومقتله فبإذ ذلك بائعهم وتحمّلوا أوزاره وأوزار من ضلّ بهم عن الحق بأسره كما قال الله
تعالى ويحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم وليستلن يوم القيمة عما كانوا يفرون ولقد حزن
سائر آل محمد عليهم في جملة ما فصلناه في هذا المقام حيث يقول نبيّ الشاوي من أمته
نوما وفي الطّف قنلى ما ينام حيمها وما ضيع الإسلام الأعصبة تأمر نوكاها ودا
نعيمها فاضحت قناة الذين في كف ظالم اذا اخرج منها جانب يقبها وقال الاخر في ذلك
لعمري لأن جارت أمية واعتدت لأول من سن الضلالة الجور وقال الكيت بن زيد رحمه
وقد ذكر مقتل الحسين عليهم يصيب به الرامون عن قوس ورم في الخراب يدى له الغي
أول وقد اثبت في هذا الكتاب والله المحمود جميع ما يتعلق به أهل الخلاف في إمامة
أئمتهم من أويل القرن والاجماع والحمد لهم في الاخبار على ما يتفقون عليه من الاجماع في
ما يجادلون فيه لشدة دونه ودخوله في باب الهديان وبنيته عن وجه ذلك بوضع البيان
وكشف عن الحقيقة فيه بحمل البرهان وانا بمشيتته وعونه نعم افرد فيما عقده الشيعي
امامة امير المؤمنين عليهم من آيات القرآن المحكمات والاختصاصات في التواتر والقرن
من البينات كتابا اشيع فيه معاني الكلام لينضاف الى هذا الكتاب وتكمل به الفوائد في
هذا الباب والله تعالى اسمه هو الموفق والهادي الى الصواب ثم ما في النسخة من كتاب الا
للشيخ المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر بن النعمان بن سعيد
العكبري البغدادي قدس سره السعيد يقول العبد الفقير الى الله الغنياب بن
العابد بن محمد حسين الاموي التبريل عند سيده ومولاه امير المؤمنين علي في مشهد القم
على شهره الالف الفية والسلام قد اتفق في الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة ليومين خلنا
من شهر رمضان من شهر سنة الف وثلثمائة وخمسون الهجرة على هاجرها الصلوات
والسلام والمرجو من المنفعين ان يذكر في بالمعفرة والاستغفار والله ولي التوفيق سنة

سنة ١٢٤٠ هـ
ما من سنة حتى يفر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خيرته من خلقه محمد وآله
 مبشيرة الله ووفيه ثبت في هذا الكتاب جملة من الحقائق الالهية التي ينبغي ان يعرفها
 ومعرفة هذه الحقائق هي من الغايات التي ينبغي ان يسعى اليها كل من اراد ان يعرف الله
 وذو الجلال والكرام فان كان ما خرج من تصنيفي واما في هذه السابعة وفي الله الحمد على التوفيق
 معاذ من يك الكتاب ويعرف ان الله تعالى في هذا الباب والعرض في قوله لا اله الا الله
 عز وجل بعد الذي ذكرنا من صفاته جل جلاله تعالى في حق من لم يحمي الحق بالحمد لله تعالى ولا
 وجهه على ما هو عليه من عبادنا المؤمنين رضي الله عنهم ورضوا عنه مع هذا الحاجة اليه
 فيما كلف الله تعالى جميع من اراد ان يعرفه واما ما كان من ان يعلم من صفاته
 يستحق من خلقه وتوكله موكلا في الطاعة في البراءة اليه من يرى محبته عادوا واليه
 واباءه منتهى في سبيل الرشاد
 حتى التحقيق على من هو في الدين ولسان قيل له على الله وما يخص طاعة ما احبوا
 به في الله وفيه على انما فان قال في حق من هذا الله عز وجل اصل ما احبوا
 به من صفاته في الله عليه السلام باختياره قيل له انما ياتى سابق خبره عنه وجب له ذلك
 عند الله تعالى لانه كما ان الله تعالى واجب على الذي اليه ما كلف من تحفة من عليه في ما هو
 ذلك ما عدا ذلك في الامام فان قال في حق من يعرفه بهذا الامام متعصبه على الامام
 اعمد وبالله ما كان في الله تعالى الذي يوجب جلاله ولا يكتب ما كان في الامام قيل له انما
 لازم كما ولد في الله تعالى لان قال بالادلة على ذلك وما لم يجد فيه والبرهان
 قيل له لئلا على ذلك من امره ووجهه ما جاء في القرآن وبالله ما احبوا من النبي صلى
 عليه وآله وآله وآله الاجماع ورايها النظر فيها مع ولا اعتبار باما العباد
 فله

صورة الصفحة الأولى من النسخة (ج).

ان الخليفة من يدانة هاشم فوهم حين هبته انما
 انه لولاه الحق لم يولد الا لانه من التقدم على الحق علم على الله ان له الحق في الطائفة والقرآن العظم
 عليهم لماسل بين المسلمين - وكان ولا اختلاف في التسمية اثنان ولا اختلاف في اربع الجمل واما الله
 والقرآن واما اوليائهم ولا سفلت دم امير المؤمنين عليه السلام في الدين ولا استحلال ولا ذل
 احسان ولا استحسان حرمان العزة والريقت وما منهم لم يستباح وان من اجل قوة من الله
 انهم انما ذل ان يدعهم عليا امير المؤمنين عن غامه وحبوه استحقاقهم بحقه وادبوه
 اسره وحبوه بوضعهم من قده وحبوه بحظهم اذ عن الله واما سوه بالحق ليس عادته وقته
 في انوار ان بائنه وتحملوا اوزاره واودار من ضل بهم عن حق باسره كما قال الله تعالى ولعلهم
 وانما لا مع انقائهم وليس من يوم القيمة عما كانوا يفتنون فانما احسن شاعر اعلم انهم في حله
 ما فصلنا في هذا المقام مستقلا ثبتت النشأ من امة تقي وفي الطيف ذل ان ايام سبها
 وما اضع الاسلام الاوتى تارنوا كما هو اذ لم نعيمها فاضحت قامة المؤمنين في العالم
 اذا اوعج منها جانيها وقابل الاخر في ذات المعرى لان جاني تامة في ذلك
 الاول من سنة الله لا بأس وقال الكيت في تاريخ جده وندى فقال سبوا
 ويصيب به الرومن عن قوس ورمم ^{عليهم} والحق بيدي له العجل والى وقعات من هذا
 واقه اعور وجميع اعدائهم اهل الغلات في امة الله من اوابي القرن والاجاع والامم في
 على ان يقفون عليه من الاقبال ومن اعدائهم فيه لشدة ودهوله في باب الخذلان وفي
 وبنوه وان يروا اليان وكشفت عن اخفئة فيه على البرهان والابنة تامة وعونه ان يروا
 فعمده الشجيرة في امة امير المؤمنين عليه السلام من ايات القرآن الحكيم والافكار التي تخرج الحق
 والقرآن من بينات كتابا اشيع فيه ما في الكلام لينضاف الى محالها في كل من الغوا
 في هذه الابواب والله تعالى حمده الموفق والهادي الى الصواب

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (ج).

الأفضيالى

فى زلما مائة

تألف

الإمام الشىخ المفيد

مجد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبى عبد الله، العكرى، البغدادى

(٢٣٦-٤١٣ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله موجب الحمد ومستحقه، وصلواته على خيرته من خلقه: محمد وآله.

أما بعد:

فإني - بمشيئة الله وتوفيقه - مثبت في هذا الكتاب جُملاً من القول في الإمامة يُستغنى ببيانها عن التفصيل، ومعمد في إيضاها على موجز يُغني عن التطويل، ورأس في أصول ذلك رسوماً يصلُّ بها إلى فروعها ذوو التحصيل، وإن كان ما خرج من تصنيفاتي وأمالي في هذا الباب يوفي^(١) - والله المحمود على ما تضمّن - معناه من كلّ كتاب، ويعرف الزيادة فيه متأمله من ذوي الألباب.

(١) (يوفي) ليس في ب.

والغرض فيما نوره الآن - بمعونة الله عز وجل - بعد الذي ذكرناه، ووصفنا حاله وبيّناه، تلخيص جنس مفرد لم يتميز بالتحديد فيما أسلفناه، ولا وجدناه على ما نؤمّه لأحدٍ من أصحابنا المتقدمين رضي الله عنهم ولا عرفناه، مع صدق الحاجة إليه فيما كلّفه الله تعالى جميع من ألزمه فروضه وأمره ونهاه^(١)، إذ كان به تمام الإخلاص لمن اصطفاه سبحانه من خلقه وتولّاه، وكمال الطاعة في البراءة إليه ممن بمعصيته^(٢) له عاداه، وبالله أستعين، وإيّاه أستهدي إلى سبيل الرشاد.

(١) في ب، م: ونهيه.

(٢) في ب: ممن يرى بمعصيته. وفي أ، ح: ممن يرى منه معصيته.

مسألة

إن سأل سائل، فقال: أخبروني عن الإمامة، ما هي في التحقيق على موضوع الدين واللسان؟
قيل له: هي التقدّم فيما يقتضي طاعة^(١) صاحبه، والاقتداء به فيما تقدّم فيه على البيان.
فإن قال: فحدّثوني عن هذا التقدّم، بماذا حصل لصاحبه: أبفعل نفسه، أم بنصّ مثله في الإمامة عليه، أم باختياره؟
قيل له: بل بإيثار سبق ظهور حاله أوجب له ذلك عند الله تعالى ليزكي أعماله، فأوجب على الداعي إليه بما يكشف عن مستحقّه النصّ عليه، دون ما سوى ذلك ممّا عدت في الأقسام.
فإن قال: فخبّروني عن المعرفة بهذا الإمام، أمفترضة على الأنام، أم مندوب إليها كسائر التطوّع الذي يؤجر فاعله، ولا يكتسب تاركه الآثام؟

(١) (طاعة) ليس في ب، م.

قيل له: بل فرض لازم كأوكد فرائض الإسلام.
 فإن قال: فما الدليل على ذلك، وما الحجّة فيه والبرهان؟
 قيل له: الدليل على ذلك من أربعة أوجه:
 أحدها: القرآن، وثانيها: الخبر عن النبي ﷺ، وثالثها:
 الإجماع، ورابعها: النظر القياسي والاعتبار.
 فأما القرآن: فقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١) فأوجب معرفة
 الأئمة من حيث أوجب طاعتهم، كما أوجب^(٢) معرفة نفسه، ومعرفة نبيه
 — عليه وآله السلام — بما ألزم من طاعتها^(٣) على ما ذكرناه.
 وقول الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوْتِيَ
 كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُ وَنَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾^(٤) وليس
 يصح أن يدعى أحد بما لم يفترض عليه علمه والمعرفة به.
 وأما الخبر: فهو المتواتر^(٥) عن النبي ﷺ أنه قال: «من مات
 وهو لا يعرف إمام زمانه، مات ميتة جاهليّة»^(٦) وهذا صريح بأن الجهل

(١) سورة النساء ٤: ٥٩.

(٢) معرفة الأئمة... كما أوجب) ليس في أ.

(٣) في أ: طاعتها.

(٤) سورة الإسراء ١٧: ٧١.

(٥) في أ: التواتر.

(٦) كمال الدين ٢: ٤١٢/١٠، الكافي ١: ٣٠٨/٣، غيبة النعماني: ٥/٣٣٠، حلية الأولياء

٣: ٢٢٤، مسند أحمد بن حنبل ٤: ٩٦، مجمع الزوائد ٥: ٢١٨.

بالإمام يخرج صاحبه عن الإسلام.

وأما الإجماع: فإنه لا خلاف بين أهل الإسلام أن معرفة إمام^(١) المسلمين واجبة على العموم، كوجوب معظم الفرائض في الدين.
وأما النظر والاعتبار: فإننا وجدنا الخلق منوطين بالأئمة في الشرع، إناطةً يجب بها عليهم معرفتهم على التحقيق، وإلا كان ما كلفوه من التسليم لهم في أخذ الحقوق منهم، والمطالبة لهم في أخذ ما لهم، والارتفاع إليهم في الفصل عند الاختلاف، والرجوع إليهم في حال الاضطرار، والفقر إلى حضورهم لإقامة الفرائض من صلوات وزكوات وحجّ وجهاد، تكليف ما لا يطاق، ولما استحال ذلك على الحكيم الرحيم سبحانه، ثبت أنه فرض معرفة الأئمة، ودلّ على أعيانهم بلا ارتياب.

فإن قال: فخبّرني الآن من كان الإمام بعد الرسول صلى الله عليه وآله والقائم في رئاسة الدين مقامه، لأعرفه فأؤدّي بمعرفته ما افترض له عليّ من الولاء؟

قيل له: من أجمع المسلمون على اختلافهم في الآراء والأهواء على إمامته بعد النبي صلى الله عليه وآله^(٢)، ولم يختلفوا من بعد وفاته فيما أوجب له ذلك من اجتماع خصال الفضل له والأقوال فيه والأفعال: أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(١) في أ، ح، م: أئمة.

(٢) في أ، ح زيادة: على حال.

فإن قال: أبينوا لي عن صحّة هذا المقال، فإنّي أراكم مدّعين الإجماع فيما ظاهره الاختلاف، ولست أقنع منكم فيه إلّا بالشرح لوجهه والبيان^(١).

قيل له: ليس فيما حكيناه من الإجماع^(٢) اختلاف ظاهر ولا باطن، فإن ظننت ذلك لبعذك عن الصواب، أفلا ترى أنّ الشيعة من فرق الأئمة تقطع بإمامته عليه السلام بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله بلا فصل، وتقضي له بذلك إلى وقت وفاته، وتخطيء من شكّ في هذا المقال على كلّ حال؟ والحشوية^(٣) والمرجئة^(٤) والمعتزلة متفقون على إمامته عليه السلام بعد عثمان، وأنّه

(١) في ب، م: والمقال.

(٢) (من الإجماع) ليس في ب، م.

(٣) سمّيت الحشوية بهذا الاسم، لأنّهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن الرسول صلّى الله عليه وآله، أي يدخلونها فيها وليست منها، وهم من فرق المرجئة يقولون بالجبر والتشبيه، وإن الله تعالى موصوف عندهم بالنفس واليد والسمع والبصر، وقالوا: كلّ ثقة من العلماء يأتي بخبر مسند عن النبيّ فهو حجة. «المقالات والفرق: ٦، ١٣٦». وأراد المصنّف بالحشوية هنا أهل السنّة عموماً، أنظر ص ٩١ و٢١٦.

(٤) المرجئة: اختلف فيهم على أقوال: فقليل هم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنّه لا يضرّ مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، سمّوا مرجئة لاعتقادهم أن الله تعالى أرجأ تعذيبهم عن المعاصي، أي أخره عنهم.

وقيل: هم الذين يقولون بالإيمان قول بلا عمل، لأنّهم يقدّمون القول ويؤخّرون العمل.

وقيل: ما عدا الشيعة من العامّة، وسمّوا مرجئة لأنّهم زعموا أنّ الله تعالى أخر نصب الإمام ليكون نصبه باختيار الأئمة بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله. «المقالات والفرق: ٥، ١٣١، مجمع البحرين - رجا - ١: ١٧٧».

لم يخرج عنها حتى توفاه الله تعالى راضياً عنه، سليماً من الضلال؟
والخوارج - وهم أخبث أعدائه وأشدّهم^(١) عناداً - يعترفون له بالإمامة،
كاعتراف الفرق الثلاث، وإن فارقوهم بالشبهة في انتهاء الحال؟
ولا سادس في الأئمة لمن ذكرناه يخرج بمذهبه علماً شرحناه،
فيعلم بذلك وضوح ما حكمنا به من الإجماع على إمامته^(٢) بعد
النبيّ صلى الله عليه وآله كما وصفناه.

فأمّا الإجماع على ما يوجب له الإمامة من الخلال: فهو إجماعهم
على مشاركته عليه السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله في النسب، ومساهمته له في
كريم الحسب، واتّصاله به في وكيد السبب^(٣)، وسبقه كافة الأئمة إلى
الإقرار، وفضله على جماعتهم في جهاد الكفار، وتبريزه عليهم في المعرفة
والعلم بالأحكام، وشجاعته وظاهر زهده اللذين لم يختلف فيهما^(٤) اثنان،
وحكمته في التدبير وسياسة الأنام، وغناه بكماله في التأديب المحجوج إليه
المنقّص^(٥) عن الكمال، وبيعض هذه الخصال يستحقّ الإمامة فضلاً عن
جميعها على ما قدّمناه.

وأما الإجماع على الأفعال الدالّة على وجوب الإمامة والأقوال:

(١) في أ، ح زيادة: له.

(٢) في أ: بإمامته.

(٣) في أ: النسب.

(٤) في أ: الذي لم يختلف فيه.

(٥) في ب، ج، م: النقص.

فإنَّ الأُمَّةَ متَّفِقةٌ على أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قدَّمه في حياته، وأمره على جماعة من وجوه أصحابه، واستخلفه في أهله واستكفاه أمرهم عند خروجه إلى تبوك قبل وفاته، واختصَّه لإيداع أسرارِهِ، وكتب عهوده، وقيامه مقامه في نبذها إلى أعدائه، وقد كان ندب ليعرض ذلك من تقدَّم عليه، فعلم الله سبحانه أنَّه لا يَصْلُحُ له، فعزله بالوحي من سمائه.

ولم يزل^(١) يُصْلِحُ به إفساد من كان على الظاهر من خلصائه، ويسدُّ به خلل أفعالهم المتفاوتة بحكمه وقضائه، وليس يمكن أحد ادِّعاء هذه الأفعال من الرسول ﷺ لغير أمير المؤمنين عليه السلام، على اجتماع ولا اختلاف، فيقدح بذلك في أُس^(٢) ما أصلناه وبيَّناه.

وأما الأقوال المضارعة لهذه الأفعال في الدلالة: فهي أكثر من أن تحصى على ما شرطناه^(٣) في الاختصار، وإن كنَّا سنورد منها ما فيه كفاية، إن شاء الله تعالى:

فمنها: ما سلَّم لروايته الجميع من قول الرسول ﷺ بغدير خم^(٤)، بعد أن قرَّر أُمِّته على المفترض له من الولاء الموجب لإمامته عليهم، والتقدَّم لسائرهم في الأمر والنهي والتدبير، فلم ينكره أحد منهم،

(١) (يزل) ليس في أ.

(٢) الأُس: الأصل. «الصحيح - أسس - ٣: ٩٠٣».

(٣) في أ، ب، ح: على شرطنا.

(٤) خم: بئر حفرها مرَّة بن كعب، ونسب إلى ذلك غدير خم، وهو بين مكَّة والمدينة. «معجم

البلدان ٢: ٣٨٨».

وأذعنوا بالإقرار له طائعين: «من كنت مولاه فعليّ مولاه»^(١) فأعطاه بذلك حقيقة الولاية، وكشف به عن مماثلته له في فرض الطاعة والأمر لهم، والنهي والتدبير والسياسة^(٢) والرئاسة، وهذا نصّ - لا يرتاب بمعناه من فهم اللغة - بالإمامة.

ومنها أيضاً: قوله صلّى الله عليه وآله بلا اختلاف بين الأمة: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي»^(٣) فحكم له بالفضل على الجماعة، والنصرة والوزارة والخلافة، في حياته وبعد وفاته، والإمامة له، بدلالة أنّ هذه المنازل كلّها كانت لهارون من موسى عليها السلام في حياته، وإيجاب جميعها لأمر المؤمنين عليه السلام، إلّا ما أخرجه الاستثناء منها ظاهراً، وأوجبه بلفظ «بعد» له من بعد وفاته، وبتقدير ما كان يجب لهارون من موسى لو بقي بعد أخيه، فلم يستثنه النبيّ صلّى الله عليه وآله، فبقي لأمر المؤمنين عليه السلام عموم ما حكم له من المنازل، وهذا نصّ على إمامته، لا خفاء به على من تأمله، وعرف وجوه القول فيه، وتبينه.

ومنها: قوله صلّى الله عليه وآله على الاتفاق: «اللهم ائتني بأحبّ خلقك إليك، يأكل معي من هذا الطائر»^(٤) فجاءه بأمر المؤمنين عليه السلام، فأكل

(١) الكافي ١: ٢٢٧/١، علل الشرائع: ١٤٤، أمالي الصدوق: ٢٩١، حلية الأولياء ٤: ٢٣.

مسند أحمد ١: ٣٣١، المستدرک للحاكم ٣: ١٣٤.

(٢) (والسياسة) ليس في أ.

(٣) علل الشرائع: ٢٢٢، أمالي الصدوق: ٧/١٤٦، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٣/١٠.

سنن الترمذي ٥: ٣٧٣١/٦٤١، مسند أحمد ٦: ٤٣٨، مجمع الزوائد ٩: ١٠٨.

(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢/١٨٧، أمالي الصدوق: ٣/٥٢١، الخصال: ٥٥٥،

معه، وقد ثبت أن أحبّ الخلق إلى الله تعالى أفضلهم عنده، إذ كانت محبّته منبئة عن الثواب دون الهوى وميل الطباع، وإذا صحّ أنّه أفضل خلق الله تعالى ثبت أنّه كان الإمام، لفساد تقدّم المفضول على الفاضل في النبوة وخلافتها العامة في الأنام.

ومنها: قوله صلّى الله عليه وآله يوم خيبر: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّاراً غير فرّار، لا يرجع حتّى يفتح الله على يديه»^(١) فأعطاه من بين أمته جميعاً عليّاً عليه السلام، ثمّ بين له من الفضيلة بما بان به من الكافّة، ولولا ذلك لاقتضى الكلام خروج الجماعة من هذه الصفات على كلّ حال، وذلك محال، أو كان التخصيص بها ضرباً من الهذيان، وذلك أيضاً فاسد محال، وإذا وجب أنّه أفضل الخلق بما شرحناه، ثبت أنّه كان الإمام دون من سواه، على ما رتبناه.

وأمثال ما ذكرناه ممّا يطول به^(٢) التقصّاص من تفضيله له عليه السلام على كافّة أصحابه وأهل بيته، بأفعاله به وظواهر الأقوال فيه ومعانيها المعقولة لمن فهم الخطاب، والشهادة له بالصواب، ومقتضى العصمة من الذنوب والآفات، ممّا يدلّ على غناه عن الأمّة، ويكشف بذلك عن كونه

→ صحيح الترمذي ٥: ٣٧٢١/٦٣٦، المستدرک ٣: ١٣٠، مجمع الزوائد ٧: ١٣٨.

(١) أمالي الطوسي ١: ٣١٣، إرشاد المفيد: ٣٦، إعلام الوری: ٩٩، مسند أحمد ١: ١٨٥،

صحيح مسلم ٤: ٣٢/١٨٧١، صحيح الترمذي ٥: ٦٣٩، المناقب لابن المغازلي: ١٧٧.

مناقب الخوارزمي: ١٠٥، ذخائر العقبی: ٧٢، الرياض النضرة ٣: ١٤٨ و ١٥١.

(٢) في أ: بذكره. والتقصّاص: التبع. أنظر المعجم الوسيط ٢: ٧٣٩.

إماماً بالتنزيل الذي رسمناه، وقد استقصينا القول في أعيان هذه المسائل على التفصيل والشرح والبيان في غير هذا المكان^(١)، فلا حاجة بنا إلى ذكره ها هنا مع الغرض الذي أخبرنا به عنه ووصفناه.

واعلم - أرشدك الله تعالى - أن فيما رسمناه من هذه الأصول أربع مسائل، يجب ذكرها والجواب عنها، لتزول به شبهة أهل الخلاف:

أولها: السؤال عن وجه الدلالة من الإجماع الذي ذكرناه في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد النبي ﷺ، على إمامته من بعده على الفور، دون من قام ذلك المقام ممن يعتقد الجمهور في فعله الصواب.

ثانيها: عن الدلالة على أن أمير المؤمنين عليه السلام الأفضل عند الله تعالى من الجميع، وإن كان أفضل منهم في ظاهر الحال.

ثالثها: عن الدليل على فساد إمامة المفضول على الفاضل بحسب ما ذكرناه.

رابعها: عن حجة دعوى الإجماع في سائر ما عددناه، مع ما يظن فيه من خلاف البكرية والعثمانية والخوارج، وما يعتقدونه من الدفع لفضائل أمير المؤمنين عليه السلام.

الجواب عن السؤال الأول: أنه إذا ثبت بالحجة القاهرة من الإجماع وجود إمام بعد النبي ﷺ بلا فصل، وثبت إمامته على الفور، ولم يكن على من ادّعى ذلك له سوى أمير المؤمنين عليه السلام إجماع على حال

(١) أنظر رسالته «تفضيل أمير المؤمنين على سائر الصحابة» والفصول المختارة من العيون والمحاسن ١: ٦٤.

من الأحوال، لما يعرف من مذاهب شيعة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، و
العبّاس في أبي بكر، وتقدّمه في ذلك المقام، ونفي الإمامة عنه على كلّ
حال، ومذهب شيعة أمير المؤمنين عليه السلام في ما تدّعيه الراوندية^(١) من إمامة
العبّاس وأنها لم تصحّ له في حال، ولم يكن دليل من كتاب ولا سنة، ولا
اعتبار على إمامة المتقدم فينوب ذلك مناب الإجماع، ثبت أن أمير
المؤمنين عليه السلام كان إماماً في تلك الحال ومستقبلها إلى أن قبضه الله تعالى
إلى جنّته على ما وصفناه، وإلاّ خرج الحقّ عن الإجماع^(٢)، وبطل قول
كافة الأئمة فيما شهدوا به من وجود الإمام^(٣) وثبوت الإمامة له على
القطع والثبات، وذلك فاسد بالنظر الصحيح والإجماع.

والجواب عن السؤال الثاني: أن الدلائل قد قامت على أن
رسول الله صلّى الله عليه وآله لم ينطق عن الهوى، ولا فعل في شرّعه شيئاً ولا قال إلاّ
بوحى^(٤) يوحى، وقد علمنا أن الوحي من الله جلّ اسمه العالم بالسرّ
وأخفى، وأنه جلّ اسمه لا يحابي خلقه، ولا يبغض أحداً منهم حقّه.
فلولا أن أمير المؤمنين عليه السلام كان الأفضل عنده جلّ اسمه لما
فرض على نبيّه صلّى الله عليه وآله التفضيل له على الكافة، والتنويه بفضله من بين

(١) الراوندية: هم شيعة ولد العبّاس بن عبد المطلب، قالوا: إن أحقّ الناس بالإمامة بعد
الرسول صلّى الله عليه وآله العبّاس بن عبد المطلب لأنّه عمّه ووارثه وعصبته. «المقالات والفرق:
١٨٠، فرق الشيعة: ٤٦».

(٢) (عن الإجماع) ليس في أ.

(٣) في أ: الإمامة.

(٤) في أ: شيئاً وقال إن هو إلاّ وحي، وفي ب، م: شيئاً إلاّ بوحى.

الجماعة، والإقرار له من التعظيم بما لم يشركه فيه غيره، لأنه لو لم يكن ذلك كذلك لكان محايياً له وباحساً لغيره حقّه، أو غير عالم بحقيقة الأمر في مستحقّه، وذلك كلّه محال، فثبت أنّ الفضل الذي بان به أمير المؤمنين عليه السلام في الظاهر من الجماعة بأفعال الرسول صلّى الله عليه وآله وأقواله، أدلّ دليل على فضله في الحقيقة، وعند الله سبحانه على ما ذكرناه.

والجواب عن السؤال الثالث: ما قدّمناه في فساد نبوة المفضول على الفاضل، ومشاركة الإمامة للنبوة في معنى التقدّم والرفعة والرئاسة وفرض الطاعة، وبما يفسد به علو المفضول على الفاضل في الثواب، ودلالة التعظيم الديني على منزلة المعظم في استحقاق الجزاء بالأعمال، وثبوت علو تعظيم الإمام على الرعية في شريعة الإسلام، وفي كلّ ملة، وعند أهل كلّ نحلة وكتاب.

والجواب عن السؤال الرابع: أنا لا نعلم بكرياً ولا عثمانياً ولا خارجياً دفع إجماع المختلفين على تسليم ما رويناه من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وعددناه، وكيف ينكرون رواية ذلك وهم أنفسهم قد رووه، ونقلوه عن أسلافهم وتقبّلوه، وأعملوا أفكارهم في الاستخراج بوجوهه وتأولوه؟! وليس خلافهم للشيعة فيما تعلّقوا به من معانيه خلافاً في صحّة سنده والتسليم لرواته، كما أنّ اختلاف المسلمين في تأويل القرآن لا يوجب إنكارهم للتنزيل.

ومن دفع ما وصفناه من هذه الحال وجب ردّه إلى أصحاب

الحديث مِّن سَمِينَاهُ، وإن كان الموجود في أصولهم - من نقلهم^(١) - شاهداً عليهم بما ذكرناه، على أننا لا ننكر أن يدفع المتفق عليه واحد من أهل النظر أو اثنان، أو ألف من العامة أو ألفان، لكنّه لا يكون ذلك باتّفاق الحجّة قادحاً فيما انعقد به الإجماع، لوجود أمثاله فيما نعتناه. وإنما مدار الأمر على اصطلاح^(٢) معظم العلماء، واجتماع المختلفين على التسليم عند السلامة من العصبيّة، وحال السكون عن المماراة^(٣) والمجادلة، ونقل المتضادّين في الآراء والاعتقادات مع العداوة في أصل الديانات والمناصبة، ولولا أن الأمر كذلك لما ثبت إجماع^(٤) على شيء من شريعة الإسلام، لوجود المختلفين فيها على كلّ حال. وها هنا منصفة بيننا وبين أهل الخلاف، وهي أن يذكروا شيئاً من فرائض الشريعة وواجبات الأحكام، أو مدائح قوم من الصحابة، أو تفضيلاً لهم على غيرهم من الأنام، مَن يلجؤون في صحّته إلى الإجماع، فإن لم نوجد لهم خلافاً فيه، من أمثال المنكرين لما عددناه من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وإلّا فقد ظهرت الحجّة لهم فيما ادّعوه، وهيّهات. فإن قال قائل^(٥): فإذا كان أمير المؤمنين عليه السلام هو الإمام بعد

(١) في أ، ح: نقله. والمراد ظاهراً الحديث.

(٢) يقال اصطلاح القوم: زال ما بينهم من خلاف وانفقوا. «المعجم الوسيط ١: ٥٢٠».

(٣) المماراة: الجدال والنزاع. «الصحاح - مرا - ٦: ٢٤٩١».

(٤) في ب، م: إجماع في.

(٥) (قائل) ليس في ب، ح، م.

النبيّ ﷺ دون سائر الناس، فعلى أيّ وجه تقدّم عليه أبو بكر وعمر وعثمان، وادّعوا الإمامة دونه، وأظهروا أنهم أحقّ بها على كلّ حال؟ قيل له: لقد كان ذلك على وجه الدفع له عليه السلام عن حقّه، والخلاف عليه في مستحقّه، وليس ذلك بمستحيل ممّن ارتفعت عنه العصمة، وإن كان في ظاهر الأمر على أحسن الصفات.

فإن قال: فكيف يجوز ذلك ممّن سمّيناه، وهم وجوه أصحاب النبيّ ﷺ والمهاجرين والسابقين إلى الإسلام؟

قيل له: أمّا وجوه الصحابة ورؤساء المهاجرين وأعيان السابقين إلى الإيمان بواضح الدليل وبينّ البرهان فهو أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب أخو رسول الله ﷺ ووزيره وناصره ووصيّه وسيّد الأوصياء، وعمّ رسول الله ﷺ حمزة بن عبدالمطلب أسد الله وأسد رسوله سيّد الشهداء رضوان الله عليهم، وابن عمّ رسول الله ﷺ جعفر بن أبي طالب الطيّار مع الملائكة في الجنان رضي الله عنه، وابن عمّ رسول الله ﷺ أيضاً عبدة بن الحارث بن عبدالمطلب رضي الله عنه، الذين سبقوا من سمّيت إلى الإيمان، وخرجوا في مواساة النبيّ ﷺ عن الديار والأوطان، وأثنى الله عليهم في محكم القرآن، وأبلوا دون أصحابه^(١) في الجهاد وبارزوا الأقران، وكافحوا الشجعان، وقتلوا الأبطال، وأقاموا عمود الدين وشيّدوا الإسلام.

(١) في أ: أصحابك.

ثم الطبقة التي تليهم؛ كخبَّاب^(١) وعمَّار وأبي ذرٍّ والمقداد وزيد بن حارثة، ونظرائهم في الاجتهاد وحُسنِ الأثر والبلاء والإخلاص لله ولرسوله عليه وآله السلام في السرِّ والإعلان.

وبعد: فلو سلَّمنا لك دعواك لمن ادَّعت الفضل لهم على ما تمنَّيت، لم يمنع ممَّا ذكرناه، لأنَّه لا يُوجِبُ لهم العصمة من الضلال، ولا يرفع عنهم جواز الغلط والسهو والنسيان، ولا يحيل منهم تعمُّد العناد. وقد رأيت ما صنع شركاؤهم في الصحبة والهجرة والسبق إلى الإسلام حين رجع الأمر إلى أمير المؤمنين عليه السلام باختيار الجمهور منهم والاجتماع^(٢)، فنكت بيعته طلحة والزبير، وقد كانا بايعاه على الطوع والإيثار، وطلحة نظير أبي بكر، والزبير أجلُّ منهما على كلِّ حال، وفارقه سعد بن أبي وقاص وهو أقدم إسلاماً من أبي بكر، وأشرف منه في النسب، وأكرم منه في الحسب، وأحسن آثاراً من الثلاثة في الجهاد.

وتبعه على فراقه وخذلانه محمَّد بن مسلمة وهو من رؤساء الأنصار، واقتفى آثارهم في ذلك وزاد عليها بإظهار سبِّه^(٣) والبراءة منه حسان، فلو كانت الصحبة مانعة من الضلال لمنعت من ذكرناه ومعاوية

(١) خباب بن الأرت التيمي، صحابي، من نجباء السابقين، شهد المشاهد كلها، ونزل الكوفة فبات سنة (٣٧) هـ. «سير أعلام النبلاء ٢: ٦٢/٣٢٣، حلية الأولياء ١: ٣٥٩، الإصابة ٢: ٢٢٠٦/١٠١، رجال الشيخ الطوسي: ٣/١٩».

(٢) (والاجتماع) ليس في ب، م.

(٣) في ب، ح، م: وزاد عليهم في سبِّه.

ابن أبي سفيان وأبا^(١) موسى الأشعريّ، وله من الصحبة والسبق ما لا يجهل، وقد علمتم عداوتهم لأمر المؤمنين عليه السلام، وإظهارهم البراءة منه، والقنوت عليه^(٢)، وهو ابن عمّ رسول الله صلّى الله عليه وآله، وأميره على أبي بكر وعمر وعثمان.

ولو كانت الصحبة أيضاً مانعة من الخطأ في الدين والآثام لكانت مانعة لمالك بن نويرة، وهو صاحب رسول الله صلّى الله عليه وآله على الصدقات، ومن تبعه من وجوه المسلمين^(٣) من الردّة عن الإسلام.

ولكانت صحبة السامريّ لموسى بن عمران عليه السلام وعظم محله منه ومنزلته، تمنعه من الضلال باتخاذ العجل والشرك بالله عزّ وجلّ، ولاستحال أيضاً على أصحاب موسى نبيّ الله عليه السلام، وهم ستمائة ألف إنسان، وقد شاهدوا الآيات والمعجزات، وعرفوا الحجب والبيّنات، أن يجتمعوا على خلاف نبيّهم وهو حيّ بين أظهرهم، وباينوا خليفته وهو يدعوهم ويعظّمهم ويحذّرهم من الخلاف، وينذرهم فلا يصغون إلى شيء من قوله، ويعكفون على عبادة العجل من دون الله عزّ وجلّ.

ولكان أيضاً أصحاب عيسى عليه السلام معصومين من الردّة، ولم يكونوا كذلك، بل فارقوا أمره، وغيروا شرعه، وأدّعوا عليه أنه كان يأمرهم بعبادته، واتّخاذها إلهاً مع الله تعالى تعمداً للكفر والضلال، وإقداماً على العناد من غير شبهة ولا سهو ولا نسيان.

(١) نُصِبَتْ عِطْفاً عَلَى الْإِسْمِ الْمَوْصُولِ (مَنْ).

(٢) فِي ب، م: حَتَّى دَعَا عَلَيْهِ فِي قَنُوتِ الصَّلَاةِ.

(٣) فِي أ: الْمُؤْمِنِينَ.

فإن قال: فإذا كان الأمر على ما ذكرتموه، وكان القوم قد دفعوا حقاً لأمر المؤمنين عليه السلام كما وصفتموه، فلم أقرهم^(١) على ذلك أمير المؤمنين عليه السلام، واتبعهم عليه الأنصار والمهاجرون، وما بال أمير المؤمنين عليه السلام لم يجاهدهم كما جاهد الناكثين والقاسطين والمارقين؟

قيل له: لم يقرهم على ذلك جميع المسلمين، ولا تبعهم عليه سائر الأنصار والمهاجرين، وإن كان الراضي بذلك منهم الجمهور، والمؤثر في العدد هم الأكثرون، وليس ذلك علامة على الصواب، بل هو في الأغلب دليل على الضلال، وقد نطق بذلك القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾^(٣).
وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾^(٤).

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٥).

وقال تعالى: ﴿وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٦) في آيات يطول

بإثباتها الكتاب.

(١) في ب: أمرهم.

(٢) سورة يوسف ١٢: ١٠٣.

(٣) سورة يوسف ١٢: ١٠٦.

(٤) سورة المائدة ٥: ٥٩.

(٥) سورة ص ٣٨: ٢٤.

(٦) سورة هود ١١: ٤٠.

على أن هذا القول، وإن كان حجة فيما ذكرناه، فالوجود شاهد به لصحته على ما وصفناه، ألا ترى أن أكثر الخلق على مرور الأيام والأوقات^(١) عصاة لله تعالى، والقليل منهم مطيعون له على الإخلاص، والجمهور الأكثر منهم جهال على كل حال، والعلماء قليل يحصرهم العدد بلا ارتياب، وأهل التصون^(٢) والمروءة من بين الخلق أفراد، وأهل المناقب في الدين والدنيا آحاد، فيعلم بذلك أن الأكثر لا معتبر بهم في صحيح الأحكام.

وبعد: فإنه لم يتمكّن قطّ متمكّن^(٣) إلّا وكان حال الخلق معه حالهم مع أبي بكر وعمر وعثمان، وهذه عادة جارية إلى وقتنا هذا وإلى آخر الزمان، ألا ترى إلى اجتماع الأمة^(٤) على متاركة^(٥) معاوية بن أبي سفيان حين ظهر أمره عند مهادنة الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وسكوت الكافة عنه وهو يلعن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام على المنابر، ويقنت عليه في الصلوات، ويضرب رقاب المسلمين على الولاية له، ويميز على البراءة منه بالأموال.

وكذلك كانت حالهم مع يزيد لعنه الله، وقد قتل الحسين بن

(١) في أ: على مرور الأزمان، وفي ح، م: على مرور الأوقات.

(٢) التصون: حفظ النفس من المعائب. «أقرب الموارد - صون - ١: ٦٧١».

(٣) في ب، م: ملك.

(٤) (الأمة) ليس في ب.

(٥) المتاركة: المسألة، والمصالحة. «أقرب الموارد - ترك - ١: ٧٦»، وفي ب، ح، م: مشاركة.

عليّ عليه السلام ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وحبيبه وقرّة عينه ظلماً وعدواناً، وسبى أهله ونساءه وذرائه^(١)، وهتكهم بين الملأ، وسيرهم على الأقتاب في الفلوات، واستباح حرم رسول الله صلى الله عليه وآله في وقعة الحرّة^(٢)، وسفك دماء أهل الإيمان، وأظهر الردّة عن الإسلام، فلم يجاهره أحد من الأئمة بنكيرة، وأطبقوا على إظهار التسليم له والائتمام به، والاتباع له والانقياد.

ولم يزل الأمر يجري في الأئمة^(٣) بعد يزيد لعنه الله مع الجبارين من بني أمية ومروان على ما وصفناه، وكذلك كانت صورتهم من عهد آدم عليه السلام وإلى وقت من سميناه، ومن بعدهم إلى الآن، وإنّا ينظر الناس إلى من حصل له الاتفاق في الرئاسة والسلطان، وينقادون له كما ذكرناه، ويجتنبون خلافه على ما بينناه، سواء كان من الله أو من الشيطان، أو كان عادلاً في الرعية أو كان ظالماً من الفجار. بل قد وجدنا الجمهور في كثير الأحوال يتحيّزون^(٤) عن أولياء

(١) في أ: وذريته.

(٢) وقعة الحرّة: حدثت في أيام يزيد بن معاوية في سنة (٦٣هـ)، وكان أمير الجيش فيها مسلم بن عقبة، وسّموه لقبيح صنيعه مسرفاً، حيث قدم المدينة ونزل (حرّة واقم) - شرق المدينة - فخرج أهل المدينة لمحاربتة فكسرهم، وقتل من الموالى ثلاثة آلاف وخمسمائة رجل، ومن الأنصار ألفاً وأربعمائة، وقيل ألفاً وسبعمائة، ومن قريش ألفاً وثلاثمائة، ودخل جنده المدينة فنهبوا الأموال وسبوا الذرية واستباحوا الفروج، وأحضروا أعيان المدينة لمبايعة يزيد بن معاوية. «مروج الذهب ٣: ٦٩ والكامل في التاريخ ٣: ٦٣».

(٣) يجري في الأئمة ليس في ب.

(٤) في ب، م: يحترزون، وتحيّز عنه: تتحيّ.

الله تعالى، ويخالفون أنبياءه، ويسفكون في العناد لهم الدماء، ويطبّقون على طاعة أعداء الله عزّ وجلّ، ويسلّمون لهم على الطّوع والإيثار، وربّما اتّفق للظالم المتغلّب والناقص الغيّب الجاهل من الجماعة الرضا به والاتباع، فانقادت الأمور له على منيته فيها والمحاب، واختلفت^(١) على العادل المستحقّ الكامل الحكيم العالم^(٢)، واضطربت عليه الأمور، وكثرت له المعارضات، وحصلت في ولايته الفتن والمنازعات، والخصومات والمدافعات^(٣).

وقد عرف أهل العلم ما جرى على كثير من أنبياء الله صلوات الله عليهم من الأذى والتكذيب، والردّ لدعواهم، والاستخفاف بحقوقهم، والانصراف عن إجابتهم، والاجتماع على خلافهم، والاستحلال لدمائهم.

فأخبر الله تعالى بذلك فيما قصّ به^(٤) من نبأهم في القرآن، فكان من الأتباع للفراعنة والنجاردة وملوك الفرس والروم على الضلال، ما لا يحيل^(٥) على ذي عقل ممّن سمع الكتاب، فيعلم بما شرحناه أنّه لا معتبر في الحقّ بالاجتماع، ولا معتمد في الباطل على الاختلاف، وإنّا مدار

(١) في أ، ب، ح: واختلف.

(٢) (العالم) ليس في ب، ح، م.

(٣) في م: المرافعات.

(٤) في أ: بهم.

(٥) في أ: لا يحل.

الأمر في هذين البابين على الحجج والبيّنات، لما وصفناه من وجود الاجتماع على الضلال، والاختلاف والتباين في الهدى، والصواب بما بيّناه، ولا سبيل إلى دفعه إلاّ بالعناد.

فصل

فأمّا قوله: فلم لم يجاهدكم أمير المؤمنين عليه السلام كما جاهد الناكثين والقاسطين والمارقين؟ فقد ذكر أمير المؤمنين عليه السلام ذلك فيما تظاهر عنه من الأخبار، فكان من^(١) الجواب حيث يقول: «أما والله، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجّة بوجود الناصر^(٢)، وما أخذ الله على العلماء^(٣) أن لا يقارّوا على كظّة^(٤) ظالم، ولا سغب^(٥) مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها^(٦)».

فدلّ على أنّه عليه السلام إنّما ترك جهاد الأوّلين لعدم الأنصار، وجاهد الآخرين لوجود الأعوان، وكان ذلك هو الصلاح الشامل على معلوم الله تعالى وشرائط حكمته في التدبيرات.

(١) في ب، ح، م: هو.

(٢) في أ، ح: لولا حضور الناصر، ولزوم الحجّة.

(٣) في أ، ح: على أولياء الأمر.

(٤) الكظّة: شيء يعتري الإنسان عند الامتلاء من الطعام، والمراد استثثار الظالم بالحقوق. «الصحاح - كظظ - ٣: ١١٧٨».

(٥) السغب: الجوع، والمراد منه هضم حقوق المظلوم. «الصحاح - سغب - ١: ١٤٧».

(٦) نهج البلاغة، الخطبة الشقشقيّة: ٣١.

فإن قال: أفليس قد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «ما كان الله ليجمع أمتي على ضلال»^(١) فكيف يصح اجتماع الأمة على دفع المستحق عن حقه والرضا بخلاف الصواب، وذلك ضلال بلا اختلاف؟
 قيل له: أول ما في هذا الباب أن الرواية لما ذكرت غير معلومة عن النبي ﷺ، وإنما جاءت بها الأخبار على اختلاف من المعاني والألفاظ، وقد دفع صحتها جماعة من رؤساء أهل النظر والاعتبار، وأنكرها إمام المعتزلة وشيخها إبراهيم بن سيار النظام^(٢).
 وبعد: فلو ثبت ما ضررنا فيما وصفناه، لأننا لا نحكم بإجماع أمة الإسلام على الرضا بما صنعه المتقدمون على أمير المؤمنين عليه السلام، فكيف نحكم بذلك ونحن نعلم يقيناً - كالاضطرار - خلاف الأنصار في عقد الإمامة على المهاجرين، وإنكار بني هاشم وأتباعهم على الجميع في تفردهم بالأمر دون أمير المؤمنين عليه السلام، وقد جاءت الأخبار مستفيضة بأقوايل جماعة من وجوه^(٣) الصحابة في إنكار ما جرى، وتظلم أمير المؤمنين عليه السلام من ذلك^(٤) برفع الصوت والإجهار؟!

(١) أنظر الرد على هذا الحديث في الاحتجاج: ١١٥، الخصال ٢: ٥٤٩/٣٠.

ومن مصادره سنن الترمذي ٤: ٤٦٦/٢١٦٧، مسند أحمد ٥: ١٤٥، سنن الدارمي ١: ٢٩.

(٢) أنظر ترجمته في: «تاريخ بغداد ٦: ٩٧/٣١٣١، سير أعلام النبلاء ١٠: ١٧٢/٥٤١، لسان الميزان ١: ١٧٣/٦٧، الكنى والألقاب ٣: ٢٥٣».

(٣) (وجوه) ليس في ب، م.

(٤) (من ذلك) ليس في ب.

وكان من قول العباس بن عبدالمطلب عم رسول الله صلى الله عليه وآله ما قد عرفه الناس، ومن أبي سفيان بن حرب والزبير بن العوام أيضاً ما لا يخفى على من سمع الأخبار، وكذلك من عمار بن ياسر وسلمان وأبي ذرّ والمقداد وبريدة الأسلمي وخالد بن سعيد بن العاص في جماعات يطول بذكرها الكلام.

وهذا يبطل ما ظنّه الخصم من اعتقاد^(١) الإجماع على إمامة المتقدم^(٢) على أمير المؤمنين عليه السلام على أنّه لا شبهة تعرض في إجماع^(٣) الأمة على أبي بكر وعمر وعثمان إلّا وهي عارضة في قتل عثمان بن عفان، وإمامة معاوية من بعد صلح الحسن عليه السلام، وطاعة يزيد بعد الحرّة، وإمامة بني أميّة وبني مروان.

فإنّ وجب^(٤) لذلك القطع بالإجماع على الثلاثة المذكورين حتّى تثبت إمامتهم ويقضى لهم بالصواب ليكون جميع من ذكرناه شركاءهم في الإمامة، وثبوت الرئاسة الدينية والسلطان، إذ العلة واحدة فيما أوجب لهم ذلك، فهو ظاهر التسليم والانقياد على الاجتماع، وترك النكير والخلاف، وهذا ما يأباه أهل العلم كافة، ولا يذهب إليه أحد من أهل التمييز لتناقضه في الاعتقاد.

(١) في أ: اعتقادنا.

(٢) في ب: من تقدم.

(٣) في ب، م: في التعرض على إجماع.

(٤) (وجب) ليس في ب.

فإن قال: أليس قد روى أصحاب الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «خير القرون القرن الذي أنا فيه، ثم الذين يلونه»^(١) «^(٢)». وقال عليه السلام: «إن الله تعالى أطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»^(٣).

وقال عليه السلام: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»^(٤) فكيف يصح مع هذه الأحاديث أن يقترب^(٥) أصحابه السيئات، أو يقيموا على الذنوب والكبائر الموبقات؟!

قيل له: هذه أحاديث آحاد، وهي مضطربة الطرق والإسناد، والخلل ظاهر في معانيها والفساد، وما كان بهذه الصورة لم يعارض الإجماع ولا يقابل^(٦) حجج الله تعالى وبيّناته الواضحات^(٧)، مع أنه قد عارضها من الأخبار التي جاءت بالصحيح من الإسناد، ورواها الثقات

(١) في ب: ثم الذي يليه.

(٢) مسند أحمد ٢: ٢٢٨، سنن أبي داود ٤: ٢١٤/٤٦٥٧، صحيح مسلم ٤: ١٩٦٢/٢١٠، وفيها: خير أمتي القرن...

(٣) مسند أحمد ١: ٨٠ و ٢: ٢٩٥، صحيح مسلم ٤: ١٩٤١/١٦١، صحيح البخاري ٦: ٣٦٣/٣٨٣، سنن الدارمي ٢: ٣١٣.

(٤) لسان الميزان ٢: ١٣٧، تفسير البحر المحيط ٥: ٥٢٨، أعلام الموقعين ٢: ٢٢٣، كنز العمال ١: ١٩٩/١٠٠٢، كشف الخفاء ومزيل الإلباس ١/ ١٣٢.

وانظر تلخيص الشافي ٢: ٢٤٦.

(٥) في م: يعترف.

(٦) في أ: يعترض الاجماعات ولا قايل، في ب: تعترض الإجماعات ولا تقابل.

(٧) في أ: وموضحاته.

عند أصحاب الآثار، وأطبق على نقلها الفريقان من الشيعة والناصبية على الاتفاق، ما ضمن خلاف ما انطوت^(١) عليه فأبطلها على البيان: فمنها: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لتبتعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم». فقالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فَمَنْ إِذْن؟!»^(٢).

وقال ﷺ في مرضه الذي توفي فيه: «أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم، يتبع آخرها أولها، الآخرة^(٣) شرّ من الأولى»^(٤).

وقال ﷺ عليه وآله في حجة الوداع لأصحابه: «ألا وإنّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا ليلبّغ الشاهد منكم الغائب، ألا لأعرفنكم ترتدون بعدي كفّاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض، ألا إني قد شهدت وغبتكم»^(٥).

وقال عليه السلام لأصحابه أيضاً: «إنكم محشورون إلى الله تعالى يوم

(١) في أ: انطق.

(٢) مسند أحمد ٢: ٥١١، سنن ابن ماجه ٢: ٣٩٩٤/١٣٢٢، صحيح البخاري ٤: ٢٤٩/٣٢٦.

(٣) في ب: آخره.

(٤) مسند أحمد ٣: ٤٨٩، مجمع الزوائد ٩: ٢٤، سنن ابن ماجه ٢: ٣٩٦١/١٣١٠.

(٥) الجامع الصحيح للترمذي ٤: ٢١٥٩/٤٦١ و ٢١٩٣/٤٨٦، صحيح البخاري ٧: ١٨٢

و ٨: ١٤/٢٨٥ و ٩: ٢٧/٩٠، صحيح مسلم ٣: ٢٩/١٣٠٥ - ٣١، سنن أبي داود ٤:

٤٦٨٦/٢٢١ قطعة منه، مسند أحمد ١: ٢٣٠، سنن النسائي ٧: ١٢٧ قطعة منه، سنن

الدارمي ٢: ٦٩ قطعة منه.

القيامة حفاة عراة، وإنه سيجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب، أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزلوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم»^(١).

وقال عليه السلام: «أيها الناس، بينا أنا على الحوض إذ مرّ بكم زمراً، فنفّر بكم الطرق، فأناديكم: ألا هلموا إلى الطريق، فيناديني منادٍ من ورائي: إنهم بدّلوا بعدك، فأقول: ألا سُحقاً، ألا سُحقاً»^(٢).

وقال عليه السلام: «ما بال أقوام يقولون: إنّ رحم^(٣) رسول الله عزّ الله عليه وآله لا تنفع يوم القيامة، بلى - والله - إنّ رحمي لموصولة في الدنيا والآخرة، وإنّي - أيها الناس - فرطكم على الحوض، فإذا جئتم، قال الرجل منكم: يا رسول الله، أنا فلان بن فلان، وقال الآخر: أنا فلان بن فلان، فأقول: أمّا النسب فقد عرفته، ولكنكم أحدثتم بعدي فارتدّتم القهقري»^(٤).

وقال عليه السلام وقد ذكر عنده الدجال: «أنا لفتنة بعضكم أخوف مني لفتنة الدجال»^(٥).

(١) صحيح البخاري ٦: ١٠٨، صحيح مسلم ٤: ٥٨/٢١٩٤، الجامع الصحيح للترمذي ٤:

٢٤٢٣/٦١٥، سنن النسائي ٤: ١١٧.

(٢) مسند أحمد ٦: ٢٩٧.

(٣) (إن رحم) ليس في ب، ح، م.

(٤) مسند أحمد ٣: ١٨ و ٦٢ قطعة منه.

(٥) كنز العمال ١٤: ٢٨٨١٢/٣٢٢.

وقال عليه السلام: «إِنَّ مِنْ أَصْحَابِي مَنْ لَا يَرَانِي بَعْدَ أَنْ يَفَارِقَنِي»^(١).
 في أحاديث من هذا الجنس يطول شرحها، وأمرها في الكتب
 عند أصحاب الحديث أشهر من أن يحتاج فيه إلى برهان، على أن كتاب
 الله عز وجل شاهد بما ذكرناه، ولو لم يأت حديث فيه لكفى في بيان ما
 وصفناه:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ
 قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنَّ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى
 عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾^(٢)، فأخبر تعالى
 عن ردّهم بعد نبيّه صلى الله عليه وآله على القطع والثبات.

وقال جلّ اسمه: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ
 خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٣)، فأنذرهم الله سبحانه من
 الفتنة في الدين، وأعلمهم أنها تشملهم على العموم، إلا من خرج
 بعصمة الله من الذنوب.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿الْم * أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ
 يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ
 الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ * أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ
 السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^(٤) وهذا صريح في الخبر عن

(١) مسند أحمد ٦: ٣٠٧.

(٢) سورة آل عمران ٣: ١٤٤.

(٣) سورة الأنفال ٨: ٢٥.

(٤) سورة العنكبوت ٢٩: ١ - ٤.

فتنتهم بعد النبي ﷺ بالاختبار، وتمييزهم بالأعمال.
 وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ
 فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾^(١) إلى آخر الآية، دليل على ما
 ذكرناه.

وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ
 اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ﴾^(٢) يزيد ما شرحناه.

ولو ذهبنا إلى استقصاء ما في هذا الباب من آيات القرآن،
 والأخبار عن رسول الله ﷺ، لا نتشر القول فيه، وطال به الكتاب.
 وفي قول أنس بن مالك -: دخل رسول الله ﷺ المدينة، فأضاء
 منها كل شيء، فلما مات عليه السلام أظلم منها كل شيء، وما نفطنا عن
 النبي ﷺ إلا في دفينه حتى أنكرنا قلوبنا^(٣) - شاهد عدل
 على القوم بما بيناه.

مع أننا نقول لهذا السائل المتعلق بالأخبار الشواذ المتناقضة ما
 قدّمنا حكايته، وأثبتنا أن أصحاب رسول الله ﷺ الذين توهّم أنهم
 لا يقارفون الذنوب، ولا يكتسبون السيئات، هم الذين حصروا عثمان
 ابن عفان، وشهدوا عليه بالردة عن الإسلام، وخلعوه عن إمامة الأنام،

(١) سورة المائدة ٥: ٥٤.

(٢) سورة محمد (ص) ٤٧: ٢٩.

(٣) الجامع الصحيح للترمذي ٥: ٣٦١٨/٥٨٨، مسند أحمد بن حنبل ٣: ٢٦٨/٢٢١، سنن

ابن ماجه ١: ٥٢٢/١٦٣١.

وسفكوا دمه على استحلال، وهم الذين نكتوا بيعة أمير المؤمنين عليه السلام بعد العهود والأيمان، وحاربوه بالبصرة، وسفكوا دماء أهل الإسلام، وهم القاسطون بالشام، ومنهم رؤساء المارقة عن الدين والإيمان، ومن قبل منع جمهورهم الزكاة حتى غزاهم إمام عدل عندكم^(١)، وسبى ذراريهم، وحكم عليهم بالردة والكفر والضلال.

فإن زعمت أنهم^(٢) فيما قصصناه من أمرهم^(٣) على الصواب، فكفاك خزيًا بهذا المقال، وإن حكمت عليهم أو على بعضهم^(٤) بالخطأ وارتكاب الآثام بطلت أحاديثك، ونقضت ما بينته^(٥) من الاعتلال^(٦).

ويقال له أيضاً: وهؤلاء الصحابة الذين رويت ما رويت فيهم من الأخبار، وغرّك منهم التسمية لهم بصحبة النبي ﷺ، وكان أكابرهم وأفاضلهم أهل بدر، الذين زعمت أن الله قطع لهم المغفرة والرضوان، هم الذين نطق القرآن بكرهاتهم للجهاد، ومجادلتهم للنبي ﷺ في تركه، وضنهم بأنفسهم من نصره، ورغبتهم في الدنيا، وزهدهم في الثواب، فقال جلّ اسمه: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ * يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى

(١) (عندكم) ليس في ب، م.

(٢) في أ، ح: أن جميعهم.

(٣) في أ: أمورهم.

(٤) (أو على بعضهم) ليس في ب، م.

(٥) في م: بنيته.

(٦) في أ: الاعتدال.

الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ * وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ * لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ^(١).

ثم زجرهم الله تعالى عن شقاق نبيهم ﷺ، لما علم من خبت نيّاتهم وأمرهم بالطاعة والإخلاص، وضرب لهم فيما أنبأ به من بواطن ^(٢) أخبارهم وسرائرهم الأمثال، وحذّره من الفتنة بارتكابهم قبائح الأعمال، وعدّد عليهم نعمه. ليشكروه ويطيعوه فيما دعاهم إليه من الأعمال، وأنذره العقاب من الخيانة لله جلّت عظمته، ولرسوله ﷺ، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ * إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ * وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ * وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ * وَادْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ

(١) سورة الأنفال ٨: ٥ - ٨، وفي م زيادة: نفاقهم.

(٢) في أ: مواطن.

تَشْكُرُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا
أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ * وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ
اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾.

ومن قبيل هذا ما أكده عليهم من فرض الصبر في الجهاد،
وتوعدهم بالغضب على الهزيمة، لما علم من ضعف بصائرهم، فلم يلتفتوا
إلى وعيده، وأسلموا نبيّه ﷺ إلى عدوّه في مقام بعد مقام.

فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِتْنَةً فَاتَّبِعُوا
وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ﴿٢﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ
الْأَدْبَارَ * وَمَنْ يُولِهِمْ يُؤَمِّدْ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى
فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ ﴿٣﴾.

هذا وقد أخبر جلّ اسمه عن عامّة من حضر بدرًا من القوم،
ومحبّتهم للحياة، وخوفهم من الممات، وحضورهم ذلك المكان طمعًا في
الغنائم والأموال، وأنهم لم يكن لهم نيّة في نصرّة الإسلام. فقال تعالى:
﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ
مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَا خْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ
مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ

(١) سورة الأنفال: ٢٠ - ٢٨.

(٢) سورة الأنفال: ٨: ٤٥.

(٣) سورة الأنفال: ٨: ١٥، ١٦.

لَسَمِيعٌ عَلَيْهِمُ * إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ وَتَتَنَارَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلَيْهِمُ بَذَاتِ الصُّدُورِ^(١).

وقال في القوم بأعيانهم، وقد أمرهم نبيهم صلّى الله عليه وآله بالخروج إلى بدر، فتناقلوا عنه، واحتجّوا عليه، ودافعوه عن الخروج معه:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تظْلُمُونَ فَتِيلًا * أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾^(٢) الآية.

وقال تعالى فيهم وقد كان لهم في الأسرى من الرأي ما كان:

﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣).

فأخبر سبحانه بالنص الذي لا يحتمل التأويل أنهم أرادوا الدنيا دون الآخرة، وآثروا العاجلة على الآجلة، وتعبدوا من العصيان ما لولا

(١) سورة الأنفال ٨: ٤٢، ٤٣.

(٢) سورة النساء ٤: ٧٧، ٧٨.

(٣) سورة الأنفال ٨: ٦٧، ٦٨.

سابق علم الله وكتابه، لعجل لهم العقاب.

وقال تعالى فيما قصّ^(١) من نبأهم في يوم أحد، وهزيمتهم من

المشركين، وتسليم النبي ﷺ عليه وآله:

﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلَوْنَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ
فَأَتَابَكُمْ غَمًّا بِغَمِّ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ
بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٢).

وقال جلّ اسمه في قصّتهم بحنين، وقد ولّوا الأدبار ولم يبق مع

النبي ﷺ أحد غير أمير المؤمنين عليه السلام، والعبّاس بن عبدالمطلب رضي الله عنه،

وسبعة من بني هاشم ليس معهم غيرهم من الناس^(٣):

﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً
وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّذَبِّرِينَ * ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ
سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ...﴾^(٤) يعني أمير المؤمنين عليه السلام،

والصابرين معه من بني هاشم دون سائر المنهزمين.

وقال سبحانه في نكتهم عهد النبي ﷺ وهو حيّ بين أظهرهم

موجود:

﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُولُونَ الْآدْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ

(١) في أ: فيما نص به.

(٢) سورة آل عمران ٣: ١٥٣.

(٣) إرشاد المفيد: ٧٤، مجمع البيان ٥: ٢٨، السيرة الحلبية ٣: ٦٧، تاريخ اليعقوبي ٢: ٦٢، مع اختلاف.

(٤) سورة التوبة ٩: ٢٥، ٢٦.

اللَّهِ مَسْئُولًا ﴿١﴾.

وقد سمع كل من سمع من الأخبار، ما كان يصنعه كثير منهم، والنبِيُّ ﷺ حيّ بين أظهرهم، والوحي ينزل عليه بالتوبيخ لهم والتعنيف والإيعاد، ولا يزجرهم ذلك عن أمثال ما ارتكبه من الآثام: فمن ذلك ما روي أن النبي ﷺ كان يخطب على المنبر في يوم الجمعة، إذ جاءت عير لقريش قد أقبلت ^(٢) من الشام، ومعها من يضرب بالدفِّ ويصفر ^(٣)، ويستعمل ما حظره الإسلام، فتركوا النبي ﷺ قائماً على المنبر، وانفضوا عنه إلى اللهو واللعب، رغبة فيه، وزهداً في سماع موعظة النبي ﷺ، وما يتلوه عليهم من القرآن.

فأنزل الله عزَّ وجلَّ فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ ^(٤).

وكان رسول الله ﷺ ذات يوم ^(٥) يصلي بهم، إذ أقبل رجل

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ١٥.

(٢) في أ: افلت.

(٣) (ويصفر) ليس في ب، م.

(٤) تأويل الآيات ٢: ٦٩٣/٣، تفسير القمي ٢: ٣٦٧، مجمع البيان ١٠: ٤٣٣، مسند أحمد

٣: ٣١٣ و ٣٧٠، صحيح البخاري ٦: ٢٦٧/٣٩٣، الجامع الصحيح للترمذي ٥:

٤١٤/٣٣١١، جامع البيان للطبري ٢٨: ٦٧، الدر المنثور ٨: ١٦٥، والآية من سورة

الجمعة ٦٢: ١١.

(٥) (ذات يوم) ليس في أ.

ببصره سوء يريد المسجد للصلاة، فوقع في بئر كانت هناك فضحكوا منه واستهزؤوا به، وقطعوا الصلاة، ولم يوقروا الدين، ولا هابوا النبي ﷺ فلما سلم النبي ﷺ قال: «من ضحك فليعد وضوءه والصلاة»^(١).

ولما تأخرت عائشة وصفوان بن المعطل^(٢) في غزوة بني المصطلق، أسرعوا إلى رميها بصفوان، وقذفوها بالفجور، وارتكبوا في ذلك البهتان. وكان منهم في ليلة العقبة من التنفير لناقته ﷺ عليه وآله، والاجتهاد في رميه عنها وقتله بذلك ما كان.

ثم لم يزالوا يكذبون عليه ﷺ عليه وآله في الأخبار حتى بلغه ذلك، فقال: «كثرت الكذابة عليّ فما أتاكم عني من حديث فاعرضوه على القرآن»^(٣).

فلو لم يدلّ على تهاونهم بالدين، واستخفافهم بشرع نبيهم ﷺ عليه وآله، إلّا أنّهم كانوا قد تلقوا عنه أحكام الإسلام على الاتفاق، فلما مضى ﷺ عليه وآله من بينهم جاؤوا بجميعها على غاية الاختلاف، لكفى في ظهور حالهم ووضح به أمرهم وبان، فكيف وقد ذكرنا من ذلك طرفاً

(١) سنن الدارقطني ١: ١٦١ - ١٧٢ بعدة طرق، تاريخ بغداد ٩: ٣٧٩، وكنز العمال ٩: ٢٦٢٨١/٣٣١.

(٢) أنظر ترجمته في أسد الغابة ٣: ٢٦، الجرح والتعديل ٤: ١٨٤٤/٤٢٠، سير أعلام النبلاء ٢: ١١٥/٥٤٥، الإصابة ٣: ٨٠٨٤/٢٥٠.

(٣) الاحتجاج ٢: ٤٤٧.

يستبصر به أهل الاعتبار، وإن عدلنا عن ذكر الأكثر إثارة للاختصار.
فأما من كان منهم يظهر النبي ﷺ عليه وآله بالإيمان^(١)، ممن يقيم معه الصلاة، ويؤتي الزكاة، وينفق في سبيل الله، ويحضر الجهاد، ويباطنه بالكفر والعدوان^(٢)، فقد نطق بذكره القرآن كما نطق بذكر من ظهر منه النفاق:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالٍ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣).

وقال جل اسمه فيهم: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ﴾^(٤).

وقال تعالى: ﴿وَمِنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾^(٥).

وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيَائِهِمْ

(١) في ب، م: فأما من كان منهم زمن حياة النبي ﷺ عليه وآله بظاهر الإيمان،

(٢) في ب، م: ويباطنه الكفر والعدوان.

(٣) سورة النساء ٤: ١٤٢.

(٤) سورة التوبة ٩: ٥٤.

(٥) سورة التوبة ٩: ١٠١.

وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ^(١).
 وقال جلَّ وعزَّ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا
 تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ
 الْعَدُوُّ فَاحْذَرُهُمْ قَاتِلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ^(٢)﴾.

وقال فيهم وقد أحاطوا بالنبيِّ ﷺ عليه وآله، وجعلوا مجالسهم منه عن
 يمينه وشماله، ليلبسوا بذلك على المؤمنين:

﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ * عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ
 الشِّمَالِ عِزِينَ * أَيُطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ *
 كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ^(٣)﴾.

ثم دلَّ الله تعالى نبيه ﷺ عليه وآله على جماعة منهم وأمره بتألفهم،
 والإغضاء عمن ظاهره بالنفاق منهم، فقال: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا
 انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لَتُعَرِّضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ وَمَا وَاهُمْ
 جَهَنَّمَ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ^(٤)﴾.

وقال: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ^(٥)﴾.
 وقال تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ

(١) سورة محمد (ص) ٤٧: ٣٠.

(٢) سورة المنافقون ٦٣: ٤.

(٣) سورة المعارج ٧٠: ٣٦ - ٣٩.

(٤) سورة التوبة ٩: ٩٥.

(٥) سورة الأعراف ٧: ١٩٩.

عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ * وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا
ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ^(١).

وجعل لهم في الصدقة سهماً منصوصاً، وفي الغنائم جزءاً مفروضاً،
وكان من عددناه، وتلونا فيه القرآن، وروينا في أحواله^(٢) الأخبار، قد
كانوا من جملة الصحابة^(٣)، ومَن شملهم اسم الصحبة، ويتحقق إلى
الاعتزاء إلى النبي ﷺ على طبقاتهم في الخطأ والعمد والضلال والنفاق
بحسب ما شرحناه، فهل يتعلّق عاقل بعد هذا بذكر الصحبة، ومشاهدة
النبي ﷺ في القطع على فعل الصواب، وهل يوجب بذلك^(٤) العصمة
والتأييد، إلّا بأنّه مخدول مصدود^(٥) عن البيان؟!

(١) سورة فُصِّلَتْ ٤١: ٣٤، ٣٥.

(٢) في ب: أحوالهم.

(٣) في أ، ح: العصاية.

(٤) في ب، م زيادة: بدون.

(٥) في ب، م: الإمامة حاشا فإنّه غني.

فصل

فإن قال قائل: لسنا ندفع أنه قد كان في وقت رسول الله ﷺ طوائف من أهل النفاق يستترون^(١) بالإسلام، وأنّ منهم من كان أمره مطوّياً عن النبيّ ﷺ، ولا ندفع أيضاً أنه قد وقع من جماعة من الصحابة الأخيار ذلك سهواً* عن الصواب، وخطأ في الهزيمة من الذي فرض عليهم مصابرتة في الجهاد، فإنّ الله تعالى قد عفا عنهم بما أنزله في ذلك من القرآن.

لكنّا ندفعكم عن تخطئة أهل السقيفة، ومن اتّبعهم من أهل السوابق والفضائل، ومن قطع له رسول الله ﷺ بالسلامة، وحكم له بالصواب^(٢)، وأخبر عنه أنه من أهل الجنان، كأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ عليه السلام، وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد بن نُفَيْل وعبدالرحمن بن عوف الزُّهْرِيّ وأبي عبيدة بن الجراح، الذين^(٣) قال

(١) في م: يستهزون.

* في بعض النسخ: وسهو عن الصواب.

(٢) في أ، ح: بالثواب.

(٣) (وأبي عبيدة بن الجراح، الذين) ليس في ب.

النبي ﷺ فيهم: «عشرة من أصحابي في الجنة»^(١) على ما جاء به الثابت في الأخبار، ومن قاربهم في الفضائل، وماثلهم في استحقاق الثواب، فيجب أن يكون الكلام في هؤلاء القوم على الخصوص، دون العموم في الأتباع والأصحاب.

قيل لهم: لو كان سؤالكم فيما سلف عن خاصة من عمتموه على الإطلاق، لصدر جوابنا عنه بحسب ذلك على التمييز والإفراد، لكنكم تعلّقتم بالاسم الشامل، فاغتررتم باستحقاق التسمية بالصحة والاتباع على الإطلاق، فأوضحنا لكم عن غلطكم فيما ظننتموه منه بما لا استطاع دفعه على الوجوه كلّها والأسباب.

وإذا كنتم الآن قد رغبتُم عن ذلك السؤال، واعتمدتم في المسألة عن ذكرتموه على الخصوص دون كافة الأصحاب، فقد سقط أعظم أصولكم في الكلام، وخرجت الصحة والاتباع والمشاهدة وسماع الوحي والقرآن، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، والإنفاق والجهد من إيجاب الرحمة والرضوان، وسقط الاحتجاج في الجملة، بالعصمة من كبائر الآثام والردة عن الإسلام بذلك، وبما رويتموه عن^(٢) النبي ﷺ من الأخبار، ولم يبق لكم فيمن تتولّونه وتدينون^(٣) بإمامته إلا الظنّ والعصبية

(١) سنن أبي داود ٤: ٢١١/٤٦٤٩، سنن الترمذي ٥: ٣٧٤٨/٦٤٨، كنز العمال ١١:

٣٣١٠٥/٦٣٨، ٣٣١٣٧/٦٤٦ مع اختلاف.

(٢) (وسماع الوحي... رويتموه عن) من نسخة أ.

(٣) في أ: فيما تولّونه وتتقون.

للرجال، والتقليد في الاعتقاد، والاعتماد على ما يجري مجرى الأسفار^(١) والخرافات، وما لا يثبت على السبر والامتحان^(٢)، وسنقفكم على حقيقة ذلك فيما نورده من الكلام، إن شاء الله تعالى.

فصل

وعلى أن الذي تلوناه في باب الأسرى، وإخبار الله تعالى عن إرادة المشير به لعرض الدنيا، وحكمه عليه باستحقاق تعجيل العقاب، لولا ما رفع عن أمة رسول الله ﷺ من ذلك، وآخر للمستحقين منهم إلى يوم المآب، لخصّ أبا بكر ومن شاركه في نيّته وإرادته فيه، لأنّه هو المشير في الأسرى بما أشار على الإجماع من الأمة والاتفاق، فما عصمته السوابق والفضائل على ما ادّعيتموه له من الاخبار بعاقبته، والقطع له بالجنان، حسبما اختلقتموه من الغلط في دين الله عزّ وجلّ، والتعمّد لمعصية الله، وإيثار عاجل الدنيا على ثواب الله تعالى، حتّى وقع من ذلك ما أبان الله به عن سريره، وأخبر لأجله عن استحقاقه لعقابه، وهو وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعبدالرحمن وسعد وسعيد وأبو عبيدة بن الجراح في جملة من انهزم يوم أحد، وتوجّه إليهم الوعيد من الله عزّ وجلّ، ولحقهم التوبيخ والتعنيف على ما اكتسبوه بذلك من الآثام في قوله

(١) أي أحاديث الليل. أنظر النهاية ٢: ٣٩٩.

(٢) في ب: والاستحسان.

تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلُونَّ عَلَى أَحَدٍ﴾^(١) الآية.

وكذلك كانت حاله يوم حنين، بلا اختلاف بين نقلة الآثار، ولم يثبت أحد منهم مع النبي ﷺ وكان أبو بكر هو الذي أعجبه في ذلك اليوم كثرة الناس، فقال: لم تغلب اليوم من قلة. ثم كان أول المنهزمين، ومن ولّى من القوم الدبر، فقال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّذْبِرِينَ﴾^(٢) فاختصّ من التوبيخ به لمقاله بما لم يتوجّه إلى غيره، وشارك الباقي في الذمّ على نقض العهد والميثاق.

وقد كان منه ومن صاحبه يوم خيبر ما لم يختلف فيه من أهل العلم اثنان، وتلك أول حرب حضرها المسلمون بعد بيعة الرضوان، فلم يفيا لله تعالى بالعقد مع قرب العهد، وردّاً راية رسول الله ﷺ على أقبح ما يكون من الانهزام، حتّى وصفها رسول الله ﷺ بالفرار، وأخرجها من محبة الله عزّ وجلّ، ومحبة رسوله ﷺ بفحوى مقاله لأمر المؤمنين عليه السلام، وما يدلّ عليه الخطاب حيث يقول: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّاراً غير فرّار، لا يرجع حتّى يفتح الله على يديه»^(٣) فأعطاه أمير المؤمنين عليه السلام.

هذا وقد دخل القوم كافة سوى أمير المؤمنين عليه السلام في قوله تعالى:

(١) سورة آل عمران ٣: ١٥٣.

(٢) سورة التوبة ٩: ٢٥.

(٣) تقدّم مع تحريجاته في ص ٣٤.

﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْلُونَ الْأَذْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولًا﴾^(١).

فأما ما تعلقوا به في العفو عنهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ﴾^(٢) الآية، فإنه طريف، يدل على جهلهم، وضعف عقولهم، وذلك أنهم راموا بما تعلقوا به من السوابق التي زعموا لأئمتهم، والقضايا والأخبار عن الغواقب دفعا عن إضافة الظلم إليهم، والخطأ في دفع النص على أمير المؤمنين عليه السلام، وجحد حقوقه بعد النبي صلى الله عليه وآله، بما جلب عليهم إيجاب التخطئة لهم في حياة الرسول صلى الله عليه وآله، والحكم عليهم بنقض العهود، وارتكاب كبائر الذنوب، وتوجه الذم إليهم من أجل ذلك والوعيد، ثم اشتغلوا بطلب الحيل في تخليصهم من ذلك^(٣) وتمحل وجوه العفو عنهم فيما لا يمكنهم دفاعه من خلافهم على الله تعالى، وعلى نبيه صلى الله عليه وآله وهو بين أظهرهم، وما كان أغناهم عن هذا التخليط والتهور لو سلكوا طريق^(٤) الرشاد، ولم تحملهم العصبية على تورطهم، وتدخلهم في^(٥) العناد!

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ١٥.

(٢) سورة آل عمران ٣: ١٥٥.

(٣) (من ذلك) ليس في ب، م.

(٤) في أ: طرق.

(٥) في أ: ويدخلهم فيه.

وبعد: فإنَّ العفو من الله سبحانه قد يكون عن العاجل من العقاب، وقد يكون عن الآجل من العذاب، وقد يكون عنهما جميعاً إذا شاء، وليس في الآية أنَّه عفا عنهم على كلِّ حال، ولا أنَّه يعفو عنهم في يوم المآب، بل ظاهرها يدلُّ على الماضي دون المستقبل، ويؤيِّده قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُولُونَ الدِّبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولاً﴾^(١).

فقد ثبت أنَّه لا يكون العفو في كلِّ حال، وإن عفا فقد عفا عن السؤال، فإذا لا بدَّ أن يكون معنى العفو على ما قلناه في الدنيا عن العاجل دون الآجل، كما عفا سبحانه عنهم في يوم بدر، لما كان منهم من الرأي في الأسرى، وقد أخبر أنَّه لولا ما سبق في كتابه؛ من دفع العقاب عن أمة محمد صلَّى الله عليه وآله، وترك معاجلتهم بالنقمة، لمَّسَّهم منه جلٌّ جلاله عذاب عظيم، أو يكون العفو عن خاصٍّ من القوم دون العموم، وإلَّا لتناقض^(٢) القرآن.

وعلى أيِّ الوجهين ثبت العفو عن المذكورين، فقد خرج الأمر عن يد خصومنا في براءة ساحة من يذهبون إلى إمامته وتعظيمه والولاية له^(٣) لأنَّه لا تتميزِّ الدعوى إلَّا بدليل، ولا دليل للقوم إلَّا ما تلوناه في العفو، وذلك غير موجب بنفسه التغير والتمييز بخروجه عن

(١) سورة الأحزاب ٣٣: ١٥.

(٢) في أ: تناقض.

(٣) (وتعظيمه والولاية له) ليس في ب.

الاستيعاب، وعن الوقوع على كل حال.

على أننا لو سلمنا لهم العفو عنهم على ما تمنّوه، لما أوجب ذلك لهم العفو عما اكتسبوه من بعد من الذنوب، ولا دلّ^(١) على عصمتهم فيما يستقبل من الأوقات، ولا خروجهم عن العمد في المعاصي والشبهات، فأين وجه الحجّة لهم فيما اعتمدوه لولا ضعف الرأي واليقين؟! فأما ما ادّعوه على النبيّ ﷺ من قوله: «عشرة من أصحابي في الجنة»^(٢) ثم سمّوا أبا بكر وعمر وعثمان ومن تقدّم ذكره فيما حكيناه، فإنّه ساقط من غير وجه:

فمنها: أن الذي رواه فيما زعموا عن النبيّ ﷺ سعيد بن زيد ابن نُفَيْل، وهو أحد العشرة بما تضمّنه لفظ الحديث على شرحهم إيّاه، وقد ثبت أن من زكّي غيره بتزكية نفسه لم تثبت تزكيته لذلك في شريعة الإسلام، ومن شهد لغيره بشهادة له فيها نصيب لم تقبل شهادته باتّفاق.

ومنها: أن سعيداً واحداً، ورواية الواحد لا يقطع بها على الحقّ عند الله سبحانه.

ومنها: أن دليل العقل يمنع من القطع بالجنة والأمان من النار لمن تجوز منه واقعة قبائح الأعمال، ومن ليس بمعصوم من الزلل والضلال، لأنّه متى قُطِعَ له بما ذكرناه، وهو من العصمة خارج بما

(١) في أ: ولا دليل.

(٢) تقدّمت مصادر الحديث ص ٦٦.

وصفناه، كان مغرئاً بمواقعة الذنوب والسيئات، مرحاً في ارتكاب ما تدعوه إليه الطبائع والشهوات، لأنَّه يكون آمناً من العذاب، مطمئناً إلى ما أُخبرَ به من حسن عاقبته، وقُطِعَ له به من الثواب في الجنّات، وذلك فاسد لا يجوز على الحكيم سبحانه، ولا يصحّ منه في تدبير العباد.

وإذا وجب ما ذكرناه، وكانت الأُمَّة مجمعة على ارتفاع العصمة عمّن ضمّن الخبر أسماءهم، سوى أمير المؤمنين عليه السلام، لما تذهب إليه الشيعة من عصمته، ومفارقته للجماعة في التوفيق للصواب، ثبت أن الحديث باطل مختلق، مضاف إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله.

فصل

على أنّه يقال لهم لو كان الخبر كما زعمتم صحيحاً، وكان الاتفاق عليه من الجماعة حسب ما تدعون واقعاً، لكان الأمان من عذاب الله لأبي بكر وعمر وعثمان به حاصلًا، وكان الذمّ عنهم في حقيقة ذلك زائلاً، ولو كان الأمر كذلك لما جزع القوم عند احتضارهم من لقاء الله تعالى، ولا اضطربوا من قدومهم على أعمالهم، مع اعتقادهم أنّها مرضية لله سبحانه، ولا شكّوا بالظفر في ثواب الله عزّ وجلّ.

ولجروا في الطمأنينة لعفو الله تعالى، لثقتهم بخبر الرسول صلّى الله عليه وآله، مجرى أمير المؤمنين عليه السلام في التضرّع إلى الله عزّ وجلّ في حياته أن يقبضه الله تعالى إليه، ويعجّل له السعادة بما وعده من الشهادة، وعند احتضاره أظهر من سروره بقربه لقائه برسول الله صلّى الله عليه وآله، واستبشاره بالقدوم

على الله عز وجل، لمعرفته بمكانه منه، ومحله من ثوابه، وقد سبق من كلام الصالحين أن من أطاع الله أحب لقاءه، ومن عصاه كره لقاءه. والخبر الظاهر أن أبا بكر جعل يدعو بالويل والثبور عند احتضاره، وأن عمر تمنى أن يكون تراباً عند وفاته، وودّ لو أن أمّه لم تلده، وأنه نجا من أعماله كفافاً، لا له ولا عليه، وما ظهر من جزع عثمان ابن عفّان عند حصر القوم له، وتيقّنه بهلاكه، دليل على أن القوم لم يعرفوا من رسول الله ﷺ ما تضمنه الخبر من استحقاقهم الجنة على كلّ حال، ولا أمنوا من عذاب الله سبحانه لقبيح ما وقع منهم من الأعمال.

وبعد: فكيف ذهب عن عثمان بن عفّان الاحتجاج بهذا الخبر - إن كان حقّاً - على حاصريه في يوم الدار، وما الذي منعه من الاحتجاج به عليهم في استحلال دمه، وقد ثبت في الشرع حظر دماء أهل الجنان، وما باله تعلّق في دفعهم عن نفسه بكلّ ما وجد إليه السبيل من الاحتجاج، ولم يذكر هذا الخبر في جملة ما اعتمده في هذا المقال؟! كلا لو كان الأمر على ما ظنّه الجهّال من صحّة هذا الحديث عن النبي ﷺ أو روايته في وقت عثمان، لما ذهب عنه التعلّق به على ما بيّناه.

مع أنّا لو سلّمنا لهم ما يتمنّونه من ثبوت الخبر عن النبي ﷺ لما أمكنهم به دفع ما ذكرناه من إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وجحد القوم لفرض طاعته على الشبهة والعناد، لأنهم قد علموا ما جرى بين أمير

المؤمنين عليه السلام وبين طلحة والزبير من المباينة في الدين، والتخطفة من بعضهم لبعض والتضليل والحرب، وسفك الدم على الاستحلال به دون التحريم، وخروج الجميع من الدنيا على ظاهر التدين بذلك، دون الرجوع عنه بما يُوجب العلم واليقين.

فإن كان ما وقع من الفريقين صواباً - مع ما ذكرناه - لم ينكر أن يعتقد أمير المؤمنين عليه السلام أنه الإمام بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا فصل، ويرى أبو بكر وعمر وعثمان خلاف ذلك، وكونهم على صواب.

وإن كان أحد الفريقين على خطأ، لم ينكر أيضاً أن يكون المتقدمون على أمير المؤمنين عليه السلام في النص وإنكاره على خلاف الصواب، وإن كانوا جميعاً من أهل الثواب^(١).

وإن كان الفريقان في حرب البصرة على ضلال، وذلك لا يضرهما في استحقاق النعيم والأمان من الجحيم، كان المتقدمون في الإمامة ودفعها على خطأ، وإن كانوا من أهل النعيم، ولم يضر ذلك بأمانهم^(٢) من عذاب السعير، وهذا أقرب لأنه جرى ما جرى من أهل البصرة، وفي ذلك زيادة عليه بالحرب وسفك الدماء، وإظهار البراءة والتفسيق.

وإن زعم مخالفونا أن المحق من الفريقين أمير المؤمنين عليه السلام

(١) في أ: الصواب.

(٢) تحرفت في النسخ إلى: بإمامتهم.

وأصحابه دون من خالفهم، غير أنَّ المخالفين تابوا قبل خروجهم من الدنيا فيما بينهم وبين الله عزَّ وجلَّ، بدلالة الخبر وما تضمَّنه من استحقاقهم لثواب الله تعالى على التحقيق.

فكذلك يقال لهم: إنَّ المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام كانوا بذلك ضالِّين، ولكنَّهم تابوا قبل خروجهم من الدنيا في سرائرهم وفيما بينهم وبين خالفهم، وإن لم يكن ذلك منهم على الظهور، بدلالة الخبر على ما رتبوه، وهذا يدمر معتمدهم فيما تعلَّقوا به من الحديث في دفع النصِّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، لتقدُّم من سمَّوه، وزعموا أنَّه^(١) من أهل الجنة، ولا يجوز لهم دفع الحقِّ على كلِّ الوجوه، والله الموفق.

(١) في ب، م: أنهم.

فصل

فإن قال قائل: فإني أترك التعلق بالخبر عن النبي ﷺ بأنه القوم في الجنة لما طعنتم به فيه، مما لا أجد منه مخلصاً، ولكن خبروني عن قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ إِلَىٰ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِّ وَالَّذِينَ أُتُّبِعُوا بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(١).

أليس قد أوجب لأبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعد وسعيد جنات عدن، ومنع بذلك من تجويز الخطأ عليهم في الدين والزلل عن الطريق المستقيم، فكيف يصح القول مع ذلك بأن الإمامة كانت دونهم لأمر المؤمنين عليه السلام، وأنهم دفعوه بالتقدم عليه عن حق وجب له على اليقين، وهل هذا إلا متناقض؟!

قيل له: إن الله سبحانه لا يعد أحداً بالثواب إلا على شرط الإخلاص والموافاة بما يتوجه الوعد بالثواب عليه، وأجل من أن يعرّي

(١) سورة التوبة ٩: ١٠٠.

ظاهر اللفظ بالوعد عن الشروط، لما في العقل من الدليل على ذلك والبرهان.

وإذا كان الأمر على ما وصفناه، فالحاجة ماسّة إلى ثبوت أفعال مَنْ ذكرت في السبق والطاعة لله تعالى في امتثال أوامره ظاهراً على وجه الإخلاص، ثم الموافاة بها على ما ذكرناه حتّى يتحقّق لهم الوعد بالرضوان والنعيم المقيم، وهذا لم يقم عليه دليل، ولا تثبت لمن ذكرت حجة توجب العلم واليقين، فلا معنى للتعلّق بظاهر الآية فيه، مع أنّ الوعد من الله تعالى بالرضوان إنّما توجّه إلى السابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار، دون أن يكون متوجّهاً إلى التالين الأوّلين.

والذين سمّيتهم من المتقدّمين على أمير المؤمنين عليه السلام، ومن ضمنت إليهم في الذكر، لم يكونوا من الأوّلين في السبق، وإنّما كانوا من التالين للأوّلين، والتالين للتالين.

والسابقون الأولون من المهاجرين، هم: أمير المؤمنين عليه السلام، وجعفر بن أبي طالب، وحمة بن عبدالمطلب، وخبّاب، وزيد بن حارثة، وعمار وطبقتهم.

ومن الأنصار النقباء المعروفون^(١)، كأبي أيوب، وسعد بن معاذ، وأبي الهيثم بن التّيهان، وخزيمة بن ثابت ذي الشّهادتين، ومن كان في طبقتهم من الأنصار.

فأما أصحابك فهم الطبقة الثانية ممن ذكرناه، والوعد إنما حصل للمتقدمين في الإيمان دونهم على ما بيناه، وهذا يسقط ما توهمت.

فصل

ثم يقال له: قد وعد الله المؤمنين والمؤمنات في الجملة مثل ما وعد به السابقين من المهاجرين والأنصار، ولم يوجب ذلك نفي الغلط عن كل من استحق اسم الإيمان، ولا إيجاب العصمة له من الضلال، ولا القطع له بالجنة على كل حال.

قال الله عز وجل: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(١).

فإن وجب للمتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام الثواب على كل حال، لاستحقاقهم الوصف بأنهم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار على ما ادّعت لهم في المقال، فإنه يجب مثل ذلك لكل من استحق اسم الإيمان في حال من الأحوال، بما تلوناه، وهذا ما لا يذهب إليه أحد من أهل الإسلام.

ويقال له أيضاً: قد وعد الله الصادقين مثل ذلك، فقطع لهم بالمغفرة والرضوان، فقال سبحانه: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ^(١).

فهل يجب لذلك أن يقطع على كل من صدق في مقاله بالعصمة من الضلال، ويوجب له الثواب المقيم، وإن ضمّ إلى فعله قبائح الأفعال؟!

فإن قال: نعم، خرج عن ملة الإسلام، وإن قال: لا يجب ذلك لعلّة من العلل. قيل له في آية السابقين مثل ما قال، فإنّه لا يجد فرقاً.

ويقال له أيضاً: ما تَضَنّع في قول الله تعالى: ﴿وَشَرَّ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾^(٢)؟!

أتقول إن كل من صبر^(٣) على مصاب فاسترجع مقطوع له بالعصمة والأمان من العذاب، وإن كان مخالفاً لك في الاعتقاد، بل مخالفاً للإسلام؟!

فإن قال: نعم، ظهر خزيه، وإن قال: لا يجب ذلك. وذهب في الآية إلى الخصوص دون الاشتراك، سقط معتمده من عموم آية السابقين، ولم يبق معه ظاهر فيما اشتبه به الأمر عليه في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وخطأ المتقدمين عليه حسب ما ذكرناه.

وهذا باب إن بسطنا القول فيه، واستوفينا الكلام في معانيه،

(١) المائدة ٥: ١١٩.

(٢) سورة البقرة ٢: ١٥٥ - ١٥٧.

(٣) في ب: أتقول إن كل من خبر.

طال به الخطاب، وفيما اختصرناه كفاية لذوي الألباب.

فصل

فإن قال في أصل الجواب إنه لا يجوز تخصيص السابقين الأولين، ولا الاشتراط فيهم، لأنه سبحانه قد اشترط في التابعين، وخصهم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾^(١).

فلو كان في السابقين الأولين من يقع منه غير الحسن الجميل، لما أطلق الرضا عنهم في الذكر ذلك الإطلاق، واشترط [كما اشترط] فيمن وصله بهم من التابعين.

قيل له: أول ما في هذا الباب، أنك أوجبت للسابقين بهذا الكلام العصمة من الذنوب، ورفعت عنهم جواز الخطأ وما يلحقهم به من العيوب، والأمة مجمعة على خلاف ذلك لمن زعمت أن الآية فيه صريحة^(٢)، لأن الشيعة تذهب إلى تخطئة المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام، والمعتزلة والشيعة وأكثر المرجئة وأصحاب الحديث يضللون طلحة والزبير في قتالهم لأمر المؤمنين عليه السلام، والخوارج تخطيء أمير المؤمنين عليه السلام وتبرأ منه ومن عثمان، وطلحة والزبير ومن كان في حيزهما، وتكفرهم بحربهم أمير المؤمنين عليه السلام، وولايتهم^(٣) عثمان بن عفان، فيعلم

(١) سورة التوبة ٩: ١٠٠.

(٢) (صريحة) ليس في أ، ب، ح.

(٣) في م: وتوليتهم.

أَنَّ إيجاب العصمة لمن يزعم أَنَّ الله تعالى عناه في الآية^(١) بالرضوان باطل، والقول به خروج عن الإجماع.

على أَنَّ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(٢) ليس هو شرطاً في التابعين، وإنَّما هو وصف للتابع، وتمييز له من ضروبه التي لا يوجب شيء منها الرحمة والغفران، وهذا ممَّا لا يُبطل الخصوص في السابقين، والشرط في أفعالهم على ما ذكرناه.

مع أَنَّا قد بيَّنا أَنَّ المراد بالسابقين الأولين، هم الطبقة الأولى من المهاجرين والأنصار، وذكرنا أعيانهم وليس من المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام والمخالفين عليه مَنْ كان من الأولين، وإن كان فيهم جماعة من التالين، ولسنا ندفع ظاهر الأولين من القوم، وأنهم من أهل الثواب وجنات النعيم على عمومهم دون الخصوص، وهذا أيضاً يسقط تعلّقهم بما ذكره في التابعين، على أَنَّهُ لا يمتنع أن يكون الشرط في التابعين شرطاً في السابقين، ويكتفى به بذكر السابقين للاختصار، ولأنَّ وروده^(٣) في الذكر على الاقتران.

ويجري ذلك مجرى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٤).

(١) (في الآية) ليس في ب، ح، م.

(٢) سورة التَّوْبَةِ ٩: ١٠٠.

(٣) (وروده) ليس في ب، ح، وفي أ: الجميع.

(٤) سورة التَّوْبَةِ ٩: ٦٢.

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١).
ويقال له أيضاً: أليس الله تعالى يقول: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾^(٢).
وفي الأنفس من لم يرده، ولم يستثنه لفظاً، وهم: الأطفال والبله^(٣) والبهائم والمجانين؟ وإننا يدل استثنائهم لفظاً^(٤) على استثناء أهل^(٥) العقول. فبم ينكر أن يكون الشرط في السابقين مثل الشرط في التابعين، وأن اللفظ من ذكر السابقين موجود في التابعين؟ وهذا بين لمن تدبره.
على أن الذي ذكرناه في الخبر، وبيننا أنه لا يجوز من الحكيم تعالى أن يقطع بالجنة إلا على شرط الإخلاص، لما تحظره الحكمة من الإغراء بالذنوب، يبطل ظنهم في تأويل هذه الآية، وكل ما يتعلقون به من غيرها في القطع على أمان أصحابهم من النار، للإجماع على ارتفاع العصمة عنهم، وأنهم كانوا ممن يجوز عليه اقتراف الآثام، وركوب الخلاف لله تعالى على العمد والنسيان، وقد تقدّم ذلك فيما سلف، فلا حاجة بنا إلى الإطالة فيه.

(١) سورة التوبة ٩: ٣٤.

(٢) سورة المدثر ٧٤: ٣٨، ٣٩.

(٣) البله: جمع أبله: ضعيف العقل. «مجمع البحرين - بله - ٦: ٣٤٣».

(٤) وإننا يدل على استثنائهم لفظاً استثناء أهل العقول صحّ ظ.

(٥) (أهل) ليس في أ، ب، ح.

فصل آخر

ويمكن أيضاً ما ذكرناه من أمر طلحة والزبير وقتالهما لأمر المؤمنين عليه السلام، وهما عند المخالفين من السابقين^(١) الأولين، ويضم إليه ما كان من سعد بن عباد، وهو سيد الأنصار ومن السابقين الأولين، ونقباء رسول الله صلى الله عليه وآله في السقيفة، ترشح^(٢) للخلافة، ودعا أصحابه إليه، وما راموه من البيعة له على الإمامة حتى غلبهم المهاجرون على الأمر، فلم يزل مخالفاً لأبي بكر وعمر، ممتنعاً عن بيعتهما في أهل بيته وولده وأشياعه إلى أن قتل بالشام على خلافهما ومباينتهما^(٣).

وإذا جاز من بعض السابقين دفع الحق في الإمامة، واعتقاد الباطل فيها، وجاز من بعضهم استحلال الدم على الضلال، والخروج من الدنيا على غير توبة ظاهرة للأنام، فما تنكر من وقوع مثل ذلك من المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام - وإن كانوا من السابقين الأولين^(٤) - وما الذي يعصمهم مما وقع من شركائهم في السبق والهجرة وغير ذلك مما تعدّونه لهم في الصفات، وهذا مما لا سبيل إلى دفعه.

(١) في ب، ح، م: التابعين.

(٢) في ب: توشحه.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: الكامل في التاريخ ٢: ٣٣١، الطبقات الكبرى ٣: ٦١٦، أسد

الغابة ٢: ٢٨٤.

(٤) (وان... الأولين) ليس في ب، ح، م.

فصل

فإن قال: فإذا كنتم قد أخرجتم المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام والمحاربين له والقاعدين عنه من رضا الله تعالى، وما ضمنته آية السابقين بالشرط على ما ذكرتم، والتخصيص الذي وصفتم، ولما اعتمدتموه من تعريضهم من العصمة، وما واقعه - من سمّيته منهم على الإجماع - من الذنوب، فخبروني عن قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾^(١).

فكيف يصحّ لكم تأويله بما يُخرجُ القوم من الرضا والغفران، والإجماع منعقد على أن أبا بكر وعمر^(٢) وطلحة والزبير وسعداً وسعيداً قد بايعوا تحت الشجرة، وعاهدوا النبيّ ﷺ، أوليس هذا الإجماع يوجب الرضا على البيان؟

قليل له: القول في الآيتين جميعاً سواء، وهو في هذه الآية أبين

(١) سورة الفتح ٤٨: ١٨.

(٢) زاد في م: وعثمان؛ والثابت أنه لم يبايع تحت الشجرة. أنظر الدر المنثور ٥٢١/٧.

وأوضح وأقرب طريقاً، وذلك أن الله تعالى ذكر المبايعين^(١)، وخصّص من توجه إليه الرضا من جملتهم بعلامات نطق بها التنزيل، ودلّ بذلك على أن أصحابك - أيها الخصم - خارجون عن الرضا على التحقيق، فقال جلّ اسمه: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾^(٢).

فخصّ سبحانه بالرضا منهم من علم الله منهم الوفاء، وجعل علامته من بينهم ثباته في الحروب بنزول السكينة عليه، وكون الفتح القريب به وعلى يديه، ولا خلاف بين الأمة أن أول حرب لقيها رسول الله صلى الله عليه وآله بعد بيعة الرضوان حرب خيبر، وأنه قدّم أبا بكر فيها فرجع منهزماً فارّاً من مرحب، وثنى بعمر فرجع منهزماً فارّاً، يجبن أصحابه ويجبنونه.

فلما رأى ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّاراً غير فرّار، لا يرجع حتّى يفتح الله تعالى على يديه»^(٣) فأعطاه أمير المؤمنين عليه السلام فلقى مرحباً فقتله، وكان الفتح على يديه واختصّ الرضا به^(٤)، ومن كان معه من أصحابه وأتباعه، وخرج صاحبك من الرضا بخروجها عن الوفاء،

(١) في ب، م: السابقين.

(٢) سورة الفتح ٤٨: ١٨.

(٣) تقدّم مع تحريجاته في ص ٣٤.

(٤) (واختص الرضى به) ليس في ب، م.

وتعريضهما من السكينة، لانتهزامهما وفرارهما وخيبتها من الفتح القريب، لكونه على يد غيرهما، وخرج من سميت من أتباعها^(١) منه، إذ لا فتح لهم ولا بهم على ما ذكرناه^(٢) وانكشف عن الرجلين خاصة، بدليل قول رسول الله ﷺ: «ويحبّه الله ورسوله» ما كان مستوراً، لاستحقاقهما في الظاهر ضدّ ذلك من الوصف، كما استحقّا اسم الفرار دون الكرّار، ولولا أنّ الأمر كما وصفناه لبطل معنى كلام النبي ﷺ عليه وآله، ولم يكن له فائدة، وفسد تخصيصه عليّاً عليه السلام بما ضمنه من الثناء على ما شرحناه.

ومّا يؤيد ذلك ويزيده بياناً قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُولُونِ الْأَذْبَارَ وَكَانَ عَهْدُ اللَّهِ مَسْئُولاً﴾^(٣).

فدلّ على أنّه تعالى يسأل المولّين^(٤) يوم القيامة عن العهد، ويعاقبهم بنقض العهد، وليس يصحّ اجتماع الرضا والمسألة والعقاب لشخص واحد، فدلّ ذلك على خصوص الرضا، ووجب إلحاقه في الحكم بمن لا يتوجّه إليه السؤال، وإذا وجب ذلك بطل تعلّق الخصم في الآية بالعموم، وسقط اعتماده على البيعة في الجملة.

وعلى كلّ حال، هذا إن لم يكن في الآية نفسها وفيما تلوناه بعدها دليل على خروج القوم من الرضا، وكان الأمر ملتبساً، فكيف وفيها

(١) في أ: أتباعاً.

(٢) (على ما ذكرناه) ليس في ب، ح، م.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣: ١٥.

(٤) في أ: المؤمنين.

أوضح برهان بما رتبناه؟!

ومّا يدلّ على خصوص الآية أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾^(١).

فتوعّد على الفرار بالغضب والنار، كما وعد على الوفاء بالرضا والنعيم، فلو كانت آية الرضا في المبايعين على العموم وعدم الشرط لبطل الوعيد، وخرجت الآية النازلة عن الحكمة^(٢)، ولم يحصل لها فائدة ولا مفهوم، وذلك فاسد بلا ارتياب.

ومّا يدلّ على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾^(٣).

وهذا صريح باختصاص الرضا بطائفة من المبايعين دون الجميع، وبشوت الخصوص في الموفين بظاهر التنزيل الذي لا يمكن لأحد دفعه، إلّا بالخروج عن الدين.

على أنّ بعض أصحابنا قد سلّم لهم ما ظنّوه من توجّه الرضا إلى جميع المبايعين^(٤)، وأراههم أنّه غير نافع لهم فيما اعتقدوه، لأنّ الرضا

(١) سورة الأنفال ٨: ١٦.

(٢) في ب، ح، م: النازلة منافية للحكمة.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣: ٢٣.

(٤) في م: المتابعين.

للماضي من الأفعال، وما هو في الحال لا يعصم من وقوع ضده الموجب
للسخط في المستقبل، وما يتوقع من الأحوال، وهذا ما لا يمكن لأحد
من خصومنا دفعه، إلا من قال منهم بالموافاة فإنه يتعلّق بها، وكلامي
المتقدّم يكفي في الكثير على الجميع، والحمد لله.

فصل

فإن قال: قد فهمت ما ذكرتموه في هذه وما قبلها من الآي، ولست أرى لأحد حجة في دفعه لوضوحه في البيان، ولكن خبروني عن قوله تعالى في سورة النور: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(١).

أليس قد ذكر المفسرون أنها في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب عليه السلام؟! واستدل المتكلمون من مخالفكم على صحة ذلك، بما حصل لهم من جميع هذه الصفات:

فأولها: أنهم كانوا حاضرين لنزولها بدليل كاف المواجهة^(٢) بلا اختلاف، ثم إنهم كانوا ممن خاف في أول الإسلام، فآمنهم الله تعالى، ومكن لهم في البلاد، وخلفوا النبي صلى الله عليه وآله وأطاعهم العباد، فثبت أنها

(١) سورة النور ٢٤: ٥٥.

(٢) المراد منها كاف الخطاب في الآية.

نزلت فيهم بهذا الضرب من الاعتبار، وإلا فبينوا لنا الوجه في معناها، إن لم يكن الأمر على ما ذكرناه.

قيل له: إن تفسير القرآن لا يؤخذ بالرأي، ولا يحمل على اعتقادات الرجال والأهواء، وما حكيمته من ذلك عن المفسرين فليس هو إجماعاً منهم، ولا مرجوعاً به إلى ثقة ممن تعاطاه ومن ادّعاه، لم يسنده إلى النبي ﷺ، ولا إلى من تحب طاعته على الأنام.

وممن فسّر القرآن عبد الله بن عباس، والمحكي عنه في تأويل هذه الآية غير ما وصفت بلا تنازع بين حملة الآثار، وكذلك المروي عن محمد بن عليّ عليه السلام، وعن عطاء ومجاهد^(١)، وإنما ذكر ذلك برأيه وعصبية مقاتل بن سليمان، وقد عرف نصبه لآل محمد عليهم السلام، وجهله وكثرة تخاليطه في الجبر والتشبيه، وما ضمّنته كتبه في معاني القرآن.

على أن المفسرين للقرآن طائفتان: شيعة، وحشوية؛ فالشيعة لها في هذه الآية تأويل معروف تسنده إلى أئمة الهدى عليهم السلام، والحشوية مختلفة في أقاويلها على ما ذكرناه، فمن أين يصح إضافة ما ادّعوه من التأويل إلى مفسري القرآن جميعاً على الإطلاق، لولا عمى العيون وارتكاب العناد؟!

فأمّا ما حكوه^(٢) في معناها عن المتكلمين منهم، فقد اعتمده

(١) أنظر سعد السعود: ١٦٦ - ١٧٣، مجمع البيان ٧: ٢٣٩، تفسير الطبري ١٨: ١٢٢.

تفسير القرطبي ١٢: ٢٩٧.

(٢) في ب، م: حكموه.

جميعهم على ما وصفوه بالاعتبار الذي ذكره، وهو ضلال عن المراد^(١)، وخطأ ظاهر الفساد، من وجوه لا تخفى على من وُفِّقَ للرشاد:

أحدها: أنَّ الوعد مشروط بالإيمان على التحقيق وبالأعمال الصالحات، وليس على ما يذهب إليه مخالفونا من إيمان أصحابهم على الحقيقة، وأنهم كانوا من أصحاب الصالحات، إجماع، ولا دليل يقطع به على الحقِّ عند الله، بل الخلاف في ذلك ظاهر بينهم وبين خصومهم، والمدافعة عن الأدلة على ذلك موجودة كالعيان.

والثاني: أنَّ المراد في الآية بالاستخلاف إنَّها هو توريث الأرض والديار، والتبعية^(٢) لأهل الإيمان بعد هلاك الظالمين لهم من الكفار، دون ما ظنَّه القوم من الاستخلاف في مقام النبوة، وتملك الإمامة وفرض الطاعة على الأنام.

ألا ترى أنَّ الله سبحانه قد جعل ما وعد به من ذلك مماثلاً لما فعله بالمؤمنين وبالأَنْبياء عليهم السلام قبل هذه الأُمَّة في الاستخلاف^(٣)، وأخبر بكتابه عن حقيقة ذلك وصورته ومعناه، وكان بصريح ما أنزله من القرآن مفيداً لما ذكرناه، من توريث الديار والنعم والأموال عموم المؤمنين دون خصوصهم ومعنى ما بيَّناه، دون الإمامة التي هي خلافة للنبوة والإمرة والسلطان.

(١) في أ: المرام.

(٢) في أ: التنقية، وفي م: النعمة.

(٣) في ب، م: الآية بالاستخلاف.

قال الله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ * قَالُوا أَوْزِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ^(١).

فبشرهم بصبرهم على أذى الكافرين بميراث أرضهم، والملك لديارهم من بعدهم، والاستخلاف على نعمتهم، ولم يرد بشيء من ذلك تمليكهم مقام النبوة والإمامة على سائر الأمة، بل أراد ما بيناه.

ونظير هذا الاستخلاف من الله سبحانه لعباده، ومما هو في معناه، قوله جلّ اسمه في سورة الأنعام: ﴿وَرَبِّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَاءُ يُدْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾^(٢) وليس هذا الاستخلاف من الإمامة وخلافة النبوة في شيء وإنما هو ما قدّمنا ذكره ووصفناه.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾^(٣) فإنما أراد بذلك تبقيتهم^(٤) بعد هلاك الماضين، وتوريثهم ما كانوا فيه من النعم، فجعله^(٥) من مننه عليهم ولطفه بهم

(١) سورة الأعراف ٧: ١٢٨، ١٢٩.

(٢) سورة الأنعام ٦: ١٣٣.

(٣) سورة يونس ١٠: ١٤.

(٤) في أ: تبعيتهم.

(٥) في م: فجعلوا.

ليطيعوه ولا يكفروا به كما فعل الأولون.

ومنه قوله تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾^(١) وقد علم كل ذي عقل أن هذا الاستخلاف مبين للعلامة^(٢) في معناه، وقد وفي الله الكريم مواعده لأصحاب نبيه صلى الله عليه وآله جميعاً في حياته وبعد وفاته، ففتح لهم البلاد، وملّكهم رقاب العباد، وأحلّهم الديار، وأغنمهم الأموال، فقال عزّ من قائل: ﴿وَأَوْثَقَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضاً لَمْ تَطُوهَا﴾^(٣).

وإذا كان الأمر على ما وصفناه، ثبت أن المراد بالآية من الاستخلاف ما ذكرناه، ولم يتضمّن ذلك الإمامة وخلافة النبوة على ما بيّناه، وكان الوعد به عموماً لأهل الإيمان^(٤) بما شرحناه، وبطل ما تعلق به خصومنا في إمامة المتقدّمين على أمير المؤمنين عليه السلام، ووضح جهلهم في الاعتماد على التأويل الذي حكيناه عنهم للآية بما تلوناه من كتاب الله تعالى وفصلنا وجهه وكشفناه.

وقد حكى هذا المعنى بعينه في تأويل هذه الآية الربيع عن أبي العالية^(٥)، والحسين بن محمّد، عن الحكم، وغيرهما، عن جماعات من

(١) للإمامة ظ.

(٢) سورة الحديد ٥٧: ٧.

(٣) الأحزاب ٣٣: ٢٧.

(٤) في أ: البيان و.

() هو ربيع بن مهران الرياحي البصري، أدرك الجاهلية لكنّه أسلم بعد وفاة

التابعين، ومفسري القرآن^(١).

فصل

على أن عموم الوعد بالاستخلاف للمؤمنين الذين عملوا الصالحات من أصحاب النبي ﷺ على ما اختصوا به من الصفات في عبادتهم لله تعالى على الخوف والأذى والاستمرار بدين الله جلّ اسمه، على ما نطق به القرآن، يمنع مما ادّعاه^(٢) أهل الخلاف من تخصيص أربعة منهم دون الجميع، لتناقض اجتماع معاني العموم على الاستيعاب والخصوص، ووجوب دفع أحدهما صاحبه بمقتضى العقول^(٣).

وإذا ثبت عموم الوعد، وجب صحّة ما ذكرناه في معنى الاستخلاف من توريث الديار والأموال، وظهور عموم ذلك لجميعهم^(٤) في حياة النبي ﷺ وبعده بلا اختلاف، وبطل ما ظنّه الخصوم في ذلك وتأولوه على المجازفة، والعدول عن النظر الصحيح.

→ النبي ﷺ، قارئ، حافظ مفسر، روى عنه الربيع بن أنس الخراساني، راجع تهذيب

الكامل ٩: ٢١٤ وسير أعلام النبلاء: ٢٠٧/٤.

(١) أنظر تفسير الطبري ١٨: ١٢٢، الدر المنثور ٦: ٢١٥.

(٢) في ب: أعاده.

(٣) في أ: القول.

(٤) في أ: والظهور بالدين لعموم ذلك جميعهم.

فصل

فإن قال منهم قائل: إن الآية وإن كان ظاهرها العموم، فالمراد بها الخصوص، بدليل وجود الخلافة فيمن عددناه دون الجميع. وعلى هذا يعتمد متكلموهم.

قيل له: أحلت في ذلك من قبل أنك إنما أوجبت لأصحابك الإمامة، وقضيت لهم بصحة الخلافة بالآية، وجعلتها ملجأً لك في حجاج خصومك، ودفعهم عما وصفوا به من فساد عقلك، فلما لم يتم^(١) لك مرادك من الآية، بما أوجبه عليك عمومها بظاهرها، ودليل متضمنها، عدلت إلى تصحيح تأويلك منها، بادعاء ما تورعت فيه من خلافة القوم، وثبوت إمامتهم، الذي أفقرك عدم البرهان عليه إلى تصحيحه عندك بالآية، فصرت دالاً على وجود معنى تنازع فيه بوجود شيء تتعلق صحة وجوده بوجود ما دفعت^(٢) عن وجوده، وهذا تناقض من القول، وخبط أوجبه لك^(٣) الضلال، وأوقعك فيه التقليد والعصبية للرجال، نعوذ بالله من الخذلان.

ثم يقال له: خبرنا عما تدعيه من استخلاف الله تعالى لأنتمك على الأنام، وصحة إمامتهم على ما زعمت فيما سلف لك من الكلام، أبظاهر أمرهم ونهيهم وتلكهم علمت ذلك، وحكمت به على

(١) في م: لم يتبين.

(٢) في ب، ح، م: وقعت.

(٣) في ب، م: أوجبك.

القطع والثبات، أم بظاهر الآية ودليها على ما قدّمت من الاعتبار، أم بغير ذلك من ضروب الاستدلال؟

فإن قال: بظاهر أمرهم ونهيهم في الأئمة، ورئاستهم الجماعة، ونفوذ أمرهم و^(١) أحكامهم في البلاد، علمت ذلك وقطعت به على أنهم خلفاء الله تعالى، والأئمة بعد رسوله عليه السلام. وجب على وفور هذه العلة القطع بصحة إمامة كل من ادّعى خلافة الرسول صلى الله عليه وآله، ونفذت أحكامه وقضاياه في البلاد، وهذا ما لا يذهب إليه أحد من أهل الإيـان. وإن قال: إنّا علمت صحة خلافتهم بالآية ودلائلها على الاعتبار.

قيل له: ما وجه دلالة الآية على ذلك، وأنت دافع لعمومها في جميع أهل الإيـان، وموجب خصوصها بغير معنى في ظاهرها، ولا في باطنها، ولا مقتضاها على الأحوال؟ فلا يجد شيئاً يتعلّق به فيما ادّعاه. وإن قال: إنّ دلالتى على ما ادّعت من صحة خلافتهم معنى غير الآية نفسها، بل من الظاهر^(٢) من أمر القوم ونهيهم، وتأمرهم على الأنام، خرجت الآية عن يده، وبانت فضيحتة فيما قدّره منها وظنه في تأويلها وتمناه، وهذا ظاهر بحمد الله.

(١) (أمرهم و) ليس في ب، م.

(٢) في أ، ح: والظاهر. بدل: بل من الظاهر.

فصل

مع أننا لو سلّمنا لهم في معنى الاستخلاف أن المراد في الآية ما ذكره من إمامة الأنام، لما وجب به ما ذهبوا إليه من صحّة خلافة المتقدّمين على أمير المؤمنين عليه السلام، بل كانت الآية نفسها شاهدة بفساد أمرهم وانتقاضه على البيان، وذلك أن الله جلّ اسمه وعد المؤمنين من أصحاب نبيّه صلّى الله عليه وآله بالاستخلاف، ثواباً لهم على الصبر والإيمان، والاستخلاف من الله تعالى للأئمة لا يكون استخلاًفاً من العباد، ولما ثبت أن أبا بكر كان منصوباً باختيار عمر وأبي عبيدة بن الجراح، وعمر باستخلاف أبي بكر دون النبيّ صلّى الله عليه وآله، وعثمان باختيار عبدالرحمن، فسد أن يكونوا داخلين تحت الوعد بالاستخلاف، لتعرّهم من النصّ بالخلافة من الله تعالى، وإقرار مخالفينا - إلا من شدّ منهم - أن إمامتهم كانت باختيار، وثبت أن الآية كانت مختصةً بأمر المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام دونهم، لإجماع شيعته على أن إمامته باستخلاف الله تعالى له، ونصّه عليه، وأقامة نبيّه صلّى الله عليه وآله علماً للأمة وإماماً لها بصريح المقال.

فصل آخر

ويقال لهم: ما تنكرون أن يكون خروج أبي بكر وعمر وعثمان من الخوف في أيام النبيّ صلّى الله عليه وآله يخرجهم^(١) عن الوعد بالاستخلاف، لأنّه

(١) في ب، ح، م: بخروجهم. والظاهر أنها: خروجهم.

إنما توجه إلى من كان يلحقه الخوف من أذى المشركين، وليس له مانع منهم، كأمير المؤمنين^(١) عليه السلام وما مني به مع النبي صلى الله عليه وآله، وعمّار وأمه وأبيه، والمعدّين بمكة، ومن أخرجهم النبي صلى الله عليه وآله مع جعفر بن أبي طالب إلى بلاد الحبشة لما كان ينالهم من الفتنة والأذى في الدين^(٢).

فأمّا أبو بكر فإن الشيعة تذكر أنّه لم يكن خائفاً في حياة النبي صلى الله عليه وآله، لأسباب نحن أغنياء عن شرحها، وأنتم تزعمون أنّ الخوف مرتفع عنه لعزّته في قريش ومكانه منهم وكثرة ماله واتّساع^(٣) جاهه، وإعظام القوم له لسنّه وتقدّمه، حتّى أنّه كان يجير ولا يجار عليه، ويؤمن ولا يحتاج إلى أمان، وزعتم أنّه اشترى تسعة نفر من العذاب.

وأنّ عمر بن الخطاب لم يخف قطّ، ولا هاب أحداً من الأعداء، وأنّه جرّد سيفه عند إسلامه، وقال: لا يعبد الله اليوم سراً ثقة بنفسه، وطمأنينة إلى سلامته، وأمناً من الغوائل، وأنّه لن يقدم عليه أحد بسوء، لعظم رهبة الناس منه وإجلالهم لمكانه.

وأنّ عثمان بن عفان كان آمناً ببني أميّة، وهم ملاك الأمر إذ ذاك؛ فكيف يصحّ لكم مع هذا القول أن تستدلّوا بالآية على صحّة خلافتهم ودخولهم^(٤) تحت الوعد بالاستخلاف، وهم من الوصف المنافي لصفات

(١) في ب، م: مانع في أمير المؤمنين.

(٢) في ب، م: والأذى فيه.

(٣) في ب، م: وامتناع.

(٤) (أن تستدلّوا... ودخلوهم) ليس في ب، م.

الموعودين بالاستخلاف على ما ذكرناه، لولا أنكم تخبطون فيما تذهبون إليه خبط عشواء؟!

فصل

ويقال لهم: أليس يمكنكم إضافة ما تلوتوه من هذه الآية في أتمتكم إلى صادق عن الله تعالى فيجب العمل به، وإننا أسندتم قولكم فيه إلى ضرب من الرأي والاعتبار الفاسد بما أوضحناه.

وقد ورد عن تراجمة القرآن من آل محمد عليه السلام في تأويلها ما هو أشبه من تأويلكم وأولى بالصواب، فقالوا: إنها نزلت في عترة النبي ﷺ وذريته الأئمة الأطهار عليهم السلام، وتضمنت البشارة لهم بالاستخلاف، والتمكّن في البلاد، وارتفاع الخوف عنهم عند قيام المهدي منهم، فكانوا عليهم السلام هم المؤمنين العاملين الصالحات، بعصمتهم^(١) من الزلات.

وهم أحق بالاستخلاف على الأنام ممن عداهم، لفضلهم على سائر الناس، وهم المدالون^(٢) على أعدائهم في آخر الزمان، حتى يتمكنوا في البلاد، ويظهر دين الله تعالى بهم ظهوراً لا يستخفى على أحد من العباد، ويأمنون بعد طول خوفهم من الظالمين المرتكبين في

(١) في ب، م: الصالحين عصمهم الله.

(٢) المدالون: المنصورون، يقال: أداله على عدوه: نصره. «الصحاح - دول - ٤: ١٧٠٠».

وفي أ: الموالون، وفي ب، م: المذلون.

أذاهم الفساد^(١)، وقد دلّ القرآن على ذلك وجاءت به الأخبار:
قال الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ
الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا
وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ
وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِدًا﴾^(٤). وكلّ هذه أمور منتظرة، غير
ماضية ولا موجودة في الحال.

ومثلهم فيما بشرهم الله تعالى به من ذلك ما تضمنه قوله تعالى:
﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً
وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ * وَنُكَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنَرَىٰ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ
وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾^(٥) وقوله تعالى في بني إسرائيل: ﴿ثُمَّ
رَدَدْنَا لَكُمُ الْكُرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ
نَفِيرًا﴾^(٦).

ومما أنزله فيهم سوى المثل لهم عليهم السلام قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ

(١) في أ، ح: العناد.

(٢) سورة الأنبياء ٢١: ١٠٥.

(٣) سورة آل عمران ٣: ٨٣.

(٤) سورة النساء ٤: ١٥٩.

(٥) سورة القصص ٢٨: ٥، ٦.

(٦) سورة الإسراء ١٧: ٦.

مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ^(١). فصار معاني جميع ما تلوناه راجعاً إلى الإشارة إليهم عليهم السلام بما ذكرناه.

ويحقق^(٢) ذلك ما روي عن النبي ﷺ على الاتفاق من قوله: «لن تنقضي الأيام والليالي حتى يبعث الله رجلاً من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي، يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»^(٣).

وأما ما تعلقوا به من كاف المواجهة، فإنه لا يخل بها شرحناه في التأويل من آل محمد عليهم السلام، لأن القائم من آل محمد والموجود من أهل بيته في حياته فهو من المواجهين في الحقيقة والنسب والحسب، وإن لم يكن من أعيانهم، فإذا كان منهم بما وصفناه، فقد دخل تحت الخطاب، وبطل ما توهم أهل الخلاف.

فصل

على أنه يقال لهم: ما الفصل بينكم فيما تأولتم به هذه الآية^(٤) وبين من تأولها خلاف تأويلكم، فأوجب حكمها في غير من سميت، ولجأ

(١) سورة الحج ٢٢: ٤١.

(٢) في ب، م: وتحقيق.

(٣) سنن أبي داود ٤: ١٠٦، سنن الترمذي ٤: ٥٢، مسند أحمد ١: ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٣٠.

٤٤٨. وراجع إحقاق الحق ١٣: ٢٣٤ - ٢٤٧.

(٤) (هذه الآية) ليس في ب، م.

في صحّة مقاله إلى مثل عيوبكم، فقال:
 إنّ الله جلّ اسمه بشّر في هذه الآية بالاستخلاف أبا سفيان
 صخر بن حرب، ومعاوية ويزيد ابني أبي سفيان، وذلك أنّي قد وجدتهم
 انتظموا صفات الموعودين بالاستخلاف، وكانوا من الخائفين عند قوة
 الإسلام لخلافهم على النبيّ صلّى الله عليه وآله، فتوجّه إليهم الوعد من الله
 سبحانه بالأمن من الخوف، بشرط الانتقال إلى الإيمان، واستئناف
 الأعمال الصالحات، والاستخلاف بعد ذلك، والتمكين لهم في البلاد،
 ثواباً لهم على طاعة الله وطاعة رسوله صلّى الله عليه وآله، وترغيباً لهم في الإيمان،
 فأجابوا الله تعالى إلى ما دعاهم إليه، وأذعنوا بالإسلام، وعملوا
 الصالحات، فأمنوا من المخوفات.

واستخلفهم النبيّ صلّى الله عليه وآله في حياته، وكانوا من بعده خلفاء
 لخلفائه الراشدين؛ ألا ترى أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله استخلف أبا سفيان
 على سبي الطائف، وهم يومئذ ستة آلاف إنسان، واستعمله من بعد ذلك
 على نجران فلم يزل عامله عليها حتى قبض رسول الله صلّى الله عليه وآله، وهو
 خليفته فيها من غير عزل له ولا استبدال.

واستعمل أيضاً - صلوات الله عليه - يزيد بن أبي سفيان على صدقات
 أخواله بني فراس بن غنم، فجباها^(١) وقدم بها إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله،
 فلقية أبوه أبو سفيان فطلب منه مال الصدقات، فأبى أن يعطيه، فقال:

(١) (فجباها) ليس في ب، م. أنظر الاصابة ٦: ٣٤١، الأعلام للزركلي ٩: ٢٣٧.

إذا صرت إلى رسول الله ﷺ أخبره بذلك، فأخبره فقال له: «خذ المال فعد به إلى أبيك». فسوّغه مال الصدقات كلّهُ، صلة لرحمه، وإكراماً له، وتميّزاً له من كافّة أهل الإسلام.

واستعمل رسول الله ﷺ على كتابته معاوية، وكان والي خليفته من بعده عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وولّى أبو بكر يزيد ابن أبي سفيان ربع أجناد الشام، وتوفّي وهو خليفته على ذلك، فأقرّه عمر بن الخطاب إلى أن مات في خلافته.

وإذا كان أبو سفيان ومعاوية ويزيد - ابناء - على ظاهر الإسلام والإيمان والعمل الصالح، وكان لهم من الخلافة في الإسلام ما وصفناه، ثمّ الذي حصل لمعاوية خاصّة من الإمرة بعد أمير المؤمنين عليه السلام، وبيعة الحسن بن عليّ عليه السلام، وتسليم الأمر إليه، حتّى سُمّي عامه (عام الجماعة) للإتفاق، ولم يسمّ عام أحد من الخلفاء قبله بذلك، ثبت أنّهم المعنويون في الآية ببشارة الاستخلاف، دون من ادّعيتهم له ذلك بمعنى الاستدلال على ما انتظمتموه من الاعتبار.

وهذا أشبه من تأويل المعتزلة للآية في أبي بكر وعمر وعثمان، وهو ناقض لمذاهبهم، ومضادّ لاعتقاداتهم، ولا فضل لأحد منهم فيه إلّا أن يرجع في العبرة^(١) إلى ما شرحناه، أو يعتمد في التفسير على الأثر حسبما قدّمناه، فيبطل حينئذٍ توهمه فيما تأوّله على ما بيّناه^(٢)، والحمد لله.

(١) «في العبرة» ليس في ب، ح، م.

(٢) (على ما بيّناه) ليس في ب.

فصل

ثمَّ يقال لهم أيضاً: أَلستم تعلمون أنَّ الوليد بن عقبة بن أبي معيط وعبدالله بن أبي سرح قد كانا واليين على المسلمين من قِبَلِ عثمان بن عفان، وهو إمام عدل عندكم مرضيَّ الفعال، وقد كان مروان ابن الحكم كذلك، ثمَّ خُطِبَ له على المنابر في الإسلام بإمرة المؤمنين، كما خُطِبَ لعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، وكذلك أيضاً ابنه عبدالمك، ومن بعده من بني أمية، قد حكموا في العباد وتمكَّنوا في البلاد، فبأيَّ شيء تدفعون صرف معنى الآية إليهم، والوعد بالاستخلاف لهم، وإدخالهم في جملة مَنْ سَمَّيتموه، وزعمتم أنَّهم أئمة عدل خلفاء، واعتمدتم في صِحَّة ذلك على ما ذكرناه في أمر أبي سفيان ومعاوية ويزيد - ابنه - حسبما شرحناه؟!

فلا يجدون مهرباً من ذلك بما قدَّمناه على الترتيب الذي رسمناه، وكذلك السؤال عليهم في عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري، فإنَّهما مَن كان على ظاهر الإسلام، والعمل الصالح عند الجمهور من الناس، وكانا من المواجهين بالخطاب، ومَن خاف في صدر الإسلام، وحصلت لهما ولايات^(١) في حياة رسول الله ﷺ، وخلافة له، ولخلفائه على أصولهم بغير إشكال، وليس يمكن لخصومنا دفع التأويل فيهما بما يتعلَّقون به في بني أمية وبني^(٢) مروان من الخروج عن الخوف

(١) في ب، ح، م: وحصلت لهم.

(٢) (بني) ليس في ب.

١٠٦ الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

في صدر الإسلام، وهذا كله تخطيط ورّطهم الجهل فيه بدين الله تعالى،
والعداوة^(١) لأوليائه عليهم السلام.

(١) في أ: والولاية.

فصل

فإن قال: قد وضع لي ما ذكرتموه في أمر هذه الآية، وأثبتتموه في معناها، كما ظهر الحق لي فيما تقدمها^(١)، وانكشف بترادف الحجج التي أوردتموها ما كان مستوراً عني من ضعف تأول مخالفكم لها، غير أنني واصف استدلالاً لهم من آي آخر على ما يدعون من إمامة أبي بكر وعمر، لأسمع ما عندكم فيه، فإن أمره قد اشتبه عليّ ولست أجد محيصاً عنه، وذلك أنهم قالوا: وجدنا الله تعالى يقول في سورة الفتح: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمٍ لِتَأْخُذُوهَا ذُرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلاً﴾^(٢).

ثم قال: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٣).

(١) (في امر... تقدمها) ليس في ب، م.

(٢) سورة الفتح ٤٨: ١٥.

(٣) سورة الفتح ٤٨: ١٦.

قالوا: فحظر الله على نبيه ﷺ إخراج المخلفين معه بقوله:
﴿قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾.

ثم أوجب عليهم الخروج مع الداعي لهم من بعده إلى قتال القوم الذين وصفهم بالبأس الشديد من الكفار، وألزمهم طاعته في قتالهم حتى يجيبوا إلى الإسلام، ووجدنا الداعي لهم إلى ذلك من بعده أبا بكر وعمر؛ لأنَّ أبا بكر^(١) دعاهم إلى قتال المرتدين، وكانوا أولي بأس شديد على الحال المعروفة، ثم دعاهم عمر بن الخطاب من بعده إلى قتال أهل فارس، وكانوا كفاراً أشداء، فدلَّ ذلك على إمامتهما بما فرض الله تعالى في كتابه من طاعتهما^(٢)، فهذا دليل للقوم على نظامه الذي حكيناه، فما قولكم فيه؟

قيل له: ما نرى في هذا الكلام - على إعجاب أهل الخلاف به - حجة تؤنس، ولا شبهة تلتبس، وليس فيه أكثر من الدعوى العريّة عن البرهان، ومن لجأ إلى مثله فيما يجب بالحجة والبيان، فقد كشف عن عجزه وشهد على نفسه بالخذلان، وذلك أنَّ متضمّن الآي يُنبئ عن منع المخلفين من اتباع رسول الله ﷺ عند الانطلاق إلى المغامرات التي سألها القوم اتباعه ليأخذوها^(٣)، وليس فيه حظر عليه صلوات الله عليه إخراجهم

(١) (لأنَّ أبا بكر) ليس في ب، م.

(٢) ممَّن ذهب إلى هذا الرأي ابن جريج والقرطبي والزنجشيري والبيضاوي، أنظر تفسير القرطبي ١٦: ٢٧٢، الكشف ٤: ٣٣٨، تفسير البيضاوي ٢: ٤١٠، الدر المنثور ٧: ٥٢٠.

(٣) في ب، ح، م: له وأخذها.

معه في غير ذلك الوجه، ولا منع له من إيجاب الجهاد عليهم معه في مغازٍ آخر.

وبعد تلك الحال، فَمَنْ أين يجب، إذا كان الله تعالى قد أمره بإيذانهم عند الردّ لهم عن وجه الغنيمة بالدعوة فيما بعد إلى قتال الكافرين، أن يكون ذلك بدعاء من بعده دون أن يكون بدعائه هو بنفسه صلوات الله عليه وآله، إذا كان صلوات الله عليه وآله قد دعا أمته إلى قتال طوائف من الكفار أولى بأس شديد بعد هذه الغزاة التي غنم فيها المسلمون، وحظر الله تعالى فيها على المخلفين الخروج، وهل فيما ذكره من ذلك أكثر من الدعوى على ما وصفناه؟

فصل

ثم يقال لهم: أليس الوجه الذي منع الله تعالى المخلفين من اتباع النبي صلوات الله عليه وآله فيه الوصول إلى الغنائم منه بالخروج معه، هو فتح خير، الذي بشر الله تعالى به أهل بيعة الرضوان على ما اتفق عليه أهل التفسير، وتواتر به أهل السير والآثار^(١)؟! فلا بدّ من أن يقولوا: بلى. وإلا سقط الكلام معهم فيما يتعلّق بتأويل القرآن، ويرجع فيه إلى علماء التفسير ورواة الأخبار، إذ ما وصفناه إجماع ممن سمّيناه.

فيقال لهم: أولستم تعلمون أن رسول الله صلوات الله عليه وآله قد غزا بعد غزوة خيبر غزوات عديدة، وسار بنفسه وأصحابه إلى مواطن كثيرة،

(١) معالم التنزيل ٥: ١٧٠، الكشاف ٤: ٣٣٧، تفسير الرازي ٢٨: ٩٠، تفسير القرطبي ١٦:

واستنفر^(١) الأعراب وغيرهم فيها إلى جهاد الكفار، ولقي المسلمون في تلك المقامات من أعدائهم ما انتظم وصف الله تعالى له بالبأس الشديد، لا سيّما بمؤتة^(٢) وحنين وتبوك سوى ما قبلها وبينها وبعدها من الغزوات؟! ولا بدّ أيضاً من أن يقولوا: بلى. وإلاّ وضح من جهلهم ما يحظر مناظرتهم في هذا الباب.

فيقال لهم: فمن أين يخرج لكم مع ما وصفناه - أيها الضعفاء الأوغاد - وجوب طاعة المخلفين من الأعراب بعد النبيّ ﷺ عليه وآله دون أن يكون هو الداعي لهم بنفسه على ما بيناه؟ فلا يجدون حيلة في إثبات ما ادّعوه مع ما شرحناه.

فصل

ثمّ يقال لهم: ينبغي أن تنتبهوا من رقدتكم، وتعلموا أن الله تعالى لو أراد منع المخلفين من اتباع النبيّ ﷺ عليه وآله في جميع غزواته - على ما ظننتموه - لما خصّ ذلك بوقت معين دون ما سواه، ولكان الحظر له وارداً على الإطلاق، وبما يوجب عمومته في كلّ حال، ولما لم يكن الأمر كذلك، بل كان مختصاً بزمان الغنائم التي تضمّن البشارة فيها القرآن، وبوصف مسألته لهم بالاتباع دون حال الامتناع منه أو الإعراض^(٣) عن

(١) في أ: واستيق، وفي م: استنفر.

(٢) مؤتة: قرية في حدود الشام. «معجم البلدان ٥: ٢١٩».

(٣) في أ، ب، م: والإعراض.

السؤال، دلّ على بطلان ما توهمتموه، ووضح لكم بذلك الصواب.

فصل آخر

وقد ظنّ بعض أهل الخلاف بجهله وقلة^(١) علمه أنّ هؤلاء المخلفين من الأعراب هم الطائفة الذين تخلّفوا عن رسول الله صلّى الله عليه وآله في غزوة تبوك، وكانت مظاهرة له بالنفاق، فتعلّق فيما ادّعاه من حظر النبيّ صلّى الله عليه وآله عليهم الاتّباع له على كلّ حال، بقوله جلّ اسمه في سورة التّوبة: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَلِئْتَذُنُوكَ لِخُورِجٍ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ﴾^(٢)

فقال: هذا هو المراد بقوله في سورة الفتح: ﴿كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(٣) وإذا كان قد منعه من إخراجهم معه أبداً، ثبت أنّ الداعي لهم إلى قتال القوم الذين وصفهم بالبأس الشديد هو غيره، وذلك مصحّح عند نفسه ما ادّعاه من وجوب طاعة أبي بكر وعمر وعثمان على ما قدّمنا القول فيه وبينناه آنفاً.

فيقال له: أيها الغافل الغبيّ الناقص، أين يُذهب بك وهذه

(١) في ب، ح، م: دون.

ومن ذهب إلى هذا الرأي ابن زيد والجبائي والفخر الرازي، أنظر تفسير الطبريّ

٢٦: ٥١، والتهالبي ٤: ١٧٥ والفخر الرازي ٢٨: ٩٠.

(٢) سورة التّوبة ٩: ٨٣.

(٣) سورة الفتح ٤٨: ١٥.

الآية وما قبلها من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْقِلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(١) نزلت في غزوة تبوك بإجماع علماء الأمة، وتفصيل ما قبلها من التأويل قصص طويلة قد ذكرها المفسرون، وسطرها مصنفو السير والمحدثون؟!

ولا خلاف أن الآيات التي نزلت في سورة الفتح نزلت في المخلفين عن الحديبية، وبين هاتين الغزوتين من تفاوت الزمان ما لا يختلف فيه اثنان من أهل العلم، وبين الفريقين أيضاً في النعت والصفات اختلاف في ظاهر القرآن.

فكيف يكون ما نزل بتبوك - وهي في سنة تسع من الهجرة - متقدماً على النازل في عام الحديبية - وهي سنة ست - لولا أنك في حيرة تصدك عن الرشاد؟!

ثم يقال له: فهب أن جهلك بالأخبار، وقلة معرفتك بالسير والآثار، سهّل عليك القول في تأويل القرآن بما قضى على بطلانه التاريخ المتفق عليه بواضح البيان، أما سمعت الله جلّ اسمه يقول في المخلفين من الأعراب: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ، مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٢).

(١) سورة التوبة ٩: ٣٨.

(٢) سورة الفتح ٤٨: ١٦.

فأخبر عن وقوع الدعوة لهم إلى القتال على الاستقبال، وإرجاء أمرهم في الثواب والعقاب بشرطه في الطاعة منهم والعصيان، ولم يقطع بوقوع أحد الأمرين منهم على البيان.

وقال جلّ اسمه في المخلّفين الآخرين من المنافقين المذكورين في سورة براءة: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ * وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾^(١).

فقطع على استحقاقهم العقاب^(٢) وأخبر نبيّه صلّى الله عليه وآله بخرجهم من الدنيا على الضلال، ونهاه عن الصلاة عليهم إذا فارقوا الحياة، ليكشف بذلك عن نفاقهم لسائر الناس، وشهد عليهم بالكفر بالله عزّ اسمه وبرسوله صلّى الله عليه وآله بصريح الكلام، ولم يجعل لهم في الثواب شرطاً على حال؛ وأكد ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾^(٣).

وهذا جزم من الله تعالى على كفرهم في الحال، وموتهم على الشرك

(١) سورة التوبة ٩: ٨٣، ٨٤.

(٢) في ب نسخة بدل، وفي ح: العذاب.

(٣) سورة التوبة ٩: ٨٥.

به، وسوء عاقبتهم وخلودهم في النار، وقد ثبت في ^(١) العقول فرق ما بين المرجأ أمره فيما يوجب الثواب والعقاب ^(٢)، وبين المقطوع له بأحدهما ^(٣) على الوجوه كلها.

وأن الإرجاء لما ذكرناه، والشرط الذي ضمنه كلام الله تعالى فيما تلوناه، لا يصح اجتماعه مع القطع، بما شرحناه من متضمن الآي الأخر على ما بيناه، لشخص واحد ولا لأشخاص متعددة على جميع الأحوال، وأن من جوز ^(٤) ذلك وارتاب في معناه فليس بمحل من يناظر في الديانات، لأنه لا يصير إلى ذلك إلا بأفة تُخرجه عن حد ^(٥) العقلاء، أو مكابرة ظاهرة وعناد، وهذا كافٍ في فضيحة هؤلاء الضلال الذين حملهم الجهل بدين الله، والنصب لآل محمد نبيّه ﷺ على القول في القرآن بغير هدى ولا بيان، نسأل الله التوفيق، ونعوذ به من الخذلان.

فصل

على أنا لو سلمنا لهم تسليم نظر ما توهموه من تضمن الآية لوجوب طاعة داع للمخلفين من الأعراب إلى القتال بعد النبي ﷺ عليه وآله

(١) في أ زيادة: بدائة.

(٢) (فيما...والعقاب) ليس في ب، م.

(٣) في ب، ح، م: العقاب.

(٤) في أ: جهل.

(٥) في ب: جد.

على ما اقترحوه، واعتبرنا فيما ادّعوه من ذلك لأبي بكر وعمر وعثمان
بمثل ما اعتبروه، لكان بأن يكون دلالة على إمامة أمير المؤمنين عليّ
ابن أبي طالب عليه السلام أولى من أن يكون دلالة على إمامة من ذكره، وذلك
أن أمير المؤمنين عليه السلام قد دعا بعد النبيّ من الله عليه وآله إلى قتال الناكثين بالبصرة
والقاسطين بالشام والمارقين بالنهروان، واستنفر الكافة إلى قتالهم
وحرهم وجهادهم، حتى ينقادوا بذلك إلى دين الله تعالى الذي فارقه،
ويخرجوا به عن الضلال الذي اكتسبوه، وقد علم كل من سمع الأخبار
ما كان من شدة أصحاب الجمل وصبرهم عند اللقاء، حتى قتل بين
الفريقين على قول المقلّ عشرة آلاف إنسان.

وتقرّر عند أهل العلم أنّه لم تُرَ حرب في جاهلية ولا إسلام
أصعب ولا أشدّ من حرب صفين، ولا سيّما ما جرى من ذلك ليلة
الهرير، حتى فات أهل الشام فيها الصلاة، وصلى أهل العراق بالتكبير
والتهليل والتسبيح، بدلاً من الركوع والسجود والقراءة، لما كانوا عليه
من الاضطراب^(١) بتواصل اللقاء في القتال، حتى كلّت السيوف بينهم
لكثرة الضراب، وفنى النبل، وتكسّرت الرماح بالطعان، ولجأ كل امرئ
منهم عند عدم سلاحه إلى قتال صاحبه بيده وفمه، حتى هلك جمهورهم
بما وصفناه، وانكشفت الحرب بينهم عن قتل نيف وعشرين ألف^(٢)

(١) في ب، ح، م: الاضطراب.

(٢) في ب، م: قتل عشرين ألف.

إنسان على قول المقلّ أيضاً، وضعف هذا العدد أو قريب من الضعف على قول آخرين بحسب اختلافهم في الروايات.

فأمّا أهل النهر وان، فقد بلغ وظهر من شدّتهم وبأسهم وصبرهم على القتال مع أمير المؤمنين عليه السلام بالبصرة والشام، ما لم يرتب فيه من أهل العلم^(١) اثنان، وظهر من إقدامهم بعد التحكيم على قتل النفوس والاستسلام للموت والبأس والنجدة ما يغني أهل العلم به عن الاستدلال عليه، والاستخراج لعناه، ولو لم يدلّ على عظم بأسهم وشدّتهم في القتال إلّا أنّهم كانوا بالاتفاق أربعة آلاف إنسان، فصبّروا على اللقاء حتّى قتل سائرهم سوى أربعة أنفس شدّوا منهم على ما جاءت به الأخبار.

ولم يجر أمر أبي بكر وعمر في الدعوة مجرى أمير المؤمنين عليه السلام، لأنّها كانا مُكْتَفَيْنِ بطاعة الجمهور لهما، وانقياد الجماعات إلى طاعتها، وعصبية الرجال لهما، فلم يظهر من دعائهما إلى قتال من سبّ إليه الجيوش ما ظهر من أمر أمير المؤمنين عليه السلام في الاستنفار والترغيب في الجهاد والترهيب من ترّكه والاجتهاد في ذلك والنكير له حالاً بعد حال، لتقاعد الجمهور عن نصرته، وخذلان من خذله من أعدائه الشاكّين في أمره والمعاندِين له، وما مني به من تمويه خصومه وتعلّقهم في استحلال قتاله بالشبهات.

ثمّ لم يبن من شدّة أهل الرّدّة وفارس مثل ما ذكرناه من أهل

(١) في أ: الإسلام.

البصرة والشام والنهران على ما شرحناه، بل ظهر منهم خلاف ذلك،
 لسرعة انفضاضهم عمن لقيهم من أهل الإسلام، وتفرقهم وهلاكهم
 بأهون سعي، وأوحى^(١) مدّة، وأقرب مؤنة، على ما تواترت به الآثار،
 وعلمه كافّة من سمع الأخبار، فبان بما وصفناه أننا مع التسليم للخصوم
 بما ادّعوه في معنى الآية، وباعتبارهم الذي اعتمدوه، أولى بالحجّة منهم
 في صرف تأويلها إلى إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، دون من سمّوه على ما
 قدّمناه.

ولو تكافأ القولان، ولم يكن لأحدهما رجحان على صاحبه في
 البرهان، لكانت المكافأة منسقة لما حكموا به من تخصيص أبي بكر
 وعمر، بدلالة الآية على الترتيب الذي أصّلوا الكلام عليه في الاستدلال،
 وهذا ظاهر جليّ والله الحمد.

فصل

قد كان بعض متكلمي المعتزلة رام الطعن في هذا الكلام، بأن
 قال: قد ثبت أن القوم الذين فرض الله تعالى قتالهم بدعوة من أخبر
 عنه كفّار خارجون عن ملة الإسلام، بدلالة قوله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ
 يُسَلِّمُونَ﴾^(٢).

(١) الوحى: السرعة. «الصحاح. وحى- ٦: ٢٥٢»، وفي ب، ح، م: وفي أرخى.

(٢) سورة الفتح ٤٨: ١٦.

وأهل البصرة والشام والنهران - فيما زعم - لم يكونوا كفّاراً، بل كانوا من أهل ملّة الإسلام إلّا أنّهم فسقوا عن الدين، وبغوا على الإمام، فقاتلهم بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأْضَلِّهُمَا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيئَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١).

وأكد ذلك عند نفسه بسيرة أمير المؤمنين عليه السلام فيهم، وبخبر رواه عنه عليه السلام، أنّه سُئل عنهم، فقال: «إخواننا بغوا علينا»^(٢) ولم يخرجهم عن حكم أهل الإسلام.

قال: فثبت بذلك أنّ الداعي إلى قتال من سمّاه الله تعالى ووصفه بالبأس الشديد^(٣) إنّما هو أبو بكر وعمر دون أمير المؤمنين عليه السلام.

فصل

فقلت له: ما أبين غفلتك، وأشدّ عماك! أنسيت قول أصحابك في المنزلة بين المنزلتين، وإجماعهم على أنّ من استحقّ التسمية بالفسق خارج بما به استحق ذلك عن الإيمان والإسلام، غير سائغ تسميته بأحد هذين الاسمين في الدين على التقييد والإطلاق، أم جهلت هذا من أصل الاعتزال، أم تجاهلت وارتكبت العناد؟!

(١) سورة الحجرات ٤٩: ٩.

(٢) قرب الإسناد: ٤٥، سنن البيهقي ٨: ١٨٢، حياة الصحابة ٢: ٤٩٦.

(٣) في ب، ح، م: والشدة.

أو لست تعلم أن المتعلق بإيجاب الإسلام على أهل البصرة والشام^(١) والنهران لا يلزمه بذلك إكفارهم، ولا يمنعه من نفي الكفر عنهم، بحسب ما نبّهناك عليه من مقالة أصحابك في الأسماء والأحكام، فكيف ذهب عليك هذا الوجه من الكلام، وأنت تزعم أنك متحقق بعلم الحجاج؟! فاستحي لذلك وبانت فضيحتك، بما كان يدافع به من الهذيان.

فصل

قال بعض المُرَجِّئة وكان حاضر الكلام: قد نجونا نحن من المناقضة التي وقع فيها أهل الاعتزال، لأننا لا نخرج أحداً من الإسلام إلا بكفر يصاد الإيذان، فيجب على هذا الأصل أن يكون الكلام بيننا في إكفار القوم على ما تذهبون إليه، وإلا لزمكم معنى الآي.

فقلت له: لسنا نحتاج إلى ما ظننت من نقل الكلام على الفرع^(٢)، وإن كان مذهبك في الأسماء ما وصفت، لأن الإسلام عندنا وعندك إنما هو الاستسلام والانقياد، ولا خلاف بيننا أن الله عز وجل قد أوجب على محاربي أمير المؤمنين عليه السلام مفارقة ما هم عليه بذلك من العصيان، وألزمهم الاستسلام له والانقياد إلى ما يدعوهم إليه، من الدخول في الطاعة وكف القتال، فيكون قوله تعالى: ﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ

(١) (والشام) ليس في ب، ح، م.

(٢) (على الفرع) ليس في ب، ح، م.

يُسَلِّمُونَ»^(١) خارجاً على هذا المعنى الذي ذكرناه، وهو موافق لأصلك، وجار على أصل اللغة التي نزل بها القرآن. فلحق بالأول في الانقطاع، ولم أحفظ منه إلا عبارات فارغة داخلية في باب الهذيان.

فصل

على أنه يقال للمعتزلة والمرجئة والحشوية جميعاً: لم أنكرتم إكفار محاربي أمير المؤمنين عليه السلام، وقد فارقوا طاعة الإمام العادل وأنكروها، وردّوا فرائض الله تعالى عليه وجحدوها، واستحلّوا دماء المؤمنين وسفكوها، وعادوا أولياء الله المتّقين في طاعته، ووالوا أعداءه الفجرة الفاسقين في معصيته، وأنتم قد أكفرتهم مانعي أبي بكر الزكاة، وقطعتم بخروجهم عن ملة الإسلام؟! ومن سمّيناه قد شاركهم في منع أمير المؤمنين عليه السلام الزكاة، وأضاف إليه من كبائر الذنوب ما عددناه، وهل فرّقكم بين الجميع في أحكام الكفر^(٢) والإيمان إلا عناد في الدين وعصبية للرجال.

فصل

فإن قالوا: مانعو الزكاة إنّما منعوها على وجه العناد، ومحاربو أمير المؤمنين إنّما حاربوه ومنعوه زكاتهم واستحلّوا الدماء في خلافه على

(١) سورة الفتح ٤٨: ١٦.

(٢) في ب، م: في الأحكام.

التأويل دون العناد، فلهذا افترق الأمران.

قيل لهم: انفصلوا^(١) ممن قلب القصة عليكم، فحكم على محاربي أمير المؤمنين عليه السلام في حروبه، واستحلال دماء المؤمنين من أصحابه، ومنعه الزكاة وإنكار حقوقه بالعناد، وحكم على مانعي أبي بكر الزكاة بالشبهة والغلط في التأويل، وهذا أولى بالحق والصواب، لأن أهل اليامة لم يجحدوا فرض الزكاة، وإنما أنكروا فرض حملها إلى أبي بكر، وقالوا: نحن نأخذها من أغنيائنا، ونضعها في فقرائنا، ولا نوجب على أنفسنا حملها إلى من لم يفترض له ذلك علينا بسنة ولا كتاب.

ولم نجد لمحاربي أمير المؤمنين عليه السلام حجة في خلافه واستحلال قتاله ولا شبهة أكثر من أنهم نكثوا بيعته فقد أعطوه إياها من أنفسهم بالاختيار، وأدعوا بالعناد أنهم أجابوا إليها بالاضطرار، وقرفوه^(٢) بقتل عثمان وهم يعلمون اعتزاله فتنة عثمان، وطالبوه بتسليم قتلته إليهم وليس لهم في الأرض سلطان، ولا يجوز تسليم القوم إليهم على الوجوه كلها والأسباب، ودعاه المارقون منهم إلى تحكيم الكتاب، فلما أجابهم إليه زعموا أنه قد كفر بإجابتهم إلى الحكم بالقرآن، وهذا ما لا يخفى العناد من جماعتهم فيه على أحد من ذوي الألباب.

(١) في ب، م: انفصوا.

(٢) قرفه: اتهمه. «الصاحح - قرف - ٤: ١٤١٥».

فصل

فإن قالوا: فإذا كان محاربو أمير المؤمنين عليه السلام كفّاراً عندكم بحر به، مرتكبي العناد في خلافه، فما باله عليه السلام لم يسر فيهم بسيرة الكفار فيجهز على جرحاهم، ويتبع مدبرهم، ويغنم جميع أموالهم، ويسبي نساءهم وذرائعهم، وما أنكرتم أن يكون عدوله عن ذلك في حكمهم يمنع من صحّة القول عليهم بالإكفار؟

قيل لهم: إن الذي وصفتموه في حكم الكفار إنما هو شيء يختص بمحاربي المشركين، ولم يوجد في حكم الإجماع والسنة فيمن سواهم من سائر الكفار، فلا يجب أن يعدّ منهم إلى غيرهم بالقياس، ألا ترون أنّ أحكام الكافرين تختلف؛ فمنهم من يجب قتله على كلّ حال، ومنهم من يجب قتله بعد الإمهال، ومنهم من تؤخذ منه الجزية ويحقن دمه بها ولا يستباح، ومنهم من لا يحلّ دمه ولا تؤخذ منه الجزية على حال، ومنهم من يحلّ نكاحه ومنهم من يحرم بالإجماع، فكيف يجب اتفاق الأحكام من الكافرين على ما أوجبتموه فيمن سمّيناه، إذا كانوا كفّاراً، وهي على ما بيناه في دين الإسلام من الاختلاف؟!

فصل

ثمّ يقال لهم: خبرونا هل تجدون في السنة أو الكتاب أو الإجماع الحكم^(١) في طائفة من الفسّاق بقتل المقبلين منهم وترك المدبرين، وحظر

(١) (الحكم) ليس في ب، م.

الإجهاز على جرحى المقاتلين وغنيمة ما حوى عسكرهم دون ما سواه
من امتعتهم وأموالهم أجمعين؟

فإن ادّعوا معرفة ذلك ووجوده طولبوا بتعيينه فيمن عدا البغاة
من محاربي أمير المؤمنين عليه السلام، فإنهم يعجزون عن ذلك، ولا يستطيعون
إلى إثباته سبيلاً.

وإن قالوا: إن ذلك، وإن كان غير موجود في طائفة من الفاسقين،
فحكم أمير المؤمنين عليه السلام به في البغاة دليل على أنه في السنة أو
الكتاب^(١)، وإن لم يعرف وجه التعيين.

قيل لهم: ما أنكرتم أن يكون حكم أمير المؤمنين عليه السلام في البغاة
ممن سمّيتهم دليلاً على أنه حكم الله تعالى في طائفة من الكافرين
موجود في السنة والكتاب، وإن لم يعرف الجمهور الوجه في ذلك على
التعيين، فلا يجب أن يخرج القوم من الكفر لتخصيصهم من الحكم
بخلاف ما حكم الله تعالى به فيمن سواهم من الكافرين، كما لا يجب
خروجهم من الفسق بتخصيصهم من الحكم بخلاف ما حكم الله تعالى
به فيمن سواهم من^(٢) الفاسقين، وهذا ما لا فصل فيه.

فصل

على أن أكثر المعتزلة يقطعون بكفر المشبهة والمجبرة، ولا

(١) في ب: في السنة والكتاب.

(٢) (الكافرين كما...سواهم من) ليس في أ، ب، م.

يخرجونهم بكفرهم عن الملة، ويرون^(١) الصلاة على أمواتهم، ودفنهم في مقابر المسلمين، وموارثتهم، ومنهم من يرى مناكحتهم، ولا يلحقونهم بغيرهم من الكفار في أحكامهم المضادة لما وصفناه، ولا يلزمون أنفسهم مناقضة في ذلك.

وأبو هاشم الجبائي^(٢) خاصة يقطع بكفر من ترك الكفر وأقام على قبيح أو حسن يعتقد قبحه، ولا يجزي عليه شيئاً من أحكام الكافرين من قتل، أو أخذ جزية، أو منع من موارثته، أو دفن في مقابر المسلمين، أو صلاة عليه بعد أن يكون مظهراً للشهادتين، والإقرار بجميع ما جاء به النبي ﷺ على الإجمال، وهذا يمنعه فيمن تقدم ذكره من المعتزلة وأصحابهم من المطالبة في محاري أمير المؤمنين عليه السلام بما سلف حكايته عن الخصوم، ولا يسوغ لهم الاعتداد بذكر الإسلام من الأذى^(٣).

فصل

فإن قالوا: كيف يصحّ لكم إكفار أهل البصرة والشام وقد سئل

(١) في أ: بكفرهم عن المسألة، وترك.

(٢) هو عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب الجبائي، أبو هاشم، من كبار المعتزلة، عالم بالكلام، له آراء انفرد بها عنهم، وله مصنفات في الاعتزال، ولد ببغداد، وتوفي بها في سنة ٣٢١هـ. أنظر «تاريخ بغداد ١١: ٥٥/٥٧٣٥، وفيات الأعيان ٣: ٣٨٣/١٨٣، سير أعلام النبلاء ١٥: ٣٢/٦٣».

(٣) (ولا يسوغ... الأذى) ليس في ب، ح، م.

أمير المؤمنين عليه السلام عنهم، فقال: «إخواننا بغوا علينا»^(١)، ولم ينف عنهم الإيمان، ولا حكم عليهم بالشرك والإكفار؟!

قيل لهم: هذا خبر شاذ، لم يأت به التواتر من الأخبار، ولا أجمع على صحته رواة الآثار، وقد قابله ما هو أشهر منه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، وأكثر نقلةً، وأوضح طريقاً في الإسناد، وهو أن رجلاً سأل أمير المؤمنين عليه السلام بالبصرة، والناس مصطفون للحرب، فقال له: علام نقاتل هؤلاء القوم - يا أمير المؤمنين - ونستحل دماءهم وهم يشهدون شهادتنا، ويصلّون إلى قبلتنا؟

فتلا عليه السلام هذه الآية، رافعاً بها صوته: ﴿وَإِنْ نَكُثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾^(٢).

فقال الرجل حين سمع ذلك: كفّار، وربّ الكعبة. وكسر جفن سيفه ولم يزل يقاتل حتى قتل^(٣).

وتظاهر الخبر عنه عليه السلام أنه قال يوم البصرة: «والله ما قوتل أهل هذه الآية حتى اليوم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ

(١) تقدّم مع تخريجه في ص ١١٨.

(٢) سورة التوبة ٩: ١٢.

(٣) الاحتجاج: ١٦٩ - ١٧٠.

اللَّهُ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ»^(١).

وجاء مثل ذلك عن عمار وحذيفة رحمة الله عليهما^(٢)، وغيرهما من أصحاب النبي ﷺ، فالأمر في اجتماع أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام على إكفار عثمان والطلبين بدمه وأهل النهروان أظهر من أن يحتاج فيه إلى شرح وبيان، وعنه أخذت الخوارج مذهبها الموجود في أخلافها اليوم من الإكفار لعثمان بن عفان وأهل البصرة والشام، وإن كانت الشبهة دخلت عليهم في سيرته عليه السلام فيهم، وما استعمله من الأحكام حتى ناظره أسلافهم عند مفارقتهم له فحججهم^(٣) بما قد تواترت به الأخبار.

فصل

على أنا لو سلّمنا لهم الحديث في وصفهم بالاخوة له عليه السلام، لما منع من كفرهم، كما لم يمنع من بغيتهم، ولم يضادّ ضلالهم باتفاق مخالفينا، ولا فسقهم عن الدين واستحقاقهم اللعنة والاستخفاف والإهانة وسلب اسم الإيمان عنهم والإسلام، والقطع عليهم بالخلود في الجحيم.

(١) أمالي الطوسي ١: ١٣٠، تفسير العياشي ٢: ٢٧/٧٩، مناقب ابن شهر آشوب ٣: ١٤٨.

شواهد التنزيل ١: ٢٨٠/٢٠٩ و ٢٨١، والآية من سورة المائدة ٥: ٥٤.

(٢) تفسير التبيان ٣: ٥٥٥، مجمع البيان ٣: ٣٢١، مناقب ابن شهر آشوب ٣: ١٤٨.

(٣) في م: في حبه.

قال الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾^(١)، فأضافه إليهم بالاخوة وهو نبي الله وهم كفار بالله عز وجل.
وقال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾^(٢).
وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(٣) ولم يناف ذلك كفرهم، ولا ضاد ضلالهم وشركهم، فأحرى أن لا يضاد تسمية أمير المؤمنين عليه السلام محاربيه بالاخوة مع كفرهم بحربه، وضلالهم عن الدين بخلافه، وهذا بين لا إشكال فيه.

فصل

ومما يدل على كفر محاربي أمير المؤمنين عليه السلام علمنا بإظهارهم التدين بحربه، والاستحلال لدمه ودماء المؤمنين من ولده وعترته وأصحابه، وقد ثبت أن استحلال دماء المؤمنين أعظم عند الله من استحلال^(٤) جرعة خمر، لتعظيم المستحق^(٥) عليه من العقاب بالاتفاق. وإذا كانت الأمة مجمعة على إكفار مستحل الخمر، وإن شهد الشهادتين وأقام الصلاة وآتى الزكاة، فوجب القطع على كفر مستحل

(١) سورة الأعراف ٧: ٦٥، سورة هود ١١: ٥٠.

(٢) سورة الأعراف ٧: ٧٣، سورة هود ١١: ٦١.

(٣) سورة الأعراف ٧: ٨٥، سورة هود ١١: ٨٤.

(٤) في أزيادة: شرب.

(٥) في ب: المستحل.

دماء المؤمنين، لأنه أكبر^(١) من ذلك وأعظم في العصيان بما ذكرناه، وإذا ثبت ذلك صحَّ الحكم بإكفار محاربي أمير المؤمنين عليه السلام على ما وصفناه. دليل آخر: ويدلّ على ذلك أيضاً ما تواترت به الأخبار من قول النبيّ صلّى الله عليه وآله عليّ عليه السلام: «حربك - يا عليّ - حربي، وسلمك سلميّ»^(٢). وقد ثبت أنّه لم يرد بذلك الخبر عن كون حرب أمير المؤمنين عليه السلام حرباً على الحقيقة، وإنّما أراد التشبيه في الحكم دون ما عداه، وإلّا كان الكلام لغواً ظاهر الفساد، وإذا كان حكم حربته عليه السلام كحكم حرب الرسول صلّى الله عليه وآله وجب إكفار محاربيه، كما يجب بالإجماع إكفار محاربي رسول الله صلّى الله عليه وآله.

دليل آخر: وهو أيضاً ما أجمع على نقله حملة الآثار من قول الرسول صلّى الله عليه وآله: «من آذى عليّاً فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله تعالى»^(٣)

ولا خلاف بين أهل الإسلام أنّ المؤذي للنبيّ صلّى الله عليه وآله بالحرب والسبّ والقصد له بالأذى والتعمّد لذلك كافر، خارج عن ملة الإسلام، فإذا ثبت ذلك وجب الحكم بإكفار محاربي أمير المؤمنين عليه السلام، بما أوجبه

(١) في أ: أكثر، وفي ب، م: أكفر.

(٢) أمالي الطوسي ١: ٣٧٤، تفسير فراء: ١٨١، مناقب ابن شهر آشوب ٣: ٢١٧، مناقب

الخوارزمي: ٧٦، مناقب ابن المغازلي: ٧٣/٥٠، الفصول المختارة: ١٩٧.

(٣) الرياض النضرة ٣: ١٢٢، ذخائر العقبى: ٦٥، الجامع الصغير للسيوطي: ١٢٢، ينابيع

المودة: ٢٠٥، مناقب ابن شهر آشوب ٣: ٢١١.

النبي ﷺ من ذلك بما بيناه.

دليل آخر: وهو أيضاً ما انتشرت به الأخبار، وتلقاه العلماء بالقبول عن رواية الآثار، من قول النبي ﷺ لأمر المؤمنين عليه السلام: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه»^(١).

وقد ثبت أن من عادى الله تعالى وعصاه على وجه المعادة فهو كافر خارج عن الإيمان، فإذا ثبت أن الله تعالى لا يعادي أوليائه وإنما يعادي أعداءه، وصح أنه تعالى معاد لمحاربي أمير المؤمنين عليه السلام لعداوتهم له، بما ذكرناه من حصول العلم بتدينهم بحربه عليه السلام بما ثبت به عداوة محاربي رسول الله ﷺ. ويزول معه الارتياب، وجب إكفارهم على ما قدمناه.

وقد استقصيت الكلام في هذا الباب في كتابي المعروف بـ (المسألة الكافئة)^(٢) وفيما أثبتته منه ها هنا كفاية، إن شاء الله.

فصل

ثم يقال للمعتزلة ومن وافقهم في إنكار إمامة معاوية بن أبي

(١) أمالي الصدوق: ٢/٤٦٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢: ١٨٣/٤٧ و ٢٢٧/٥٩، مشكل الآثار: ٢: ٣٠٧، مسند أحمد: ١: ٨٨ و ٤: ٣٧٠، أخبار أصفهان: ٢: ٢٢٧، تاريخ بغداد: ٢٣٦/١٤، مستدرک الحاكم: ٣: ١١٠.

(٢) ذكر هذا الكتاب تلميذه النجاشي والطوسي وسمياه «المسألة الكافئة في إبطال توبة الخاطئة». أنظر رجال النجاشي: ٣٩٩، فهرست الطوسي: ١٥٨.

سفيان وبني أمية من عقلاء أصحاب الحديث: ما الفرق بينكم فيما تأولتم به الآية، وأوجبتم به منها طاعة أبي بكر وعمر، وبين الحشوية فيما أوجبوا به منها طاعة معاوية وبني أمية وجعلوه حجة لهم على إمامتهم، وعموا بالمعنى بها أبا بكر وعمر وعثمان ومن ذكرناه.

وذلك أن أكثر فتوح الشام وبلاد المغرب والبحرين والروم وخراسان كانت على يد معاوية بن أبي سفيان وأمرائه كعمرو بن العاص وئسر بن أرطاة ومعاوية بن حديج وغير من ذكرناه، ومن بعدهم على أيدي بني أمية وأمرائهم بلا اختلاف.

فإن جروا^(١) على ذلك خرجوا عن أصولهم، وزعموا أن الله سبحانه أوجب طاعة الفاسقين، وأمر باتباع الظالمين، ونص على إمامة المجرمين، وإن امتنعوا منه لعلّة من العلل مع ما وصفناه من قتالهم بعد النبي ﷺ لقوم كفّار أولي بأس شديد منعو من ذلك في الرجلين بمثلها، فلا يجدون فصلاً مع ما يلحق مقاتلتهم من الخلل والتناقض بالتخصيص على التحكم دون الحجة والبيان، ومن الله نسأل التوفيق.

(١) في ب، ح، أ: أقرّوا.

فصل

فإن قال: قد قطعتم عذري في الجواب عما تعلق به خصاؤكم من تأويل هذه الآية، وأزلتم - بحمد الله - ما اشتبه عليّ من مقالهم فيها، ولكن كيف يمكنكم تأويل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(١).

وقد علمتم أنه لم يقاتل المرتدّين بعد النبيّ ﷺ إلا أبو بكر، فوجب أن يكون إماماً وليّاً لله تعالى بها ضمنه التنزيل، وهذا ما لا نرى لكم عنه محيصاً؟!

قيل له: قد بيّنا فيما سلف وجه التأويل لهذه الآية، وذكرنا^(٢) عن خيار الصحابة أنها نزلت في أهل البصرة، بما رويناه عن حذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر، وقد جاءت الأخبار بمثل ذلك عن أمير

(١) سورة المائدة ٥: ٥٤.

(٢) تقدّم البحث حوله مع التخریجات في ص ١٢٥ و١٢٦.

المؤمنين عليه السلام، ووردت بمعناه عن عبد الله بن مسعود، ودلّلنا أيضاً على كفر محاربي أمير المؤمنين عليه السلام بما لا يخفى الصواب فيه على ذوي الإنصاف، وذلك موجب لردّتهم عن الدين الذي دعا الله تعالى إليه العباد، فبطل صرف تأويلها عن هذا الوجه إلى ما سواه.

فصل

مع أن متضمّن الآية وفوائدها وما يتّصل بها ممّا بعدها يقضي بتوجّدها إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّه المعنى بالمدحة فيها، والمشار إليه في جهاد المرتدين دون من ظنّوه بغير بصيرة وتوهّموه.

وذلك أن الله سبحانه توعد المرتدين عن دينه بالانتقام منهم بذئ صفات مخصوصة بيّنها في كتابه، وعرفها كافّة عباده، بما يوجب لهم العلم بحقائقها، وكانت بالاعتبار الصحيح خاصّة لأمير المؤمنين عليه السلام دون المدّعى له ذلك بما لا يمكن دفعه إلّا بالعناد:

فأولها: وصفهم بأنّهم يحبّون الله تعالى ويحبّهم الله.

وقد علم كلّ من سمع الأخبار اختصاص أمير المؤمنين عليه السلام بهذا الوصف من الرسول صلّى الله عليه وآله وشهادته له به يوم خيبر حيث يقول: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّاراً غير فرّار، لا يرجع حتّى يفتح الله على يديه»^(١) فأعطاهها عليّاً عليه السلام، ولم

يرد خبر ولا جاء أثر بأنه صلى الله عليه وآله وصف أبا بكر ولا عمر ولا عثمان بمثل ذلك في حال من الأحوال، بل مجيء هذا الخبر بوصف أمير المؤمنين عليه السلام بذلك عقيب ما كان من أبي بكر وعمر في ذلك اليوم من الانهزام، وإتباعه بوصف الكرار دون الفرار، موجب لسلب الرجلين معنى هذه المدحة كما سلبها مدحة الكر، وألزمها ذم الفرار.

وثانيها: وصف المشار إليه في الآية باللين على المؤمنين والشدة على الكافرين، حيث يقول جلّ اسمه: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾^(١). وهذا وصف لا يمكن أحداً دفع أمير المؤمنين عليه السلام عن استحقاقه بظاهر ما كان عليه من شدته على الكافرين، ونكايته في المشركين، وغلظته على الفاسقين، ومقاماته المشهورة في تشييد الملة ونصرة الدين، ورأفته بالمؤمنين، ورحمته للصالحين.

ولا يمكن أحداً ادّعاؤه لأبي بكر إلا بالعصبية، أو الظنّ دون اليقين، لأنّه لم يُعرف له قتل في الإسلام، ولا بارز قرناً، ولم يُر له^(٢) موقف عني فيه بين يدي النبي صلى الله عليه وآله^(٣)، ولا نازل بطلاً، ولا سفك بيده لأحد المشركين دماً، ولا كان له فيهم جريح، ولم يزل من قتالهم هارباً، ومن حرهم ناكلاً، وكان على المؤمنين غليظاً، ولم يكن بهم رحيماً.

(١) سورة المائدة ٥: ٥٤ -

(٢) (بارز. له) ليس في أ، ب، م.

(٣) في ب، زيادة: ولا بارز قرناً.

ألا ترى ما فعله بفاطمة سيّدة نساء العلّيلين عليها السلام وما أدخله من الذّل على ولدها، وما صنع بشيعتها^(١)، وما كان من شدّته على صاحب رسول الله ﷺ وعامله على الصدقات، ومن كان في حيزه من المسلمين حتّى سفك دماءهم بيد المنافق الرجيم^(٢)، واستباح حريمهم بما لا يوجب ذلك في الشرع والدين.

فثبت أنّه كان من الأوصاف على ضدّ ما أوجبه الله تعالى في حكمه لمن أخبر عن الانتقام به من المرتدّين.

ثمّ صرّح تعالى فيما أوصله بالآية^(٣) من الذكر الحكيم بنعت^(٤) أمير المؤمنين عليه السلام، وأقام البرهان الجليّ على أنّه عناه بذلك وأراده خاصّة، بما حازه به من صفاته التي تحقّق بالانفراد بها من العالمين.

فقال جلّ اسمه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾^(٥).

فصارت الآية متوجّهة إلى أمير المؤمنين عليه السلام بدلالة متضمّنها، وما اتّصل بها على حسب ما شرحناه، وسقط توهم المخالف فيما ادّعاه لأبي

(١) للتوسّع في هذا البحث راجع الشافعي ٤: ٥٧ - ١٢٣، تقريب المعارف: ١٦٣ - ١٦٨.

الصراط المستقيم ٢: ٢٨٢ - ٣٠٢، نهج الحقّ: ٢٦٥ - ٢٧٢.

(٢) في أ: الذميم.

(٣) في ب، ح، م: ثمّ خرج به جلّ اسمه بها وصله في الآية.

(٤) في ب، ح، م: حازه بدل (بنعت).

(٥) سورة المائدة ٥: ٥٥: ٥٦.

بكر على ما بيناه.

فصل

ويؤيد ذلك إنذار رسول الله ﷺ قريشاً بقتال أمير المؤمنين عليه السلام لهم من بعده، حيث جاءه سهيل بن عمرو^(١) في جماعة منهم، فقالوا: يا محمد، إن أرقاءنا لحقوا بك فارددهم علينا. فقال رسول الله ﷺ: «لتنتهنّ - يا معشر قريش - أو لبيعنّ الله عليكم رجلاً يضربكم على تأويل القرآن كما ضربتكم على تنزيله». فقال له بعض أصحابه: من هو - يا رسول الله - أبو بكر؟! فقال: «لا» فقال: فعمر؟! فقال: «لا، ولكنه خاف النعل في الحجرة» وكان عليّ عليه السلام يخفف نعل رسول الله ﷺ في الحجرة^(٢). وقوله ﷺ انه عليه وآله لأمر المؤمنين عليه السلام: «تقاتل بعدي الناكثين والقاسطين والمارقين»^(٣).

(١) سهيل بن عمرو بن عبد شمس، القرشي العامري من لؤي، خطيب قريش وأحد ساداتها في الجاهلية، أسلم يوم الفتح بمكة، وهو الذي تولى أمر الصلح بالحديبية. توفي بالشام في ١٨ هـ. «سير أعلام النبلاء ١: ١٩٤/٢٥، الجرح والتعديل ٤: ٢٤٥/١٠٥٨، صفوة الصفوة ١: ١١٢/٧٣١، الإصابة ٣: ١٤٦/٣٥٦٦».

(٢) إرشاد المفيد: ٦٤، صحيح الترمذي ٥: ٦٣٤/٣٧١٥، مستدرک الحاكم ٢: ١٢٥ و ١٣٧، مسند أحمد ٣: ٨٢، مناقب ابن المغازلي: ٤٣٨ - ٤٤٠، دلائل النبوة للبيهقي ٦: ٤٣٥.

(٣) مستدرک الحاكم ٣: ١٣٩، أسد الغابة ٤: ٣٣، تاريخ بغداد ١٣: ١٨٧، مجمع الزوائد ٦: ٢٣٥، مناقب الخوارزمي: ١٢٢ و ١٢٥، الطرائف: ١٠٤/١٥٤، فرائد السمطين ١: ٢٢١/٢٨٢.

وقول الله عز وجل: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾^(١). وهي في قراءة عبد الله بن مسعود: منهم بعلي منتقمون^(٢) وبذلك جاء التفسير عن علماء التأويل^(٣).

وإذا كان الأمر على ما وصفناه، ولم يجر لأبي بكر وعمر في حياة النبي صلى الله عليه وآله ما ذكرناه، فقد صحَّ أن المراد بمن ذكرناه أمير المؤمنين عليه السلام خاصة على ما بيناه.

وقد صحَّ أنه المراد بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾^(٤) على ما فصلنا القول به من انتظام الكلام ودلالة معانيه، وما في السنة مما بيّنا الغرض فيه وشرحناه.

فصل

على أننا متى حققنا النظر في متضمن هذه الآية، ولم نتجاوز المستفاد من ظاهرها، وتأويله على مقتضى اللسان إلى القرائن من الأخبار على نحو ما ذكرناه آنفاً، لم نجد في^(٥) ذلك أكثر من الإخبار

(١) سورة الزخرف ٤٣: ٤١.

(٢) (وهي في... منتقمون) ليس في ب، ح.

(٣) أنظر الفردوس ٣: ٤٤١٧/١٥٤، شواهد التنزيل ج ٢: ١٥١ - ١٥٥، الدر المنثور ٧:

٣٨٠.

(٤) سورة المائدة ٥: ٥٤.

(٥) في أ، ب، م: نفي.

بوجود بدلٍ من^(١) المرتدّين في جهاد من فرض الله جهاده من الكافرين، على غير تعيين لطائفة دون طائفة من مستحقّي القتال، ولا عموم الجماعة بما يوجب استغراق الجنس في المقال.

ألا ترى لو أنّ حكيماً أقبل على عبيد له، وقال لهم: يا هؤلاء، من يعصني منكم ويخرج عن طاعتي فسيغنيني الله عنه بغيره ممن يطيعني، ويجاهد معي على الإخلاص في النصيحة لي، ولا يخالف أمري.

لكان كلامه هذا مفهوماً مفيداً لحثّ عبيده على طاعته، وإخباره بغناه عنهم عند مخالفتهم، ووجود من يقوم مقامهم في طاعته على أحسن من طريقتهم، ولم يفد بظاهره ولا مقتضاه الإخبار بوجود من يجاهدهم أنفسهم على القطع، وإن كان محتملاً لو عيدهم بالجهاد على الجواز له دون الوجوب لموضع الإشارة بذكر الجهاد إلى مستحقّه.

وهذا هو نظير الآية فيما انطوت عليه، ومماثل ألفاظها فيما تفضي إليه، ومن ادّعى فيه خلاف ما ذكرناه لم يجد إليه سبيلاً، وإن رام فيه فصلاً عجز عن ذلك، ورجع بالخيبة حسيراً، ومن الله نسأل التوفيق.

(١) في أ، ب، م: بوجوده يدل على. وزاد عليها في ب، م: أن.

فصل

فإن قال: أفليس الله تعالى يقول في سورة الفتح: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَاهُمْ فِي وجوههم مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾^(١).

وقد علمت الكافة أن أبا بكر وعمر وعثمان من وجوه أصحاب رسول الله ﷺ، ورؤساء من كان معه، وإذا كانوا كذلك فهم أحق الخلق بما تضمنه القرآن من وصف أهل الإيمان، ومدحهم بالظاهر من البيان، وذلك مانع من الحكم عليهم بالخطأ والعصيان^(٢)؟!

قيل لهم: إنَّ أوَّل ما نقول في هذا الباب أن أبا بكر وعمر وعثمان ومن تضيفه^(٣) الناصبة إليهم في الفضل كطلحة والزبير وسعد وسعيد وأبي عبيدة وعبد الرحمن لا يتخصَّصون من هذه المدحة بما خرج عنه

(١) سورة الفتح ٤٨: ٢٩.

(٢) في ب، ح، م: النسيان.

(٣) في أ: يصفه، وفي ب، م: تضيفه.

أبو هريرة وأبو الدرداء، بل لا يتخصّصون بشيء لا يُعمّ عمرو بن العاص وأبا موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة وأبا الأعور السلمي ويزيد و^(١) معاوية بن أبي سفيان، بل لا يختصّون منه بشيء دون أبي سفيان صخر بن حرب وعبد الله بن أبي سرح والوليد بن عقبة بن أبي معيط والحكم بن أبي العاص ومروان بن الحكم وأشباههم من الناس، لأنّ كلّ شيء أوجب دخول من سمّيتهم في مدحة القرآن، فهو موجب دخول من سمّيناه، وعبد الله بن أبي سلول ومالك بن نويرة^(٢) وفلان وفلان.

إذ أن جميع هؤلاء أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله ومن كان معه، ولأكثرهم من النصرة للإسلام والجهاد بين يدي النبيّ صلّى الله عليه وآله والآثار الجميلة والمقامات المحمودّة ما ليس لأبي بكر وعمر وعثمان، فأين موضع الحجّة لخصومنا في فضل من ذكره على غيره من جملة من سمّيناه، وما وجه دلالتهم منه على إمامتهم، فإنّا لا نتوّهمه، بل لا يصحّ أن يدّعيه أحد من العقلاء؟!

فصل

ثمّ يقال لهم: خبرونا عمّا وصف الله تعالى به من كان مع نبيّه صلّى الله عليه وآله بما تضمّنه القرآن، أهو شامل لكلّ من كان معه عليه الصلاة والسلام

(١) في ب، ح: بن.

(٢) (ومالك بن نويرة) ليس في ب، ح، م.

في الزمان، أم في الصقع والمكان، أم في ظاهر الإسلام، أم في ظاهره وباطنه على كل حال، أم الوصف به علامة تخصيص مستحقه بالمدح دون من عداه، أم لقسم آخر غير ما ذكرناه؟

فإن قالوا: هو شامل لكل من كان مع النبي ﷺ في الزمان أو المكان أو ظاهر الإسلام، ظهر سقوطهم وبان جهلهم وصرّحوا بمدح الكفار وأهل النفاق، وهذا ما لا يرتكبه عاقل.

وإن قالوا: إنه يشمل كل من كان معه على ظاهر الديانة وباطنها معاً دون من عدتوه من الأقسام.

قيل لهم: فدلّوا على أئمتكم وأصحابكم، ومن تُسمّون من أوليائكم، أنهم كانوا في باطنهم على مثل ما أظهموه من الإيمان، ثم ابنوا حينئذٍ على هذا الكلام، وإلا فأنتم مدّعون ومتحكّمون بها لا تثبت معه حجة، ولا لكم عليه دليل، وهيهات أن تجدوا دليلاً يقطع به على سلامة بواطن القوم من الضلال، إذ ليس به قرآن ولا خبر عن النبي ﷺ، ومن اعتمد فيه على غير هذين فإنما اعتمد على الظنّ والحسبان.

وإن قالوا: إن متضمّن القرآن من الصفات المخصوصة إنّما هي علامة على مستحقّي المدحة من جماعة مظهري الإسلام دون أن تكون منتظمة لسائرهم على ما ظنّه الجهال.

قيل لهم: فدلّوا الآن على أن من سمّيتوه كان مستحقاً لتلك الصفات، لتتوجّه إليه المدحة ويتم لكم فيه المراد، وهذا ما لا سبيل إليه حتى يلج الجمل في سمّ الخياط.

فصل

ثم يقال لهم: تأملوا معنى الآية، وحصلوا فائدة لفظها، وعلى أي وجه تخصص متضمنها من المدح، وكيف مخرج القول فيها؟ تجدوا أنتمكم أصفاراً مما ادّعيتموه لهم منها، وتعلموا أنهم باستحقاق الذم وسلب الفضل بدلالتها أولى منهم بالتعظيم والتبجيل من مفهومها، وذلك أن الله تعالى ميز مثل قوم من أصحاب نبيه ﷺ في كتبه الأولى، وثبوت صفاتهم بالخير والتقوى^(١) في صحف إبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام، ثم كشف عنهم بما ميزهم به من الصفات التي تفردوا بها من جملة المسلمين، وبأنوا بحقيقتها عن سائر المقربين.

فقال سبحانه: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَاهُهم فِي وُجُوهِهم مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ﴾^(٢).

وكان تقدير الكلام: إن الذين بينت^(٣) أمثالهم في التوراة والإنجيل من جملة أصحابك ومن معك - يا محمد - هم أشدّاء على الكفار، والرحماء بينهم الذين تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً.

(١) في أ: بالجبر والنفي.

(٢) سورة الفتح ٤٨: ٢٩.

(٣) في ب: يثبت، وفي ح: ثبت.

وجرى هذا في الكلام مجرى مَنْ قال: زيد بن عبد الله إمام عدل، والذين معه يطيعون الله، ويجاهدون في سبيل الله، ولا يرتكبون شيئاً مما حَرَّمَ الله، وهم المؤمنون حقاً دون من سواهم، إذ هم أولياء الله الذين تجب مودّتهم دون مَنْ معه مَنّ عداهم، وإذا كان الأمر على ما وصفناه، فالواجب أن تستقرى الجماعة في طلب هذه الصفات، فمن كان عليها منهم فقد توجه إليه المدح وحصل له التعظيم، ومَنْ كان على خلافها فالقرآن إذن منبّه على ذمّه، وكاشف عن نقصه، ودالّ على موجب لومه، ومخرج له عن منازل التعظيم.

فنظرنا في ذلك واعتبرناه، فوجدنا أمير المؤمنين عليه السلام وجعفر بن أبي طالب وحمزة بن عبد المطلب وعبيدة بن الحارث وعمار بن ياسر والمقداد بن الأسود وأبا دُجانة - وهو سماك بن خَرشة الأنصاري^(١) - وأمثالهم من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم، قد انتظموا صفات المدوحين من الصحابة في متضمّن القرآن.

وذلك أنّهم بارزوا من أعداء الملة الأقران، وكافحوا منهم الشجعان، وقتلوا منهم الأبطال، وسفكوا في طاعة الله سبحانه دماء الكفار، وبنوا بسيوفهم قواعد الإيمان، وجلوا عن نبيّهم صلّى الله عليه وآله الكرب

(١) أبو دُجانة الأنصاري: صحابي، كان شجاعاً بطلاً، له آثار جميلة في الإسلام، شهد بدرًا، وثبت يوم أحد، وأصيب بجراحات كثيرة، واستشهد باليامة في سنة (١١هـ) «معجم رجال الحديث ٨: ٣٠٣، سير أعلام النبلاء ١: ٣٩/٢٤٣، أسد الغابة ٢: ٣٥٢».

والأحزان، وظهر بذلك شدّتهم على الكفّار، كما وصفهم الله تعالى في محكم القرآن، وكانوا من التواصل على أهل الإسلام والرحمة بينهم على ما ندبوا إليه، فاستحقوا الوصف في الذكر والبيان.

فأمّا إقامتهم الصلاة وابتغاؤهم من فضل الله تعالى القربات، فلم يدفعهم عن علوّ الرتبة في ذلك أحد من الناس، فثبت لهم حقيقة المدح لحصول مثلهم فيما أخبر الله تعالى عنهم في متقدّم الكتب، واستغنيا بما عرفنا لهم ممّا شرحناه في استقراء غيرهم، ممّن قد ارتفع في حاله الخلاف، وسقط الغرض بطلبه على الاتفاق.

ثمّ نظرنا فيما ادّعاه الخصوم لأجل أئمتهم وأعظمهم قدراً عندهم من مشاركة من سمّيناه فيما ذكرنا من الصفات وبيّناه، فوجدناهم على ما قدّمناه من الخروج عنها واستحقاق أضدادها على ما رسمناه.

وذلك أنّه لم يكن لأحد منهم مقام في الجهاد، ولا عرف لهم قتيل من الكفّار، ولا كُلمَ كلاماً في نصرة الإسلام، بل ظهر منه الجزع في مواطن القتال، وفرّ في يوم خيبر وأحد وحنين، وقد نهاهم الله تعالى عن الفرار، وولّوا الأدبار مع الوعيد لهم على ذلك في جليّ البيان، وأسلموا النبيّ ﷺ عزّاه الله له للحتوف^(١) في مقام بعد مقام، فخرجوا بذلك عن الشدّة على الكفّار، وهان أمرهم على أهل الشرك والضلال، وبطل أن يكونوا

من جملة المعنيين^(١) بالمدحة في القرآن ولو كانوا على سائر ما عدا ما ذكرناه من باقي الصفات، وكيف وأنى يثبت لهم شيء منها بضرورة ولا استدلال، لأن المدح إنما توجه إلى من حصل له مجموع الخصال في الآية دون بعضها، وخروج القوم من البعض بما ذكرناه^(٢) مما لا يمكن دفعه إلا بالعناد وجوب الحكم عليهم بالذم بما وصفناه وهذا بين جلي والحمد لله.

فصل

ثم يقال لهم: قد روى مخالفوكم عن علماء التفسير من آل محمد عليهم السلام أن هذه الآية إنما نزلت في أمير المؤمنين والحسن والحسين والأئمة عليهم السلام من بعدهم خاصة دون سائر الناس، وروايتهم لما ذكرنا عمن سمينا أولى بالحق والصواب مما ادّعيتموه بالتأويل والظن والحسبان والرأي، لإسنادهم مقالتهم في ذلك إلى من ندب النبي صلى الله عليه وآله إلى الرجوع إليه عند الاختلاف، وأمر باتّباعه في الدين، وأمن متّبعه من الضلال.

ثم إن دليل القرآن يعضده البيان، وذلك أن الله تعالى أخبر عمن ذكره بالشدة على الكفار، والرحمة لأهل الإيمان، والصلاة له، والاجتهاد في الطاعات، بثبوت صفته في التوراة والإنجيل، وبالسجود لله تعالى

(١) في ب، ح: المعنيين.

(٢) (من البعض بما ذكرناه) ليس في ب، م.

وخلع الأنداد، ومحال وجود صفة ذلك لمن سجوده للأوثان، وتقرّبه للآلات والعزى دون الله الواحد القهار، لأنه يُوجبُ الكذب في المقال، أو المدحة بما يوجب الذم من الكفر والعصيان.

وقد اتفقت الكافة على أنّ أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعداً وسعيداً وأبا عبيدة وعبد الرحمن قد عبدوا قبل بعثة النبي ﷺ الأصنام، وكانوا دهرًا طويلًا يسجدون للأوثان من دون الله تعالى، ويشركون به الأنداد، فبطل أن تكون أسماؤهم ثابتة في التوراة والإنجيل بذكر السجود على ما نطق به القرآن.

وثبت لأمر المؤمنين والأئمة من ذريته عليهم السلام ذلك، للاتفاق على أنّهم لم يعبدوا قطّ غير الله تعالى، ولا سجدوا لأحد سواه، وكان مثلهم في التوراة والإنجيل واقعاً موقعه على ما وصفناه، مستحقاً به المدحة قبل كونه لما فيه من الإخلاص لله سبحانه على ما بيّناه.

ووافق دليل ذلك برهان الخبر عمن ذكرناه من علماء آل محمد صلوات الله عليهم، بهادّل به النبي ﷺ من مقاله الذي اتفق العلماء عليه، وهذا أيضاً ممّا لا يمكن التخلّص منه مع الإنصاف.

فصل

على أنّه يقال لهم: خبرونا عن طلحة والزبير، أهما داخلان في جملة المدوحين بقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى

الْكُفَّارِ^(١) إلى آخره، أم غير داخلين في ذلك؟

فإن قالوا: لم يدخل طلحة والزبير ونحوهما في جملة القوم، خرجوا من مذهبهم وقيل لهم: ما الذي أخرجهم من ذلك وأدخل أبا بكر وعمر وعثمان، فكل شيء تدعونه في استحقاق الصفات، فطلحة والزبير أشبه أن يكونا عليها منهم، لما ظهر من مقاماتهم في الجهاد الذي لم يكن لأبي بكر وعمر وعثمان فيه ذكر على جميع الأحوال فلا يجدون شيئاً يعتمدون عليه في الفرق بين القوم أكثر من الدعوى الظاهرة الفساد.

وإن قالوا: إن طلحة والزبير في جملة القوم المدوحين بما في الآي. قيل لهم: فهلاً عصمها المدح الذي ادّعيتموه لهم من دفع أمير المؤمنين عليه السلام عن حقه، وإنكار إمامته، واستحلال حربه، وسفك دمه، والتدين بعداوته على أي جهة شئتم: كان ذلك من تعمّد، أو خطأ، أو شبهة، أو عناد، أو نظر، أو اجتهاد!

فإن قالوا: إن مدح القرآن - على ما يزعمون - لم يعصمها من ذلك، ولا بدّ من الاعتراف بما ذكرناه، لأنّ منع دفعه جحد الاضطرار.

قيل لهم: فيها تدفعون أن أبا بكر وعمر وعثمان قد دفعوا أمير المؤمنين عليه السلام عن حقه، وتقدّموا عليه وكان أولى بالتقدّم عليهم، وأنكروا إمامته وقد كانت ثابتة، ودفعوا النصوص عليه وهي له واجبة، ولم

يعصمهم ذلك، توجّه المدح لهم من الآية، كما لم يعصم طلحة والزبير ممّا وصفناه، ووقع منهم في إنكار حقّ أمير المؤمنين عليه السلام، كما وقع من الرجلين المشاركين لهم فيما ادّعيتموه من مدح القرآن وعلى الوجه الذي كان منها ذلك من تعمّد أو خطأ أو شبهة أو اجتهاد أو عناد؟ وهذا ما لا سبيل لهم إلى دفعه، وهو مبطل لتعلّقهم بالآية ودفع أئمتّهم عن الضلالة، وإن سلم لهم منها ما تمنّوه تسليم جدل للاستظهار.

فصل

ويؤكّد ذلك أنّ الله تعالى مدح من وُصف بالآية بما كان عليه في الحال، ولم يقض بمدحه له على صلاح العواقب، ولا أوجب العصمة له من الضلال، ولا استدامة لما استحقّ به المدحة في الاستقبال.

ألا ترى أنّه سبحانه قد اشترط في المغفرة لهم والرضوان الإيذان في الخاتمة، ودلّ بالتخصيص لمن اشترط له ذلك، على أنّ في جملتهم من يتغيّر حاله فيخرج عن المدح إلى الذمّ واستحقاق العقاب، فقال تعالى فيما اتّصل به من وصفهم^(١) ومدحهم بما ذكرناه من مستحقّهم في الحال:

﴿كَزَرَ عٍ أَخْرَجَ شَطْنَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٢).

(١) (به من وصفهم) ليس في ب، ح، م.

(٢) سورة الفتح ٤٨: ٢٩.

فبعضهم في الوعد ولم يعمهم به، وجعل الأجر مشروطاً لهم بالأعمال الصالحة، ولم يقطع على الثبات، ولو كان الوصف لهم بما تقدم موجباً لهم الثواب، ومبيناً لهم المغفرة والرضوان، لا استحالة الشرط فيهم بعده وتناقض الكلام، وكان التخصيص لهم موجباً بعد العموم ظاهر التضاد، وهذا ما لا يذهب إليه ناظر، فبطل ما تعلّق به الخصم من جميع الجهات، وبان تهافتة على اختلاف المذاهب في الأجوبة والاسقاطات، والمنّة لله.

مسألة أخرى

وقد تعلق هؤلاء القوم أيضاً بعد الذي ذكرناه عنهم فيما تقدّم من الآي بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾^(١).

فزعموا بجهلهم أنّ هذه الآية دالة على أنّ أبا بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعداً وسعيداً وعبد الرحمن وأبا عبيدة بن الجراح من أهل الجنة على القطع والثبات، إذ كانوا ممن أسلم قبل الفتح، وأنفقوا وقاتلوا الكفار، وقد وعدهم الله الحسنى - وهي الجنة وما فيها من الثواب - وذلك مانع من وقوع معصية منهم يجب عليهم بها العقاب، وموجب لولايتهم في الدين وحبّيتهم على كلّ حال^(٢).

(١) سورة الحديد ٥٧: ١٠.

(٢) من ذهب إلى هذا الرأي الكلبي والزمخشري والقرطبي والنسفي والفخر الرازي، أنظر

تفسير الكشاف ٤: ٤٧٤، تفسير القرطبي: ١٧/٢٤٠، تفسير النسفي ٣: ٤٧٨، تفسير

الفخر الرازي ٢٩: ٢١٩.

فصل

فيقال لهم: إنكم بنيتم كلامكم في تأويل هذه الآية وصرف الوعد فيها إلى أنتمكم على دعويين:
إحداهما: مقصورة عليكم لا يعضدها برهان، ولا تثبت بصحيح الاعتبار.

والأخرى: متفق على بطلانها، لا تنازع في فسادها ولا اختلاف، ومن كان أصله فيما يعتمد ما ذكرناه، فقد وضع جهله لذوي الألباب. فأما الدعوى الأولى: فهي قولكم أن أبا بكر وعمر قد أنفقا قبل الفتح، وهذا ما لا حجة فيه بخبر صادق ولا كتاب، ولا عليه من الأمة إجماع، بل الاختلاف فيه موجود، والبرهان على كذبه^(١) لائح مشهود.

وأما الدعوى الأخيرة: وهي قولكم أنها قاتلا الكفار، فهذه بجمع على بطلانها غير مختلف في فسادها، إذ ليس يمكن لأحد من العقلاء أن يضيف إليهما قتل كافر معروف، ولا جراحة مشرك موصوف، ولا مبارزة قرن، ولا مناظرة كفؤ، ولا مقام مجاهد.

وأما هزيمتهما من الزحف فهي أشهر وأظهر من أن يحتاج فيه إلى الاستشهاد، وإذا خرج الرجلان من الصفات التي تعلق الوعد بمستحقها من جملة الناس، فقد بطل ما بنيتم على ذلك من الكلام،

(١) في أ: على كذب مدعيه.

وثبت بفحوى القرآن ودلائله استحقاقهما الوعيد بضد ما استحقه أهل الطاعة.

فصل

على أن اعتلالكم يوجب عموم الصحابة كلّها بالوعد، ويقضي لهم بالعصمة من كلّ ذنب، لأنّهم بأسرهم بين رجلين: أحدهما أسلم قبل الفتح وأنفق وقاتل، والآخر كان ذلك منه بعد الفتح، ومن دفع^(١) منهم عن ذلك كانت حاله حال أبي بكر وعمر وعثمان في دفع الشيعة لهم عمّا أضافه إليهم أشياعهم من الانفاق لوجه الله تعالى، وإذا كان الأمر على ما وصفناه، وكان القرآن ناطقاً بأنّ الله تعالى قد وعد جماعتهم الحسنى، فكيف يختصّ بذلك من سمّيتموه، لو لا العصبية والعناد؟!

فصل

ثمّ يقال لهم: إن كان لأبي بكر وعمر وعثمان الوعد بالثواب، لما ادّعيتموه لهم من الإنفاق والقتال، وأوجب ذلك عصمتهم من الآثام، لأوجب ذلك لأبي سفيان ويزيد بن أبي سفيان ومعاوية^(٢) وخالد بن الوليد وعمر وبن العاص أيضاً، بل هو لهؤلاء أوجب، وهم به أحقّ من أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم ممن سمّيتموه، لما نحن مثبتوه في المقال.

(١) في ب، م: وقع.

(٢) (ومعاوية) ليس في ب، ح، م.

وذلك أنه لا خلاف بين الأمة أن أبا سفيان أسلم قبل الفتح بأيّام، وجعل رسول الله ﷺ الأمان لمن دخل داره تكرمه له وتميزاً عمّن سواه، وأسلم معاوية قبله في عام القضية^(١)، وكذلك كان إسلام يزيد بن أبي سفيان^(٢).

وقد كان لهؤلاء الثلاثة من الجهاد بين يدي رسول الله ﷺ ما لم يكن لأبي بكر وعمر وعثمان، لأنّ أبا سفيان أبلى يوم حنين بلاءً حسناً، وقاتل يوم الطائف قتالاً لم يسمع بمثله في ذلك اليوم لغيره، وفيه ذهبت عينه، وكانت راية رسول الله ﷺ مع ابنه يزيد بن أبي سفيان، وهو يقدم بها بين يدي المهاجرين والأنصار.

وقد كان أيضاً لأبي سفيان بعد النبي ﷺ مقامات معروفة في الجهاد، وهو صاحب يوم اليرموك، وفيه ذهبت عينه الأخرى، وجاءت الأخبار أنّ الأصوات خفيت فلم يسمع إلّا صوت أبي سفيان، وهو يقول: يانصر الله اقرب، والراية مع ابنه يزيد، وقد كان له بالشام وقائع مشهورات^(٣).

ولمعاوية من الفتوح بالبحر وبلاد الروم والمغرب والشام في أيام عمر وعثمان وأيام إمارته وفي أيام أمير المؤمنين عليه السلام وبعده ما لم يكن لعمر

(١) كان معاوية يقول إنه أسلم عام القضية وكنم إسلامه من أبيه وأمه. أنظر أسد الغابة ٤:

(٢) أسلم يوم فتح مكة. أنظر سير أعلام النبلاء ١: ٣٢٩، أسد الغابة ٥: ١١٢.

(٣) أنظر الإصابة ٣: ٢٣٧، سير أعلام النبلاء ٢: ١٠٦.

ابن الخطاب.

وأما خالد بن الوليد وعمر بن العاص فشهرة قتالهما مع النبي ﷺ وبعده تغني عن الإطالة بذكره في هذا الكتاب، وحسب عمرو بن العاص في فضله على أبي بكر وعمر تأمير رسول الله ﷺ عليه وآله إياه عليهما في حياته^(١) ولم يتأخر إسلامه عن الفتح فيكون لهما فضل عليه بذلك، كما يدعى في غيره.

وأما خالد بن الوليد فقد أمره رسول الله ﷺ عليه وآله في حياته، وأنفذه في سرايا كثيرة^(٢).

ولم ير لأبي بكر وعمر ما يوجب تقديمهما على أحد في أيامه ﷺ عليه وآله، فإن أنصف الخصوم جعلوا ما عددناه لهؤلاء القوم فضلاً على من سَمَّوه في متضمن الآي، وإلا فالتسوية واجبة بينهم في ذلك على كل حال، وهذا يُسَقِّطُ تعلُّقهم بالتخصيص فيما سلَّمناه لهم تسليم جدل من التفضيل على ما ادَّعوه في التأويل، وإنَّ القول فيه ما قدَّمناه.

فصل

ثم يقال لهم: أليست الآية قاضية بالتفضيل ودالة على الثواب والأجر لمن جمع بين الإنفاق والقتال معاً، ولم يفرد أحدهما عن الآخر،

(١) عقد رسول الله ﷺ عليه وآله لواءً لعمر بن أبي بكر وعمر في غزوة ذات السلاسل.

أنظر سير أعلام النبلاء ٥٧/٣ و٦٧.

(٢) أنظر سير أعلام النبلاء ١: ٣٦٦.

فيكون مختصاً به على الانفراد؟! فلا بدّ من أن يقولوا: بلى. وإلا خالفوا ظاهر القرآن.

فيقال لهم: هب أنا سلّمنا لكم أنّ لأبي بكر وعمر وعثمان إنفاقاً، ولم يصحّ ذلك بحجة من خبر صادق ولا إجماع ولا دليل قرآن، وإنّما هي دعوة عريّة عن البرهان، فأني قتال لهم قبل الفتح أو بعده مع النبي ﷺ حتى يكونوا بمجموع الأمرين مستحقّين للتفضيل على غيرهم من الناس؟! فإن راموا ذكر قتال بين يدي النبي ﷺ لم يجدوا إليه سبيلاً على الوجوه كلّها والأسباب، اللهمّ إلّا أن يقولوا ذلك على التخرّص والبهت بخلاف ما عليه الإجماع، وذلك باطل بالاتفاق.

ثمّ يقال لهم: قد كان للرسول ﷺ مقامات في الجهاد، وغزوات معروفات، ففي أيّها قاتل أبو بكر وعمر وعثمان، أفي بدر، فليس لعثمان فيها ذكر واجتماع، ولم يحضرها باتفاق، وأبو بكر وعمر كانا في العريش محبوسين عن القتال، لأسباب تذكرها الشيعة، وتدّعون أنتم خلافاً لما تختصّون^(١) به من الاعتقاد؟!

أم بأحد فالقوم بأسرهم ولّوا الأ دبار، ولم يثبت مع النبي ﷺ سوى أمير المؤمنين عليه السلام، وانضاف إليه نفر من الأنصار؟!

أم بخير وقد عرف العلماء ومَن خالطهم من العائمة ما كان من أمر أبي بكر وعمر فيها من الفساد والرجوع من الحرب والانزمام،

(١) في أ، ب، ح: تختصّون.

حتى غضب النبي ﷺ وقال: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله كراراً غير فرار، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه»^(١) فأعطاه أمير المؤمنين عليه السلام، وكان الفتح على يديه، كما أخبر النبي ﷺ عليه وآله؟!!

أم في يوم الأحزاب فلم يكن لفرسان الصحابة وشجعانها ومتقدميها في الحرب إقدام في ذلك اليوم سوى أمير المؤمنين ﷺ عليه السلام. خاصة، وقتله عمرو بن عبد ود، ففتح الله بذلك على أهل الإسلام؟! أم في يوم حنين فأصل هزيمة المسلمين كانت فيه بمقال من أبي بكر، واغتراره بالجمع، واعتماده على كثرة القوم دون نصر الله ولطفه وتوفيقه، ثم انهزم هو وصاحبه أول الناس، ولم يبق مع النبي ﷺ عليه وآله إلا تسعة نفر من بني هاشم، أحدهم أمير المؤمنين عليه السلام، وثبتوا به في ذلك المقام؟! ثم ما بين هذه الغزوات وبعدها، فحال القوم فيها في التأخر عن الجهاد ما وصفناه لغيرهم من الطلقاء والمؤلفة قلوبهم ومسلمة الفتح، وأضرابهم من الناس وطبقات الأعراب في القتال والإنفاق، وما هو مشهور عند نقلة الآثار، وقد نقلنا لأبي سفيان ولديه في هذا الباب ما لا يمكن دعوى مثله لأبي بكر وعمر وعثمان على ما قدمناه وشرحناه. وإذا لم يكن للقوم من معاني الفضل ما يوجب لهم الوعد^(٢)، بالحسنى على ما نطق به القرآن، ولا اتفق لهم الجمع بين الإنفاق والقتال

(١) تقدم مع تخريجاته في ص ٣٤.

(٢) في ب، ح: الوجه.

بالإجماع وبالدليل^(١) الذي ذكرناه، فقد ثبت أن الآية كاشفة عن نقصهم، دالة على تعزيتهم^(٢) مما يوجب الفضل، ومنبهة على أحوالهم المخالفة لأحوال مستحقي التعظيم والثواب.

فصل

ثم يقال لهم أيضاً: أخبرونا عن عمر بن الخطاب، بماذا قرنتموه بأبي بكر^(٣) وعثمان وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن، فيما ادّعيتموه لهم من الفضل في تأويل الآية، ولم يكن له قتال قبل الفتح ولا بعده، ولا ادّعى له أحد إنفاقاً على كل حال!

وهب أن الشبهة دخلت عليكم في أمر أبي بكر بما تدّعون من الإنفاق، وفي عثمان ما كان منه من النفقة في تبوك، وفي طلحة والزبير وسعيد بالقتال، أي شبهة دخلت عليكم في عمر بن الخطاب، ولا إنفاق له ولا قتال؟! وهل ذكركم إياه في القوم إلاّ عصبية وعناداً وحمية في الباطل، وإقداماً على التخرّص في الدعاوى والبهتان.

فصل آخر

ثم يقال لهم: خبرونا عن طلحة والزبير ما توجّه إليهما من الوعد

(١) في أ: دليله.

(٢) في أ: تعزيتهم.

(٣) في أ: قربتموه إلى أبي بكر.

بالحسنى في الآية على ما ادّعيتموه للجماعة، وهل عصمها ذلك من خلاف أمير المؤمنين عليه السلام وحر به، وسفك دماء أنصاره وشيعته، وإنكار حقوقه التي أوجبها الله تعالى له ودفع إمامته؟!

فإن قالوا: لم يقع من الرجلين شيء من ذلك، وكانا معصومين عن جميعه، كابروا وقبحت المناظرة لهم، لأنهم اعتمدوا العناد في ذلك ودفعوا علم الاضطراب.

وإن قالوا: إنَّ الوعد من الله سبحانه لطلحة والزبير بالحسنى لم يمنعها من سائر ما عددناه، للاتِّفاق منهم على وقوعه من جهتهما والإجماع.

قيل لهم: ما أنكرتم أن يكون ذلك أيضاً غير عاصم لأبي بكر وعمر وعثمان مع دفع أمير المؤمنين عليه السلام عن حقه، وإنكار فضله^(١)، وجحد إمامته والنصوص عليه، ولا يمنع التسليم لكم ما ادّعيتموه من دخولهم في الآية، وتوجّه المدحة إليهم منها، والوعد بالحسنى والنعيم على غاية منيتكم، فيما ذكرته الشيعة في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وحال المتقدمين عليه، كما ربّنا ذلك فيما تقدّم من السؤال، فلا تجدون منه مهرباً.

فصل

وقد زعم بعض الناصبة أن الآية قاضية بفضل أبي بكر على أمير

(١) في أ، ب، ح: فرضه.

المؤمنين عليه السلام، فإن زعم أن أبا بكر له إنفاق بالإجماع وقتال مع النبي ﷺ وأن علياً لم يكن له إنفاق^(١) على ما زعم وكان له قتال، ومن جمع الأمرين كان أفضل من المنفرد بأحدهما على النظر الصحيح والاعتبار.

فيقال له: أما قتال أمير المؤمنين عليه السلام وظهور جهاده مع النبي ﷺ واشتهاره فمعلوم بالاضطرار، وحاصل عليه من الآية بالإجماع والاتفاق، وليس لصاحبك قتال بين يدي النبي ﷺ باتفاق العلماء، ولا يثبت له جهاد بخبر ولا قرآن، ولا يمكن لأحد ادعاء ذلك له على الوجوه كلها والأسباب، إلا أن يتخرّص باطلاً على الظن والعناد.

وأما الإنفاق فقد نطق به القرآن لأمر المؤمنين عليه السلام في آية النجوى^(٢) بإجماع علماء القرآن، وفي آية المنفقين بالليل والنهار^(٣)، وجاء التفسير بتخصيصها فيه عليه السلام، ونزل الذكر بزكاته عليه السلام في الصلاة^(٤)،

(١) (بالإجماع... إنفاق) ليس في ب، ح، م.

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾ سورة المجادلة ٥٨: ١٢. وانظر مستدرك الحاكم ٢: ٤٨٢ والرياض النضرة ٣: ٢٢٢.

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ سورة البقرة ٢: ٢٧٤. وانظر مناقب ابن المغازلي: ٣٢٥/٢٨٠، الرياض النضرة ٣: ١٧٨، شواهد التنزيل ١: ١٠٩.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾ سورة المائدة ٥: ٥٥. وانظر تفسير الحبري ٢٥٨/٢١.

وصدقته على المسكين واليتيم والأسير في: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(١).
وليس يثبت لأبي بكر إنفاق يدل عليه القرآن بظاهره، ولا قطع
الغذر به من قول إمام صادق في الخبر عن معناه، ولا يدل عليه تواتر
ولا إجماع، مع حصول العلم الضروري بفقر أبي بكر، وما كان عليه من
الاضطرار المانع لصحة دعوى الناصبة له ذلك، حسب ما تحرصوه في
المقال، ولا فرق بين من ادعى لأبي بكر القتال مع ما بيناه وبين من
ادعى مثل ذلك لحسان، وبين من ادعى له الإنفاق مع ما بيناه وبين من
ادعى مثله لأبي هريرة وبلال.

وإذا كانت الدعوى لهذين الرجلين على ما ذكرناه ظاهرة
البطلان، فكذلك ما شاركها في دلالة الفساد من الدعوى لأبي بكر
على ما وصفناه، فبطل مقال من ادعى له الفضل في الجملة، فضلاً عن
ادعاه له على أمير المؤمنين عليه السلام على ما بنى عليه الناصب الكلام، وبان
جهله، والله الموفق للصواب.

→ و ٢٢/٢٦٠، معرفة علوم الحديث للحاكم: ١٠٢، فرائد السمطين ١: ١٨٧ - ١٩٥.
(١) سورة الإنسان ٧٦: ١. وانظر تفسير الحبري: ٦٩/٣٢٦، شواهد التنزيل ٢: ٢٩٨ -
٣١٥.

باب آخر

من السؤال عن تأويل القرآن

وأخبار يعزونها إلى النبي صلى الله عليه وآله

وأنه قد مدح أئمتهم على التخصيص والإجمال

مسألة

فإن قالوا: وجدنا الله تعالى قد مدح أبا بكر في مسارعته إلى

تصديق النبي صلى الله عليه وآله، وشهد له بالتقوى على القطع والثبات، فقال الله

تعالى:

﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ * هُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ * لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(١).

وإذا ثبت أن هذه الآية نزلت في أبي بكر على ما جاء به الأثر،

استحال أن يجحد فرض الله تعالى، وينكر واجباً، ويظلم في أفعاله،

ويتغير عن حسن أحواله، وهذا ضد ما تدعونه عليه وتضيفونه^(٢) إليه

(١) سورة الزمر ٣٩: ٣٣ - ٣٥.

(٢) في أ: ويصفونه.

من جحد النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، فقولوا في ذلك كيف شئتم لنقف عليه.

جواب:

قيل لهم: قد أعلمناكم فيما سلف أن تأويل كتاب الله تعالى لا يجوز بأدلة الرأي، ولا تحمل معانيه على الأهواء، ومن قال فيه بغير علم فقد غوى، والذي ادّعيتموه من نزول هذه الآية في أبي بكر على الخصوص فهذا راجع إلى الظنّ، والعمل عليه غير صادر عن اليقين، وما اعتمدتموه من الخبر فهو مخلوق، وقد سبرنا الأخبار ونخلنا الآثار فلم نجده في شيء منها معروف، ولا له ثبوت من عالم بالتفسير موصوف، ولا يتجاسر أحد من الأمة على إضافته إلى النبيّ ﷺ، فإن عزاه إلى غيره فهو كداود ومقاتل بن سليمان^(١) وأشباههما من المشبهة الضلال، والمجبرة الأغفال الذين أدخلوا في تأويل كلام الله تعالى الأباطيل، وحملوا معانيه على ضدّ الحقّ والدين، وضمنوا تفسيرهم الكفر بالله العظيم، والشناعة^(٢) للنبيين والملائكة المقرّبين عليهم السلام أجمعين، ومن

(١) مقاتل بن سليمان بن بشير البلخي، من أعلام المفسرين، كان متروك الحديث إذ نسبه الكثيرون إلى الكذب ووضع الحديث، عاش في بغداد وتوفي بالبصرة في سنة ١٥٠ هـ. «تهذيب التهذيب ١٠: ٢٧٩/٥٠١، المرح والتعديل ٨: ١٦٣٠/٣٥٤، سير أعلام النبلاء ٧: ٧٩/٢٠١، وفيات الأعيان ٥: ٧٣٣/٢٥٥».

(٢) في أ: والشتم.

اعتمد^(١) في معتقده على دعاوى ما وصفناه فقد خسر الدنيا والآخرة بما بيّناه، وبالله العصمة وإيَّاه نسأل التوفيق.

فصل

على أن أكثر العائمة وجماعة الشيعة يروون عن علماء التأويل وأئمة القول في معاني التنزيل أن هذه الآية نزلت في عليّ بن أبي طالب عليه السلام على الخصوص، وإن جرى حكمها في حمزة وجعفر وأمّاهما من المؤمنين السابقين، وهذا يدفع^(٢) حكم ما ادّعيتموه لأبي بكر ويضاده، ويمنع من صحّته ويشهد بفساده، ويقضي بوجوب القول به دون ما سواه، إذ كان وارداً من طريقتين، ومصطلحاً عليه من طائفتين مختلفتين، ومتفقاً عليه من^(٣) الخصمين المتباينين، فحكمه بذلك حكم الإجماع، وما عداه فهو من طريق - كما وصفناه - مقصور على دعوى الخصم خاصّة بما بيّناه، وهذا ما لا يحيل الحقّ فيه على أحد من العقلاء، فممن روى ذلك على ما شرحناه:

إبراهيم بن الحكم، عن أبيه، عن السُّدِّي، عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾.

(١) في ب، م: ومن اعتقد.

(٢) في أ: يرفع، وفي ب نسخة بدل: يرجع.

(٣) في أ، ب، ح: وثانياً قران، بدل: ومتفقاً عليه من .

قال: هو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام^(١).
ورواه عبيدة بن حميد، عن منصور، عن مجاهد، مثل ذلك
سواء^(٢).

وروى سعيد، عن الضحّاك، مثل ذلك أيضاً^(٣).
وروى أبو بكر الحضرمي، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، في قوله
تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ﴾ «هو رسول الله صلّى الله عليه وآله» ﴿وَصَدَقَ بِهِ﴾
أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام^(٤).
وروى عليّ بن أبي حمزة، عن أبي بصير^(٥)، عن أبي عبد الله
جعفر بن محمد عليه السلام، مثل ذلك سواء^(٦).

فصل

وقد روى أصحاب الحديث من العامة عن طرقهم خاصة أنها
نزلت في النبيّ صلّى الله عليه وآله وحده دون غيره من سائر الناس.
فروى عليّ بن الحكم، عن أبي هريرة، قال: بينا هو يطوف

(٢١) مناقب ابن شهر آشوب ٣: ٩٢، تلخيص الشافعي ٣: ٢١٥، تفسير الحبري:
٦٢/٣١٥.

(٣) مناقب ابن شهر آشوب ٣: ٩٢، مجمع البيان ٨: ٧٧٧، شواهد التنزيل ٢: ١٢٢/٨١٣.

(٤) كشف الغمة ١: ٣٢٤، تلخيص الشافعي ٣: ٢١٤.

(٥) (عن أبي بصير) ليس في ب، ح، م، وعليّ بن أبي حمزة يروي عن الصادق عليه السلام مباشرة
وكذلك بتوسط أبي بصير، راجع معجم رجال الحديث ١١: ٢٢٧.

(٦) تلخيص الشافعي ٣: ٢١٥، وانظر مناقب ابن المغازلي: ٢٦٩/٣١٧، كفاية الطالب:
٢٣٣، ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق ٢: ٤١٨ و ٤١٩/٩٢٤ و ٩٢٥.

بالبيت إذ لقيه معاوية بن أبي سفيان، فقال له أبو هريرة: يا معاوية، حدثني الصادق المصدق والذي جاء بالصدق وصدق به: أنه يكون أمراً^(١) يود أحدكم لو علق بلسانه منذ خلق الله السماوات والأرض، وأنه لم يل ما ولي^(٢).

وروا عن السُّدِّي وغيره من السلف، عن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَّادِقُ بِهِ﴾ قال: جاء بالصدق عليه السلام، وصدق به نفسه عليه السلام^(٣). وفي حديث لهم آخر، قالوا: جاء محمد بن الله عليه وآله بالصدق، وصدق به يوم القيامة إذا جاء به شهيداً^(٤).

فصل

وقد رووا أيضاً في ذلك ما اختصوا بروايته دون غيرهم، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ أنه رسول الله صلى الله عليه وآله، والذي صدق به أهل القرآن، يجيئون^(٥) به يوم القيامة، فيقولون: هذا الذي دعوتونا إليه^(٦) قد اتبعنا ما فيه^(٧).

(١) في ب، م: يكون أمير المؤمنين عليه السلام.

(٢) تلخيص الشافي ٣: ٢١٤.

(٣) مجمع البيان ٨: ٧٧٧، تلخيص الشافي ٣: ٢١٤.

(٤) تلخيص الشافي ٣: ٢١٤.

(٥) في م: يتحدثون.

(٦) في أ والمصادر: أعطيتونا.

(٧) تلخيص الشافي ٣: ٢١٥، الدر المنثور ٧: ٢٢٩، تفسير الطبري ٢٤: ٤، تفسير القرطبي

فصل

وقد زعم جمهور متكلمي العامة وفقهائهم أن الآية عامة في جميع المصدقين برسول الله ﷺ، وتعلقوا في ذلك بالظاهر أو العموم، وبما تقدمه^(١) من قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ * وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٢).

وإذا كان الاختلاف بين روايات العامة وأقوالهم في تأويل هذه الآية على ما شرحناه، وإذا تناقضت أقوالهم فيه بما بيناه سقط جميعها بالمقابلة والمكافأة، وثبت تأويل الشيعة للاتفاق الذي ذكرناه، ودلالته على الصواب حسب ما وصفناه، والله الموفق للصواب.

مسألة

فإن قال قائل منهم: كيف يتم لكم تأويل هذه الآية في أمير المؤمنين عليه السلام، وهي تدلّ على أن الذي فيه قد كانت له ذنوب كفّرت عنه بتصديقه رسول الله ﷺ، حيث يقول الله تعالى: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٣). ومن قولكم أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يذنب ذنباً، ولا قارف معصية،

(١) في ب، ح، م: وربما تعلق به.

(٢) سورة الزمر ٣٩: ٣٢، ٣٣.

(٣) سورة الزمر ٣٩: ٣٥.

صغيرة ولا كبيرة، على خطأ ولا عمد، فكيف يصح أن الآية - مع ما وصفناه - فيه؟!

جواب:

قيل لهم: لسنا نقول في عصمة أمير المؤمنين عليه السلام بأكثر من قولنا في عصمة النبي صلى الله عليه وآله، ولا نزيد على قول أهل العدل في عصمة الرسل عليهم السلام من كبائر الآثام، وقد قال الله تعالى في نبيه صلى الله عليه وآله: ﴿لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾^(٢). وقال تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ * الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾^(٣). فظاهر هذا الكلام يدل على أنه قد قارف الكبائر، وقد ثبت أنه مصروف عن ظاهره بضروب من البرهان، فكذلك القول فيما تضمنته الآية في أمير المؤمنين عليه السلام.

وجه آخر: أن المراد بذكر التكفير إنما هو ليؤكد التطهير له من الذنوب، وهو وإن كان لفظه لفظ الخبر على الإطلاق، فإنه مشروط بوقوع الفعل لو وقع، وإن كان المعلوم أنه غير واقع أبداً للعصمة، بدليل العقل الذي لا يقع فيه اشتراط.

(١) سورة الفتح ٤٨: ٢.

(٢) سورة التوبة ٩: ١١٧.

(٣) سورة الشرح ٩٤: ٢، ٣.

وجه آخر: وهو أنَّ التكفير المذكور بالآية إنّما تعلّق بالمحسنين الذين أخبر الله تعالى بجزائهم من التنزيل، وجعله جزاءً للمعنيّ بالمدح للتصديق دون أن يكون متوجّهاً إلى المصدّق المذكور، وهذا يسقط ما توهمه الخصوم.

مسألة أخرى

فإن قالوا: فما عندكم في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ
أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾^(١) مع ما
جاء في الحديث أنها نزلت في أبي بكر على التخصيص^(٢)، وهذا ظاهر
عند^(٣) الفقهاء وأهل التفسير؟

الجواب: قيل لهم في ذلك كالذي قبله، وهو من دعاوى العامة
بغير بيّنة ولا حجة تعتمد ولا شبهة، وليس يمكن إضافته إلى صادق عن
الله سبحانه، ولا فرق بين من ادّعاه لأبي بكر وبين من ادّعاه لأبي
هريرة، أو المغيرة بن شعبة، أو عمرو بن العاص، أو معاوية بن أبي
سفيان، في تعريّ دعواه عن البرهان، وحصولها في جملة الهذيان، مع أنّ
ظاهر الكلام يقتضي عمومها في كلّ معط من أهل التقوى والإيمان، وكلّ

(١) سورة الليل ٩٢: ٥ - ٧.

(٢) الدر المنثور ٨: ٥٣٥، جامع البيان للطبري ٣٠: ١٤٢، الكشاف ٤: ٧٦٢، تفسير

الثعالبي ٤: ٤٢٠، تفسير الرازي ٣١: ١٩٨.

(٣) في أ: مع.

من خلا من الكفر والطغيان، ومن حمّله على الخصوص فقد صرفه عن الحقيقة إلى المجاز، ولم يقنع منه فيه إلّا بالجليّ من البرهان.

فصل

على أنّ أصحاب الحديث من العامة قد رووا ضد ذلك عن عبد الله بن عباس وأنس بن مالك وغيرهما من أصحاب رسول الله ﷺ، قد ذكروا أنّها نزلت في أبي الدحداح الأنصاري وسمرّة بن جندب^(١)، وأخبروا عن سبب نزولها فيهما بما يطول شرحه، وأبو الدحداح الأنصاري هو الذي أعطى وأتقى، وسمرّة بن جندب هو الذي بخل واستغنى، وفي روايتهم لذلك إسقاط لما رواه بعضهم من خلافه في أبي بكر، ولم يسنده إلى صحابيٍّ معروف، ولا إمام من أهل العلم موصوف، وهذا بين لمن تدبّره.

فصل

مع أنّه لو كانت الآية نازلة في أبي بكر على ما ادّعاه الخصوم، لوجب ظهورها فيه على حدّ يدفع^(٢) الشبهة والشكوك، ويحصل معه اليقين بسبب ذلك، والمعنى الذي لأجله نزل التنزيل وأسباب ذلك

(١) تفسير القمّي ٢: ٤٢٥، مجمع البيان ١٠: ٧٥٩، أسباب النزول للسيوطي: ١٩٥، تفسير

البحر المحيط ٨: ٤٨٣.

(٢) في أ: يرفع.

متوفرة من الرغبة في نشره، والأمان من الضرر في ذكره، ولما لم يكن
ظهوره على ما وصفناه دلّ على بطلانه بما بيّناه، والحمد لله.

مسألة أخرى

فإن قالوا: أفليس قد وردت الأخبار بأن أبا بكر كان يعول على مسطح ويتبرّع عليه، فلما قذف عائشة في جملة أهل الإفك امتنع من برّه، وقطع عنه معروفه، وآلى في الامتناع من صلته^(١)، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢).

وأخبر أن أبا بكر من أهل الفضل والدين والسعة في الدنيا، وبشره بالمغفرة والأجر العظيم، وهذا أيضاً يضادّ معتقدهم فيه.

الجواب:

قيل لهم: لسنا ندفع أن الحشوية قد روت ذلك، إلا أنها لم تسنده

(١) أسباب النزول للسيوطي ٢: ٣٠، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٢: ٢٠٧، الكشف

٣: ٢٢٢، تفسير البضاوي ٢: ١١٩، تفسير الرازي ٢٣: ١٨٦.

(٢) سورة النور ٢٤: ٢٢.

إلى الرسول ﷺ ولا روته عن حجة في الدين، وإنما أخبرت به عن مقاتل والضحاك وداود الحواري والكلبي وأمثالهم ممن فسر القرآن بالتوهم، وأقدم على القول فيه بالظن والتخرص حسب ما قدّمناه.

وهؤلاء بالإجماع ليسوا من أولياء الله المعصومين، ولا أصفيائه المنتجبين، ولا ممن يلزم المكلفين قولهم والاقتراء بهم على كل حال في الدين، بل هم ممن يجوز عليه الخطأ وارتكاب الأباطيل.

وإذا كان الأمر على ما وصفناه لم يضرنا ما ادعوه في التفسير، ولا ينفع خصومنا على ما بيناه ممن يوجب اليقين، على أن الآثار الصحيحة والروايات المشهورة والدلائل المتواترة قد كشفت عن فقر أبي بكر ومسكنته، ورقة حاله وضعف معيشته، فلم يختلف أهل العلم أنه كان في الجاهلية معلماً، وفي الإسلام خياطاً^(١)، وكان أبوه صياداً، فلما كف بذهاب بصره وصار مسكيناً محتاجاً، قبضه عبد الله بن جُدعان لندي^(٢) الأضياف إلى طعامه، وجعل له في كل يوم على ذلك أجراً درهماً^(٣)، ومن كانت حاله في معيشته على ما وصفناه، وحال أبيه على ما ذكرناه، خرج عن جملة أهل السعة في الدنيا، ودخل في الفقراء، فما أحوجهم إلى

(١) ذكر ابن رسته في الأعلاق النفيسة: ١٩٢ أن أبا بكر كان بزازاً.

(٢) ندوت القوم: جمعهم في مجلس، والمراد هنا يدعوهم إلى الطعام. «الصحيح - ندا - ٦:

٢٥٠٥».

(٣) أنظر الشافي ٤: ٢٤ و ٢٥، تلخيص الشافي ٣: ٢٣٨.

المسألة والاجتداء! وهذا يبطل ما توهموه.

فصل

على أن ظاهر الآية ومعناها موجب لتوجهها إلى الجماعة دون الواحد، والخطاب بها يدل على تصريحه على ذلك، فمن تأول القرآن بما يزيله عن حقيقته، وأدعى المجاز فيه والاستعارة بغير حجة قاطعة، فقد أبطل^(١) بذلك وأقدم على المحذور وارتكب الضلال.

فصل

على أننا لو سلمنا لهم أن سبب نزول هذه الآية امتناع أبي بكر من برّ مسطح، والإيلاء منه بالله تعالى لا يبرّه ويصله^(٢)، لما أوجب من فضل أبي بكر ما ادّعوه، ولو أوجبه لمنعه من خطئه في الدين، وإنكاره النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، وجحدته ما لزمه الإقرار به على اليقين، للإجماع على أن ذلك غير عاصم من الضلال، ولا مانع من مقارفة الآثام، فأين موضع التعلّق بهذا التأويل في دفع ما وصفناه آنفاً لو لا الحيرة والصدّ عن السبيل؟!

(١) أي جاء بالباطل. «المعجم الوسيط - بطل - ١: ٦١».

(٢) في ب، ح، م: لا امتناع برّه وفضله بدل (لا يبرّه ويصله).

فصل

وبعد: فليس يخلو امتناع أبي بكر عيلولة مُسْطَح والإِنفاق عليه من أن يكون مرضياً لله تعالى، وطاعة له ورضواناً، أو أن يكون سخطاً لله ومعصية وخطأً، فلو كان مرضياً لله سبحانه وقربة إليه لما زجر عنه وعاتب عليه، وأمر بالانتقال عنه وحضّ على تركه، وإذا لم يك لله تعالى طاعة، فقد ثبت أنه معصية مسخوطة وفساد في الدين، وهذا دالّ على نقص الرجل وذمه، وهو بالضدّ ممّا توهموه.

فصل

على أن مُسْطَحاً من بني عبد مناف^(١)، وهو من ذوي القربى للنبيّ صلى الله عليه وآله، وما نزل من القرآن في إيجاب صلته وبرّه والنفقة عليه فإنما هو شيء على استحقاقه ذلك عند الله تعالى، ودالّ على فضله، وعائد على قومه بالفضل وأهله وعشيرته، وكاشف عمّا يجب بقراءة النبيّ صلى الله عليه وآله من التعظيم لمحسنهم، والعفو عن مسيئهم، والتجاوز عن الخاطئ منهم، وليس يتعدّى ذلك إلى المأمور به، ولا يكسبه شيئاً، وفي هذا إخراج لأبي بكر من الفضيلة بالآية على ما شرحناه.

(١) هو مُسْطَح بن أئانة بن عبّاد بن المطلب بن عبد مناف. أنظر جمهرة أنساب العرب:

٧٣، سير أعلام النبلاء ١: ١٨٧.

فصل

على أن مسطحاً، وإن كان من بني عبد مناف، فإنه ابن خالة أبي بكر، لأن أمه أُمّ ثالثة بنت صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم، وكان أبو بكر يموّنه لرحمه منه، دون حقّه بالهجرة والإيمان، فلمّا كان منه من أمر عائشة ما كان امتنع من عيلولته وجفاه، وقطع رحمه غيظاً عليه وبغضاً له، فنهاء الله تعالى عن ذلك، وأمره بالعود إلى برّه، وأخبره بوجوب ذلك عليه لهجرته وقرابته من النبي ﷺ، ودلّ بما أنزله فيه على خطئه في حقوقه وقطيعة من استحقاقه لضدّ ذلك بإيماحه وطاعته لله تعالى وحسن طريقتة، فأين يخرج من هذا فضل لأبي بكر؟! إلا أن تكون المثالب مناقب، والذمّ مدحاً، والباطل حقاً، وهذا نهاية الجهل والفساد.

فصل

ويؤكد ذلك أن الله عزّ وجلّ رغب للنهي عن قطيعة من سمّاه في صلته في المغفرة إذا انتهى عمّا نهاه عنه، وصار إلى مثل^(١) ما أمره به، حيث يقول: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٢).
فلولا أنّه كان مستحقّاً للعقاب لما جعل المغفرة له بشرط الانتقال، وإذا لم تتضمّن الآية انتقاله مع ما دلّت عليه، قبحت حاله

(١) في أ، ب، ح: إلى ضدّ.

(٢) سورة النور ٢٤: ٢٢.

وصارت وبالأعلى عليه، حسب ما ذكرناه.

فصل

فأما ادعاؤهم أن الله تعالى شهد لأبي بكر بأنه من أهل الفضل والسعة، فليس الأمر كما ظنوه، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِلُ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ﴾^(١) إنما هو نهي يختص بذكر أهل الفضل والسعة، يعنى في المعنى كل قادر عليه، وليس بخبر في الحقيقة ولا المجاز. وإنما يختص بذكر من سمّناه على حسب اختصاص الأمر بالطاعات بأهل الإيثار حيث يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾^(٢) و﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾^(٣).

وإن كان المعنى من الأمر بذلك عاماً لجميع المكلفين، والمراد في الاختصاص من اللفظ [على] ما ذكرناه ملاءمة الوصف لما دعا إليه من الأعمال، وهو يجري مجرى قول القائل لمن يريد تأديبه ووعظه: لا ينبغي لأهل العقل والمروءة والسداد أن يرتكبوا الفساد، ولا يجوز لأهل الدين والعفاف أن يأتوا^(٤) قبائح الأفعال، وإن كان المخاطب بذلك ليس من أهل المروءة والسداد، ولا أهل الديانة والعفاف، وإنما خص

(١) سورة النور ٢٤: ٢٢.

(٢) سورة الأنفال ٨: ٢٠.

(٣) سورة آل عمران ٣: ١٠٢.

(٤) في ب، ح، م: أن يرتكبوا.

بالمنكر ما وصفناه لما قدّمناه وبيناه.

فيعلم أنّ ما تعلّق به المخالف فيما ادّعاه من فعل أبي بكر من لفظ القرآن على خلاف ما توهمه وظنّه، وأنّه ليس من الخبر في شيء على ما بيناه.

وأما قولهم: أنّ أبا بكر كان من أهل السعة في الدنيا بظاهر القرآن، فالقول فيه كالمقدّم سواء، ومن بعد ذلك فإنّ الفضل والسعة والنقص والفقر من باب التضايف؛ فقد يكون الإنسان من ذوي الفضل بالإضافة إلى مَنْ دونه من أهل الضائقة والفقر^(١)، ويكون مع ذلك مسكيناً بالإضافة إلى مَنْ هو أوسع حالاً منه، وفقيراً إلى مَنْ هو محتاج إليه.

وإذا كان الأمر على ما وصفناه، لم ينكر وصف أبي بكر بالسعة عند إضافة حاله إلى مسطح وأنظاره من المضطّرين بالفقر ومَنْ لا معيشة له ولا عائدة عليه، كما يكون السقف سبباً لمن هو تحته، وتحتاً لمن هو فوقه ويكون الخفيف ثقیلاً عند ما هو أخفّ منه وزناً، والقصير طويلاً بالإضافة إلى مَنْ هو أقصر منه، وهذا ما لا يقدر في قول الشيعة، ودفعها الناصبة عمّا ادّعت له لأبي بكر من الإحسان والإنفاق على النبي ﷺ، حسب ما تحرّصوه من الكذب في ذلك، وكابروا به العباد، وأنكروا به ظاهر الحال، وما جاء به التواتر من الأخبار، ودلّ عليه صحيح النظر والاعتبار، وهذا بين لمن تدبّره.

(١) في ب: الإضافة والفضل.

فصل

وقد روت الشيعة سبب نزول هذه الآية من كلام جرى بين بعض المهاجرين والأنصار، فتظاهر المهاجرون عليهم وعلوا في الكلام، فغضبت الأنصار من ذلك، وآلت بينها أن لا تبرّ ذوي الحاجة من المهاجرين، وأن تقطع معروفها عنهم، فأنزل الله سبحانه هذه الآية، فاتعظت الأنصار بها، وعادت إلى برّ القوم وتفقدّهم، وذكروا في ذلك حديثاً طويلاً وشرح جوابه أمراً بيّناً.

فإذا ثبت مذهبهم في ذلك سقط السؤال من أصله، ولم يكن لأبي بكر فيه ذكر، واستغني بذلك عن تكلف ما قدّمناه، إلّا أنا قد تطوعنا على القوم بتسليم ما ادّعوه، وأوضحنا لهم عن بطلان ما تعلّقوا به فيه، استظهاراً للحجّة وإصداراً عن البيان، والله الموفق للصواب.

فصل آخر

ثمّ يقال لهم: خبرونا عما ادّعيتموه لأبي بكر من الفضل في الدنيا، لو انضاف إلى التقوى، ونزل القرآن أنّ تصريح الشهادة له به عوداً بعد سدى، هل كان موجباً لعصمته من الضلال في مستقبل الأحوال، ودالاً على صوابه في كلّ فعل وقول، وأنّه لا يجوز عليه الخطأ والنسيان، وارتكاب الخلاف لله تعالى والعصيان؟

فإن ادّعوا له بالعصمة من الآثام، وأحالوا من أجله عليه الضلال في الاستقبال، خرجوا عن الإجماع، وتفردوا بالمقال، بما لم يقبله

أحد من أهل الأديان، وكابروا دلائل العقول وبرهان السمع، ودفعوا الأخبار.

وقيل لهم: دلّوا على صحّة ما ادّعيتموه من ذلك. فلا يجدون شيئاً يعتمدونه على كلّ حال.

وإن قالوا: ليس يجب له بالفضل والسعة وسائر ما عددناه وانضاف إليه ونطق به القرآن العصمة من الضلال، بل جائز عليه الخطأ مع استحقاقه لجميعه ومقارفة الذنوب في الاستقبال.

قيل لهم: فهب أنا سلّمنا لكم^(١) الآن من تأويل الآية على ما اقترحتموه، ما أنكرتم في ضلال الرجل فيما بعد من إنكاره النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، ودفعه علماً أوجب الله تعالى عليه الإقرار به من الفرض، وتغيير حاله من الفضل بالنقص، إذ كانت العصمة مرتفعة عنه، والخطأ جائز عليه، والضلال عن الحقّ موهوم منه ومظنون به؛ فلا يجدون حيلة، في دفع ذلك، ولا معتمداً في إنكاره، وهذا ممّا تقدّم معناه، إنّما ذكرته للتأكيد والبيان، وهو ممّا لا محيص لهم عنه، والحمد لله.

مسألة أخرى

فإن قالوا: أفليس قد آنس الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله بأبي بكر في خروجه^(١) إلى المدينة للهجرة، وسماه صاحباً له في محكم كتابه، وثانياً لنبيه صلى الله عليه وآله في سفره، ومستقراً معه في الغار لنجاته، فقال تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٢) وهذه فضيلة جليلة يشهد بها القرآن، فهل تجدون من الحجة مخرجاً؟

جواب:

قيل لهم: أما خروج أبي بكر مع النبي ﷺ فغير مدفوع، وكونه في الغار معه غير مجحود، واستحقاق اسم الصحبة معروف، إلا أنه ليس في واحدة منها ولا في جميعها ما يظنون له من الفضل، فلا تثبت

(١) في ب زيادة: من مكة.

(٢) سورة التوبة ٩: ٤٠.

له منقبة في حجة سمع ولا عقل، بل قد شهدت الآية التي تلوتوها في ذلك بزلل الرجل، ودلت على نقصه وأنبات عن سوء أفعاله بما نحن موضحون عن وجهه، إن شاء الله تعالى.

وأما ما ادّعيتموه من أنس الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله، فهو توهم منكم وظن يكشف عن بطلانه الاعتبار، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله مؤيد بالملائكة المقربين الكرام، والوحي ينزل عليه من الله تعالى حالاً بحال، والسكينة معه في كل مكان، وجبرئيل عليه السلام آتية بالقرآن وعصمته والتوفيق من الله تعالى والثقة بما وعده من النصر والظفر يرفع عنه الاستيحاش، فلا حاجة إلى أنيس سوى من ذكرنا، لا سيما وبمنقوص عن منزلة الكمال، خائف وجل، يحتاج إلى التسكين والرفق والمداواة.

وقد نطق بصفته هذه صريح القرآن، وأنبا بمحنة النبي صلى الله عليه وآله وما عالجته من تدبيره له بالتسكين والتشجيع وتلافي ما فرط منه لشدة جزعه وخوفه وقلقه، كي لا يظهر منه ما يكون به عظيم الفساد، حيث يقول سبحانه فيما أخبر به عن نبيه صلى الله عليه وآله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^(١). وبعد: فلو كان لرسول الله صلى الله عليه وآله مؤنس على ما ادّعاه الجاهل، لم يكن له بذلك فضل في الدين، لأن الأنس قد يكون لأهل التقوى والإيمان بأمثالهم من أهل الإيمان، وبأغيارهم من أهل الضلال والبهائم والشجر والجمادات، بل ربما أنس العاقل بمن يخالفه في دينه،

واستوحش ممن يوافقه، وكان أنسه بعبد - وإن كان ذمياً - أكثر من أنسه بعالم وفقه - وإن كان مهذباً - ويأنس بوكيله أحياناً ولا يأنس برئيسه، كما يأنس بزوجته أكثر من أنسه بوالدته، ويأنس إلى الأجنبي فيما لا يأنس فيه إلى الأقرب منه، وتأتي عليه الأحوال يرى أن التأنس بغيره وفرسه أولى من التأنس بأخيه وابن عمه، كما يختار المسافر استصحاب من يخبره بأيام الناس، ويضرب له الأمثال، وينشده الأشعار، ويلهيه بالحديث عن الذكر وما يبهج^(١) الخواطر بالبال، ولا يختار استصحاب أعبد الناس ولا أعرفهم بالأحكام ولا أقرأهم للقرآن، وإذا كان الأمر على ما وصفناه لم يثبت لأبي بكر فضل بالأنس به، ولو سلمناه ولم نعترض في بطلانه بما قدمناه، وهذا بين لا إشكال فيه عند ذوي الأبواب.

وأما كونه للنبي ﷺ ثانياً، فليس فيه أكثر من الإخبار بالعدد في الحال، وقد يكون المؤمن في سفره ثاني كافر، أو فاسق، أو جاهل، أو صبي، أو ناقص، كما يكون ثاني مؤمن وصالح وعالم وبالغ وكامل، وهذا ما ليس فيه اشتباه، فمن ظن به فضلاً فليس من العقلاء.

وأما الصحبة فقد تكون بين المؤمن والكافر كما تكون بينه وبين المؤمن، وقد يكون الصاحب فاسقاً كما يكون برّاً تقيّاً، ويكون أيضاً بهيمة وطفلاً، فلا معتبر باستحقاقها فيما يوجب المدح أو الذم، ويقتضي

(١) في أ: عن الفكر وما ينتج.

الفضل أو النقص.

قال الله تعالى فيما خبر به عن مؤمن وكافر: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا * لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾^(١) فوصف أحدهما بالإيمان، والآخر بالكفر والطغيان، وحكم لكل واحد منهما بصحبة الآخر على الحقيقة^(٢) وظاهر البيان، ولم يناف الصحبة اختلاف ما بينهما في الأديان.

وقال الله سبحانه مخاطباً الكفار الذين بهتوا نبيه صلى الله عليه وآله وأدعوا عليه الجنون والنقصان: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ * وَلَقَدْ رَءَاهُ بِالْأَفْئِقِ الْمُبِينِ﴾^(٣) فأضافه صلى الله عليه وآله إلى قومه بذكر الصحبة، ولم يُوجب ذلك لهم فضلاً، ولا بإقامتهم كفراً وذمّاً، فلا ينكر أن يضيف إليه صلى الله عليه وآله رجلاً بذكر الصحبة، وإن كان المضاف إليه كافراً ومنافقاً وفاسقاً، كما أضافه إلى الكافرين بذكر الصحبة^(٤)، وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسيد الأولين والآخرين، ولم يُوجب لهم فضلاً ولا وفاقاً^(٥) في الدين، ولا نفى عنهم بذلك نقصاً ولا ضللاً عن الدين.

وقد ثبت أن إضافته إليهم بذكر الصحبة أؤكد في معناها من

(١) سورة الكهف ١٨: ٣٧، ٣٨.

(٢) (على الحقيقة) ليس في ب، م.

(٣) سورة التكوين ٨١: ٢٢، ٢٣.

(٤) (وإن كان المضاف... بذكر الصحبة) ليس في ب، ح، م.

(٥) في أ: رفاقاً.

إضافة أبي بكر بها، لأن المضاف إليه أقوى في السبب من المضاف، وهذا ظاهر البرهان.

فأما استحقاق الصبي اسم الصحبة من الكامل العاقل، وإن لم يوجب ذلك له كمالاً، فهو أظهر من أن يحتاج فيه إلى الاشتهار بإفاضة على ألسن الناس العام والخاص، ولسقوطه بكل لسان... وقد تكون البهائم صاحباً، وذلك معروف في اللغة؛ قال عبيد بن الأبرص:

بل ربّ ماءٍ أردت آجن سبيله خائف جديب
قطعته غدوة مسيحاً وصاحبي بادن خبوب

يريد بصاحبه بغيره بلا اختلاف^(١).

وقال أمية بن أبي الصلت:

إنّ الحمار مع الحمار مطية فإذا خلوت به فبئس صاحب^(٢)
وقال آخر:

زرت هنداً وذاك بعد اجتناب ومعني صاحب كتوم اللسان^(٣)
يعني به السيف، فسّمى سيفه صاحباً.

وإذا كان الأمر على ما وصفناه لم يثبت لأبي بكر بذكر الصحبة فضيلة، ولا كانت له منقبة على ما بيناه وشرحناه.

وأما حلوله مع النبي ﷺ في الغار، فهو كالمتقدم غير موجب له

(١) ديوان عبيد بن الأبرص: ٢٧، وفيه بل ربّ ماءٍ وردت آجن.

(٢ و ٣) كنز الفوائد للكراچكي ٢: ٥٠.

فضلاً، ولا رافع عنه نقصاً وذمّاً، وقد يحوي المكان البرّ والفاجر، والمؤمن والكافر، والكمال والناقص، والحيوان والجماد، والبهيمة والإنسان، وقد ضمّ مسجد النبي ﷺ الذي هو أشرف من الغار المؤمنين وأهل النفاق، وحملت السفينة البهائم وأهل الإيثار من الناس، ولا معتبر حينئذٍ بالمكان، ومن اعتقد به فضلاً لم يرجع في اعتقاده ذلك إلى حجة عقلية ولا عبارة ولا سمع ولا قياس، ولم يحصل بذلك إلا على ارتكاب الجهالات.

فإن تعلّقوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ فقد تكون ﴿مَعَنَا﴾ للواحد كما تكون للجماعة، وتكون للموعظة والتخويف كما تكون للتسكين والتبشير، وإذا احتملت^(١) هذه الأقسام لم تقتضِ فضلاً، إلا أن ينضمّ إليها دليل من غيرها وبرهان، وليس مع التعلّق بها أكثر من ظاهر الإسلام.

فصل

فأمّا الحجج منها على ما يوجب نقص أبي بكر وذمّه، فهو قوله تعالى فيما أخبر به من نهي نبيّه ﷺ عن الحزن في ذلك المكان، فلا يخلو أن يكون ذلك منه على وجه الطاعة لله سبحانه [وعليه] لما نهاه النبي ﷺ عنه، ولا لفظ له في تركه، لأنّه ﷺ لا ينهى عن طاعات ربّه، ولا يؤخر عن قربّه.

(١) في ب، ح، م: اختلفت.

ومن وصفه بذلك فقد قدح في نبوته، وأخرجه عن الإيمان بالله تعالى، وأدخله في جملة أعدائه وأهل مخالفته، وذلك ضلال عظيم.

وإذا خرج أبو بكر بحزنه الذي كان منه في الغار على الاتفاق من طاعة الله تعالى، فقد دخل به في معصية الله، إذ ليس بين الطاعة والمعصية في أفعال العاقل الذاكر واسطة على تحقيق النظر، ومن جعل بينهما قسماً ثالثاً - وهو المباح - لزمه فيه ما لزم في الطاعة، إذ كان رسول الله ﷺ لا يحظر ما أباحه الله تعالى، ولا يزرع عما شرعه الله.

وإذا صحَّ أن أبا بكر كان عاصياً لله سبحانه بحزنه المجمع على وقوعه منه في الغار، دلَّ على استحقاقه الذمَّ دون المدح، وكانت الآية كاشفة عن نقصه بما بيَّناه.

ومنها: أن الله سبحانه أخبر في هذه الآية أنه خصَّ نبيّه ﷺ بالسكينة دون أبي بكر، وهذا دليل على أن حاله غير مرضية لله تعالى، إذ لو كان من أولياء الله وأهل محبته لعمته السكينة مع النبي ﷺ في ذلك المقام، كما عمت من كان معه ﷺ ببدر وحنين، ونزل القرآن، فقال تعالى في هذه السورة: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّذْبِرِينَ * ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُوداً لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾^(١).

وقال في سورة الفتح: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾^(١).

وقال فيها أيضاً: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

فدل عموم السكينة كل من حضر مع النبي ﷺ من المؤمنين مقاماً سوى الغار، بما أنزل به القرآن، على صلاح حال القوم وإخلاصهم لله تعالى، واستحقاقهم الكرامة منه بالسكينة التي أكرم بها نبيه ﷺ، وأوضح بخصوص نبيه في الغار بالسكينة دون صاحبه في تلك الحال على ما ذكرناه عن خروجه من ولاية الله تعالى، وارتكابه لما أوجب في العدل والحكمة الكرامة بالسكينة من قبائح الأعمال، وهذا بين لم تحجب عنه العباد، وقد استقصيت الكلام في هذه المسألة في مواضع من كتبي، وخاصة كتاب (العيون والمحاسن)^(٣) فإنني فرغت فيها الكلام، واستوفيت ما فيه على التمام، فلذلك خففت القول ها هنا، وتحرّيت الاختصار، وفيما أثبتته كفاية، إن شاء الله تعالى.

(١) سورة الفتح: ٤٨: ١٨.

(٢) سورة الفتح: ٤٨: ٢٦.

(٣) راجع الفصول المختارة من العيون والمحاسن ١: ١٩ - ٢٤، بحار الأنوار ١٠: ٤١٨ -

٤٢٤، وانظر الاحتجاج ٢: ٤٩٩ والشافعي ٤: ٢٥.

مسألة أخرى

فإن قالوا: إنَّ الأُمَّةَ مجمعة على أنَّ رسول الله ﷺ خصَّ أبا بكر وعمر يوم بدر بالكون معه في العريش، وصانها عن البذل في الحرب، وأشفق على حياتهما عن ضرب السيوف، وفزع إليهما في الرأي والتدبير، وهذا أمر أبين فضلاً وأجلَّ منقبةً، فقولوا في ذلك ما عندكم في معناه.

جواب:

قيل لهم: ما أراكم تعتمدون في الفضائل إلاَّ على الرذائل، ولا تصلون المناقب إلاَّ بذكر المثالب، وذلك دليل خذلانكم وخزيكم في الدين وضلالكم.

أمَّا كون أبي بكر وعمر مع رسول الله ﷺ في العريش ببدر فلسنا ننكره، لكنَّه لغير ما ظننتموه، والأمر فيه أوضح من أن يلتبس بما توهمتموه، وذلك أنَّ رسول الله ﷺ لما علم من جنبهما عن الحروب، وخوفهما من البراز للحتوف، وجزعهما من لقاء الأبطال، وضعف بصيرتهما، وعدم ثباتهما في القتال ما أوجب في الحكمة والدين والتدبير،

حبسهما في ذلك المكان، ومنعهما من التعرّض إلى القتال، والاحتياط عليهما، لأن لا يوقعا في تدبيره الفساد.

ولو علم صلّى الله عليه وآله منهما قوّة في الجهاد، وبصيرة في حرب أهل العناد، ونية في الإصلاح والسداد، لما حال بينهما وبين اكتساب الثواب، ولا منعهما من التعرّض لنيل المنازل العالية بجهاد الأعداء، ولا اقتصر بهما على منازل القاعدين، ولا أدخلهما في حكم المفضولين، بما نطق به الذكر الحكيم حيث يقول سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(١).

ويؤكد ذلك أن الله تعالى أخبر عباده في كتابه بأنه: ﴿أَشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ... فَاسْتَبْشِرُوا بَبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٢).

فلا يخلو أن يكونا في جملة المؤمنين الذين نعتهم الله وأخبر عنهم بما ضمنه القرآن، أو أن يكونا من غيرهم بخلاف صفاتهم التي جاء بها

(١) سورة النساء ٤: ٩٥.

(٢) سورة التوبة ٩: ١١١.

التنزيل، فلو كانوا من جملة المؤمنين^(١) لما منعهم رسول الله ﷺ من الوفاء بشرط الله عليهم في القتال، ولا حال بينهم وبين التوصل بالجهاد إلى ما وعد الله عليه أهل الإيمان من عظيم الثواب، في محلّ النعيم والأجر الكبير، الذي من ظفر به كان من الفائزين، لأنّه ﷺ عليه وآله إنّما بُعث بالحثّ على أعمال الخيرات، والاجتهاد في القرب والطاعات، والترغيب في بذل النفوس في جهاد الأعداء، وإقامة المفترضات.

ولما وجدناه قد منع هذين الرجلين من الجهاد، وحبسهما عمّا ندب إليه خيار^(٢) العباد، دلّ على أنّها بخلاف صفات من اشترى الله تعالى نفسه بالجنة من أهل الإيمان، وهذا واضح لذوي العقول والأذهان.

ويزيد ذلك بياناً انهزامهما مع المنهزمين في يوم أحد، وفرارهما من مرحب يوم خيبر، وكونهما من جملة المولّين للأدبار في يوم الخندق، وأنّهما لم يثبتا لقرن قطّ، ولا بارزا بطلاً، ولا أراقا في نصرّة الإسلام دماً، ولا احتملا في الذبّ عن رسول الله ﷺ عليه وآله، وكلّ ذلك يؤكّد ما ذكرناه في معناه، ويزيل عن ذوي الاعتبار الشبهات فيما ذكره أهل الضلالات.

وأما قولهم: أنّ رسول الله ﷺ عليه وآله صانها عن البذل في الحرب، وأشفق عليهما من ضرب السيف، فهو أوهن كلام وأضعفه، وذلك أنّه ﷺ عليه وآله عرّض في ذلك اليوم عمّه حمزة أسد الله وأسود رسوله للحرب، وبذل إليها أخاه وابن عمّه وصهره وأحبّ الخلق إليه أمير المؤمنين عليّ

(١) «الذين نعتهم الله... جملة المؤمنين» ليس في ب، ح، م.

(٢) في ب، ح، م: حبال.

ابن أبي طالب عليه السلام، وابن عمّه عبدة بن الحارث بن عبد المطلب رحمة الله عليه، وأحبّاءه من الأخيار، وخلصاءه من أهل الإيمان^(١).

فكان عليه السلام يقدّم كلّ مَنْ عَظُمَت منزلته عنده للجهاد، معرّضاً له بذلك إلى أجلّ منازل الثواب، ويرى أنّ تأخّره عن ذلك حطّ له عن شيء من المقام، إلّا أن يكون بصفة من ذكرناه من المرتابين في الإيمان والشاكّين في نعيم الجنان.

ولم يك عليه السلام من أبناء الدنيا والداعين إليها، وإلى التمسك بأعمال أهلها والترغيب عن حطامها، فيتصوّر بما ذكره الجاهلون من الإشفاق على أحبّته من الشهادة، والمنع لهم ما يعقب لهم من الراحة ويحصل به الفضيلة، ولو كان بهذه الصفة لخرج عن النبوة ولحق بأهل الكبر والجبريّة، وحاشاه من الله عليه وآله من ذلك.

فصل

على أنّه يقال لهم: لو كان الأمر على ما ظننتموه في منع الرجلين من الجهاد كان سببه المحبّة والإشفاق، لأشفق عليهما من ذلك في خير، ولم يعرّضهما له حتّى افتضحا بالهزيمة بين المسلمين، وأبان عليه السلام ذلك لأئمّته أجمعين عن حالهما في الظاهر، وما كانا عليه في السرّ والمباطن، وسأهما فرّارين، وأخرجهما عن محبّة الله تعالى حيث يقول عند

فرارهما: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحب الله ورسوله، كرّاراً غير فرار، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه»^(١).
وقد بينّا ما يقتضيه فيهما من فحوى هذا الكلام فيما تقدّم، ولا حاجة لنا إلى تكراره.

فصل

وأما قولهم: أن رسول الله ﷺ إنّما حبسهما عن القتال لحاجة منه إلى رأيهما في التدبير. فإنّه نظير ما سلف من جهلهم، بل أفحش منه، وذلك لأنّ النبيّ ﷺ كان معصوماً وكانا بالاتّفاق غير معصومين، وكان ﷺ مؤيّداً بالملائكة ولم يكونا مؤيّدَيْن.
وقد ثبت أنّ العاقل لا يستمدّ الرأي إلاّ ممّن يعتقد فضله عليه ومتى استمدّ ممّن يساويه أو يقاربه في معناه فلجواز عدوله عن صوابه بالغلط عن طريقه، وما يلحقه من الآفات في النظر، وبحول بينه وبين الحقّ فيه من الشبهات.

وإذا فسد القول بفضل أبي بكر وعمر على رسول الله ﷺ في الرأي، بل في كلّ شيء من الأشياء، وبطل مساواتهما له ومقاربتهما إيّاه مع ما يبطل من جواز الغلط عليه، ولحوق الآفات به لعصمته^(٢) ﷺ، استحال مقال من زعم أنّه كان محتاجاً إليهما في الرأي.

(١) تقدّم مع تخريجه في ص: ٣٤.

(٢) في أزيدة: ورأفته.

فصل

على أنه لو كان ممن يجوز عليه الخطأ في الدين والغلط في التدبير، لكان ما يقع منه مستدركاً بجبرئيل وميكائيل وأمثالهما من الملائكة عليهم السلام، ولم يكله الله تعالى في شيء منه إلى رعيته، ولا أحوجه فيه إلى أحد من أمته، لما تقتضيه الحكمة في تولي حراسته وتهدئته، وغناه بذلك عمن أحوجه الله سبحانه إليه من جميع بريته.

ولو جاز أن يُلجئهُ الله تعالى إلى أحد من أمته في الرأي، لجاز أن يضطرَّ إليه في جميع معرفة الأحكام، ولجعلهُ تابِعاً لهم فيما يدركونه بالاجتهاد والقياس، وهذا ما لا يذهب إليه مسلم، فثبت ما بيناه من الغرض في حبس الرجلين عن القتال، فإنه كما شرحناه، وبيننا وجهه وأوضحناه، دون ما ظنَّه الجاهلون، والحمد لله.

فصل

ثم يقال لهم: خبرونا عن حبس رسول الله ﷺ أبا بكر وعمر عن القتال في يوم بدر لحاجة إلى مشورتها عليه، وتدبيرها الأمر معه، أقلتُم ذلك ظناً أو حُذساً، أم قَلتموه واعتمدتم فيه على اليقين؟
فإن زعموا أنهم قالوا ذلك بالظنِّ والحدس والترجيم فكفاهم بذلك خزيّاً في مقالهم وشناعةً وقبحاً، وإن ادَّعوا العلم به والحجة فيه طولبوا بوجه البرهان عليه، وهل ذلك من وجه العقل أدركوه أم وجوه السمع والتوقيف، فلا يجدون شيئاً يتعلَّقون به من الوجهين جميعاً.

ثم يقال لهم: أمّا العريش فكان من رأي الأنصار بلا اختلاف، ولم يكن لأبي بكر وعمر وغيرهما من المهاجرين مقال، وأمّا المشورة فلم تكن فيه، وإنّا أشار في الأسرى بعد القتال، واختلفا عند المشورة في الرأي.

وعدل رسول الله ﷺ إذ ذاك عن رأي عمر بن الخطاب، لمعرفته أنّه صدر عن تراث بينه وبين القوم، وقصد الشناعة^(١) على النبي ﷺ وشفاء غيظ بني عبد مناف، ولم يرد بما قال وجه الله تعالى، وصار إلى رأي أبي بكر لما أراد الله تعالى من المحنة لذلك.

فزل القرآن بتخطئة صاحبكم، وجاء الخبر عن علام الغيوب بخيانتة في الدين، وركونه إلى الدنيا، وإرادته لحطامها، وضعف بصيرته في الجهاد، وأظهر منه ما كان يخفيه، وكشف عن ضميره، وفضحه الوحي بها ورد فيه، حيث يقول الله سبحانه: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

وهذا يدلّ على أنّ النبي ﷺ حينما استشارهما لم يكن لفقر منه في الرأي والتدبير إليهما، وإنّا كان لاستبراء أحوالهما والإظهار لباطنهما في النصيحة له أو ضدها، كما أخبره الله سبحانه بتعريفه ذلك

(١) (الشناعة) ليس في ب.

(٢) سورة الأنفال ٨: ٦٧، ٦٨.

عند نطقها في الأمور وكلامها وغيرهما من أضرابها، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ
نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسَيِّئَاتِهِمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾^(١).
وإذا كان الأمر على ما وصفناه بطل ما ادّعوه في العرش،
وكانت المشورة بعده من أوضح البرهان على نقص الرجلين دون
فضلها على ما قدّمناه^(٢).

(١) سورة محمد ٤٧: ٣٠.

(٢) للتوسّع راجع الفصول المختارة ١: ١٤ و ١٥، الشافي ٤: ٢٨، البحار ١٠: ٤١٧، القدير

مسألة أخرى

فإن قالوا: أفليس قدّم رسول الله ﷺ أبا بكر في حياته على جميع أهل بيته وأصحابه، حيث أمره أن يصلي بالناس في مرضه مع قوله عليه السلام: «الصلاة عماد الدين»^(١)، وقوله عليه السلام: «إمامكم خياركم»^(٢) وهذا أوضح دليل على إمامته بعد النبي ﷺ، وفضله على جميع أمته؟!!

جواب:

قيل لهم: أمّا الظاهر المعروف فهو تأخير رسول الله ﷺ أبا بكر عن الصلاة وصرفه عن ذلك المقام، وخروجه مستعجلاً وهو من ضعف الجسم بالمرض على ما لا يتحرك معه العاقل إلاّ بالاضطرار، ولتدارك ما يخاف بفوته عظيم الضرر والفساد، حتّى كان عزله عمّا كان تولّاه من تلك الصلاة.

(١) كنز العمال ٧: ٢٨٤/١٨٨٨٩ و ١٨٨٩١.

(٢) كنز العمال ٧: ٥٩٦/٣٠٤٣٣، عوالي اللئالي ١: ٢٧/٣٧، وفيهما: ليؤمكم خياركم.

فأما تقدّمه على الناس فكان بقول عائشة دون النبيّ ﷺ ، وبذلك جاءت الأخبار وتواترت الأحاديث والآثار، ومن ادّعى غير ذلك فعليه حجة البرهان والبيان.

فصل

على أنّنا لو صحّحنا حديث عائشة عن النبيّ ﷺ ، وسلّمنا لهم صدقها فيه^(١) تسليم جدل، وإن كانت الأدلة تبطله وتقضي بفساده من كلّ وجه، لما أوجب ما ادّعوه من فضله على الجماعة، لأنّهم مطبقون على أنّ النبيّ ﷺ صلى خلف عبدالرحمن بن عوف الزهري^(٢)، ولم يوجب ذلك له فضلاً عليه ولا على غيره من المسلمين.

ولا يختلفون أنّه ﷺ أمر عمرو بن العاص على أبي بكر وعمر وجماعة من المهاجرين والأنصار، وكان يؤمّهم طول زمان إمارته في الصلاة عليهم، ولم يدلّ ذلك على فضله عليهم في الظاهر، ولا عند الله تعالى على حال من الأحوال.

وهم متفقون على أنّ النبيّ ﷺ قال لأئمّته: «صلّوا خلف كلّ برّ وفاجر»^(٣) وأباح لهم الصلاة خلف الفجّار، وجوّز بذلك إمامة إمام لهم

(١) (صدقها فيه) ليس في ب.

(٢) صحيح مسلم ١: ٨١/٢٣٠، سنن ابن ماجه ١: ١٢٣٦/٣٩٢، سنن النسائي ١: ٧٧، سنن أبي داود ١: ١٥٢/٣٨.

(٣) كنز العمال ٦: ١٤٨١٥/٥٤ عن سنن البيهقي، عوالي اللثالي ١: ٢٨/٣٧.

في الصلاة منقوص مفضول، بل فاسق فاجر مردول، بما تضمنه لفظ الخبر ومعناه، وإذا كان الأمر على ما ذكرناه بطل ما اعتمدوه من فضل أبي بكر في الصلاة.

فصل

ثم يقال لهم: قد اختلف المسلمون في تقديم النبي ﷺ أبا بكر للصلاة

فقال المسمون السنة: إن عائشة أمرت بتقديمه عن النبي ﷺ

وقالت الشيعة: إنها أمرته بذلك عن نفسها دون النبي ﷺ، ولا اختلاف بينهم أن النبي ﷺ خرج إلى المسجد وأبو بكر في الصلاة، فصلّى تلك الصلاة، فلا يخلو أن يكون صلاًها إماماً لأبي بكر والجماعة، أو مأموماً لأبي بكر مع الجماعة، أو مشاركاً لأبي بكر في إمامتهم، وليس قسم رابع يُدعى فنذكره على التقسيم.

فإن كان ﷺ صلاًها إماماً لأبي بكر والجماعة فقد صرفه بذلك عما أوجب فضله عندكم من إمامة القوم، وحطّه عن الرتبة التي ظننتم حصوله فيها بالصلاة، وبطل ما اعتمدتموه^(١) من ذلك، ووجب له خلافه من النقص والخروج عن الفضل على التأييد، إذ كان آخر أفعال رسول الله ﷺ جار حكمها على التأييد^(٢) وإقامة الشريعة وعدم

(١) في ح: ما ادعيتموه.

(٢) في ح، م: الندب.

نسخها إلى أن تقوم الساعة، وهذا بين لا ريب فيه.
وإن كان عنه عليه السلام مأموماً لأبي بكر فقد صُرفَ إذن عن النبوة،
وقدَّمَ عليه من أمره الله تعالى بالتأخر عنه، وفرضَ عليه غضَّ الطرف
عنده، ونسخ بذلك نبوته وما يجب له بها من إمامة الجماعة، والتقدم
عليهم في الدين، وهذا ما لا يطلقه مسلم.

وإن كان النبي عنه عليه السلام إماماً للجماعة مع أبي بكر على الاشتراك
في إمامتهم، وكان ذلك آخر أعماله في الصلاة، فيجب أن يكون سنة،
وأقل ما فيه جوازه وارتفاع البدعة منه، والإجماع منعقد على ضد ذلك،
فساد إمامة نفسين في الصلاة معاً للجماعة من الناس، وإذا كان الأمر
على ما وصفناه فقد سقط ما تعلّق به القوم من صلاة أبي بكر، وما ادّعوه
له بها من الفضل على تسليم الخبر دون المنازعة فيه، فكيف وقد بينّا
سقوطه بها قدّمناه.

فصل

على أن الخبر بصلاة أبي بكر وإن كان أصله من حديث عائشة
ابنته خاصّة على ما ذكره، فإنّه قد جاء عنها في التناقض والاختلاف
وذلك شاهد بفساده على البيان:

فروى أبو وائل، عن مسروق، عن عائشة، قالت: صلى رسول
الله عنه عليه السلام في مرضه الذي مات فيه خلف أبي بكر قاعداً^(١).

(١) تاريخ الطبري ٤: ١٨١٢، السيرة الحلبية ٣: ٤٦٤.

وروى إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة في حديث في الصلاة
أن النبي ﷺ صلى عن يسار أبي بكر قاعداً، وكان أبو بكر يصلي
بالناس قائماً^(١).

وفي حديث وكيع، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن
عائشة أيضاً، قالت: صلى رسول الله ﷺ في مرضه عن يمين أبي بكر
جالساً، وصلى أبو بكر قائماً بالناس^(٢).

وفي حديث عروة بن الزبير، عن عائشة، قالت: صلى
رسول الله ﷺ بحذاء أبي بكر جالساً، وكان أبو بكر يصلي بصلاة
رسول الله ﷺ والناس يصلون بصلاة أبي بكر^(٣).

فتارة تقول: كان رسول الله ﷺ إماماً بأبي بكر، وتارة تقول:
كان أبو بكر إماماً، وتارة تقول: صلى عن يمين أبي بكر، وتارة تقول:
صلى عن يساره، وتارة تقول: صلى بحذائه، وهذه أمور متناقضة تدلّ
بظاهر ما فيها من الاضطراب والاختلاف على بطلان الحديث، وتشهد
بأنه موضوع.

فصل آخر

على أن الخبر الثابت عن النبي ﷺ من قوله: «إنما جعل

(١) السيرة الحلبية ٣: ٤٦٤.

(٢) السيرة الحلبية ٣: ٤٦٧، سيرة ابن هشام ٤: ٣٠٢.

(٣) السيرة الحلبية ٣: ٤٦٤ و ٤٦٥.

الإمام إماماً ليؤتّم به، فإذا صلى جالساً فصلّوا جلوساً أجمعين»^(١) يبطل أيضاً حديث صلاة أبي بكر، ويدلّ على اختلاقه، لأنّه يتضمّن مناقضة ما أمر به، مع ترك المتمكّن منه على فاعله، ومتى ثبت أوجب تضليل أبي بكر وتبديعه على الإقدام على خلاف النبيّ ﷺ من الله عليه وآله .
واستدلوا بمثل ذلك في رسول الله ﷺ إذ كان هو المؤتمّ بأبي بكر، وفي كلا الأمرين بيان فساد الحديث مع ما في الوجه الأوّل من دليل فساده.

فصل آخر

مع أنّ الرواية قد جاءت من غير طريق عن عائشة أنّها قالت: جاء بلال فأذن بالصلاة ورسول الله ﷺ مغمى عليه، فانتظرنا إفاقته وكاد الوقت يفوت، فأرسلنا إلى أبي بكر يصليّ بالناس^(٢). وهذا صريح منها بأنّ صلاته كانت عن أمرها ورأيها، دون أمر رسول الله ﷺ وإذنه ورأيه ورسمه.
والذي يؤيد ذلك ويكشف عن صحّته، الإجماع على أنّ رسول الله ﷺ خرج مبادراً معجلاً بين يدي رجلين من أهل بيته

(١) مسند أحمد بن حنبل ٢: ٢١٤، ٤٢٠، صحيح البخاري ١: ٤٤/١٧١، صحيح مسلم ١: ٧٧/٣٠٨، صحيح الترمذي ٢: ٣٦١/١٩٤، سنن ابن ماجه ١: ٨٤٦/٢٧٦، سنن النسائي ٢: ٨٣.

(٢) كنز العمال ٥: ٤١١٦/٦٣٤ عن اللالكائي في السنّة.

حتى تلافي الأمر بصلاته وعزل الرجل عن مقامه.

ثم الإجماع أيضاً على قول النبي ﷺ حين أفاق لعائشة وحفصة: «إِنَّكَ كَصُوحِبَاتِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» ^(١) ذمّاً لهما على ما أفتنتا به أمته، وإخباراً عن إرادة كل واحدة منها المنزلة بصلاة أبيها بالناس، ولو كان هو ﷺ تقدّم بالأمر لأبي بكر بالصلاة لما حال بينه وبين تمامها، ولا رجع باللوم على غيره فيها، وهذا ما لا خفاء به على ذوي الأبصار.

وفي هذه المسألة كلام كثير، قد سبق أصحابنا رحمهم الله إلى استقصائه، وصنّف أبو عيسى محمد بن هارون الوراق ^(٢) كتاباً مفرداً في معناه سمّاه كتاب (السقيفة) يكون نحو مائتي ورقة، لم يترك لغيره زيادة عليه فيما يوضح عن فساد قول الناصبة وشبههم التي اعتمدوها من الخبر بالصلاة، وأشار إلى كذبهم فيه، فلذلك عدلت عن الإطالة في ذكر البراهين على ما قدّمت، واقتصرت على الاختصار، وإن كان فيما أثبتته كفاية لذوي الأبصار، والحمد لله.

(١) كنز العمال ٥: ٤١١٦/٦٣٤ عن اللالكائي في السنة.

(٢) ترجم له النجاشي في رجاله: ١٠١٦/٣٧٢ وعُدّ من تصانيفه كتاب السقيفة، وأطراه المحقق الداماد في الراشحة الثامنة من الرواشح السماوية وقال: هو من أجلّة المتكلمين من أصحابنا وأفاضلهم.

مسألة أخرى

فإن قالوا: إن لأبي بكر من الإنفاق على رسول الله صلى الله عليه وآله والمواساة به ما لم يكن لعلي بن أبي طالب عليه السلام، ولا لغيره من الصحابة، حتى جاء الخبر عنه صلى الله عليه وآله، أنه قال: «ما نفعنا مال كمال أبي بكر»^(١).

وقال عليه السلام في موطن آخر: «ما أحد من الناس أعظم نفعاً علينا حقاً في صحبته وماله من أبي بكر بن أبي قحافة»^(٢).

جواب:

قيل لهم: قد تقدّم لنا من القول فيما يدعى من إنفاق أبي بكر ما يدلّ المتأمل له على بطلان مقال أهل الخلاف، وإن كنا لم نبسط الكلام في معناه بعد، فإن أصل الحديث في ذلك عائشة، وهي التي ذكرته عن

(١) مسند أحمد ٢: ٢٥٣ و ٣٦٦. وأخرجه في كنز العمال ١١: ٣٢٥٧٦/٥٤٩ و ٣٢٦٠٨/٥٥٥، ١٢: ٣٥٦٤٨/٥٠٥ عن مسند أحمد، وابن ماجه، وحلية الأولياء، وابن عساكر.

(٢) كنز العمال ١١: ٣٢٦٠٤/٥٥٤ عن الطبراني في المعجم الكبير.

رسول الله ﷺ وأضافته بغير حجة، وقد عرفت ما كان من خطأها في عهد رسول الله ﷺ وارتكابها معصية الله تعالى في خلافه حتى نزل فيها وفي صاحبها حفصة بنت عمر بن الخطاب: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾^(١).

ثم الذي كان منها في أمر عثمان بن عفان حتى صارت أوكد الأسباب في خلعه، وقتله، فلما كان من أمره ما كان، وباع الناس لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، حسدته على ذلك، وكرهت أمره، ورجعت عن ذم عثمان بن عفان إلى مدحه، وقرفت أمير المؤمنين عليه السلام بدمه، وخرجت من بيتها إلى البصرة إقداماً على خلاف الله تعالى فيما أمرها به في كتابه، فألّبت عليه ودعت إلى حربيه، واجتهدت في سفك دمه واستئصال ذريته وشيعته، وأثارت من الفتنة ما بقي في الأمة ضررها في الدين إلى هذه الغاية.

ومن كانت هذه حالها لم يوثق بها في الحديث عن رسول الله ﷺ ولا أمنت على الإدغال^(٢) في دين الله تعالى، لا سيما فيما تجرب به نفعاً إليها وشهادة بفضل متى صحّ لكان لها فيه الحظّ الأوفر، وهذا ما لا يخفى على ذوي حجا.

(١) سورة التحريم ٦٦: ٤.

(٢) أدغل في الأمر: أدخل فيه ما يخالفه ويفسده. «الصحاح - دغل - ٤: ١٦٩٧».

فصل

على أنه لو كان لأبي بكر إنفاق على ما تدعيه الجهال، لوجب أن يكون له وجه معروف، وكان يكون ذلك لوجه ظاهر مشهور، كما اشتهرت صدقة أمير المؤمنين عليه السلام بخاتمه، وهو في الركوع حتى علم به الخاص، والعام، وشاعت نفقته بالليل والنهار والسر والإعلان، ونزل بها محكم القرآن، ولم تخف صدقته التي قدمها بين يدي نجواه، حتى أجمعت عليها أمة الإسلام، وجاء بها صريح القول في البيان، واستفاض إطعام المسكين^(١) واليتيم والأسير، وورد الخبر به مفصلاً في ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٢).

فكان أقل ما يجب في ذلك أن يكون كشهرة نفقة عثمان بن عفان في جيش العسرة، حتى لم يختلف في ذلك من أهل العلم اثنان^(٣)، ولما خالف الخبر في إنفاق أبي بكر ما ذكرناه، وكان مقصوراً على ابنته خاصة، ويكفي في وصفها ما شرحناه، مضافاً إلى من في طريقه من أمثال الشعبي وأشباهه المعروفين بالعصبية لأبي بكر وعمر وعثمان، والتقرب إلى بني أمية بالكذب والتخرص والبهتان، دل على فساد بلا ارتياب.

(١) (حتى أجمعت... المسكين) ليس في ح، وفي ب: وصدقته حين اجمع المسكين.

(٢) سورة الإنسان ٧٦: ١.

(٣) (فكان أقل... اثنان) ليس في ب، ح، م.

فصل

مع أن الله تعالى قد أخبر في ذلك بأنه المتولي غنى نبيه صلى الله عليه وآله عن سائر الناس، ورفع الحاجة عنه في الدين والدنيا إلى أحد من العباد، فقال تعالى: ﴿لَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ * وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾^(١).

فلو جاز أن يحتاج مع ذلك إلى نوال أحد من الناس لجاز أن يحتاج في هداه إلى غير الله تعالى، ولما ثبت أنه غني في الهدى بالله وحده، ثبت أنه غني في الدنيا بالله تعالى دون الخلق كما بيناه.

فصل

على أنه لو كان فيا عدده الله تعالى من أشياء يتعدى الفضل إلى أحد من الناس، فالواجب أن تكون مختصة بآبائه عليهم السلام، وبعمه أبي طالب رحمه الله، وولده عليه السلام، وبزوجته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها، ولم يكن لأبي بكر في ذلك حظ ولا نصيب على كل حال.

وذلك أن الله تعالى آوى يتمه بجده عبدالمطلب، ثم بأبي طالب من بعده، فرباه وكفله صغيراً، ونصره وواساه ووقاه من أعدائه بنفسه وولده كبيراً، وأغناه بما رزقه الله من أموال آبائه رحمه الله تعالى وتركاتهم وهم ملوك العرب، وأهل الثروة منهم واليسار بلا اختلاف، ثم ما أفاده من

بعده في خروجه إلى الشام من الأموال، وما كان انتقل إليه من زوجته خديجة بنت خويلد.

وقد علم جميع أهل العلم ما كانت عليه من سعة الأحوال، وكان لها من جليل الأموال، وليس لأبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبدالرحمن وأبي عبيدة بن الجراح وغيرهم من سائر الناس سوى مَنْ سَمَّيناه سبب لشيء من ذلك، يتعدى به فضلهم إليه^(١) على ما بيناه، بل كانوا فقراء فأغناهم الله بنبيّه ﷺ، وكانوا ضلّالاً فدعاهم إلى الهدى، ودلّهم على الرشاد، وكانوا أذلة فتوصلوا بإظهار اتباع نبوته إلى الملك والسلطان.

وهب أنّ في هؤلاء المذكورين مَنْ كان له قبل الإسلام من المال ما ينسب به إلى اليسار، وفيهم من له شرف بقبيلة يبين به مَنْ عداه، هل لأحد من سامعي الأخبار وأهل العلم بالآثار ريب في فقر أبي بكر وسوء حاله في الجاهلية والإسلام، ورذالة قبيلته من قريش كلّها، وظهور المسكنة في جمهورهم على الاتفاق؟

ولو كان له من السعة ما يتمكّن به من صلة رسول الله ﷺ، والإِنفاق عليه ونفعه بالمال، كما ادّعاه الجاهلون، لأغنى أباه ببعضه عن النداء على مائدة عبدالله بن جدعان^(٢) بأجرة على ذلك^(٣) بما يقيم به

(١) في أ: فضل منه إليهم، وفي ب: فضله إليهم.

(٢) في أ: لينتال.

(٣) (باجرة على ذلك) ليس في م.

رمقه، ويستر به عورته بين الناس، ولا يرتفع هو عن الخياطة وبيع الخُلُقَان^(١) بباب بيت الله الحرام إلى مخالطة وجوه التجار، ولكن غنيًّا به في الجاهلية عن تعليم الصبيان ومقاساة^(٢) الأطفال في ضرورته إلى ذلك لعدم ما يغنيه عنه ما وصفناه. وهذا دليل على ضلال الناصبة فيما ادَّعوه له من الإنفاق للمال، وبرهان يوضح عن كذبهم فيما أضافوه إلى النبي ﷺ من مدحه على الإنفاق.

فصل آخر

مع أنه لو ثبت لأبي بكر نفقة مال على ما ظنه الجهال لكان خلّو القرآن من مديح له على الإجماع وتواتر الأخبار، مع نزوله بالمدح على اليسير من ذوي الإنفاق، دليلاً على أنه لم يكن لوجه الله تعالى، وأنه يعتمد بالسمعة والرياء، وكان فيه ضرب من النفاق.

وإذا ثبت أن الله تعالى عدل كريم لا ينوّه بذكر اليسير من طاعاته، ويخفي الكثير، ولا يمدح الصغير، وهمل الكبير، ففي خلّو القرآن من ذكر إنفاق أبي بكر أو مدحه له بذكر الإنفاق على الشرط الذي وصفناه أوضح برهان على ما قدّمناه.

ثم يقال لهم: قد علمت الكافة أن نفقات الصحابة على رسول الله ﷺ إنما كانت في السلاح والكراع ومعونة الجهاد وصلات

(١) الخُلُقَان: جمع خلق، الثوب البالي. «الصحيح - خلق - ٤: ١٤٧٢».

(٢) المقاساة: المكابدة والمعالجة. «تاج العروس - قسا - ١٠: ٢٩٣».

فقراء المسلمين، وتزويد المرملين^(١)، ومعونة المساكين، ومواساة المهاجرين، وأن النبي صلى الله عليه وآله لم يسترفد^(٢) أحداً منهم ولا استوصله، ولا جعل عليه قسماً من مؤنته، ولا التمس منهم شيئاً لأهله وعشيرته، وقد حرّم الله تعالى عليه وعلى أهل بيته أكل الصدقات، وأسقط عن كافّتهم الأجر له على تبليغهم عن الله تعالى الرسالات، ونصب الحجج لهم وإقامة البيّنات، في دعائهم إلى الأعمال الصالحات، واستنقاذهم بلطفه من المهلكات، وإخراجهم بنور الحقّ عن الظلمات.

وكان صلى الله عليه وآله من أزهد الناس في الدنيا وزينتها، ولم يزل مخرجاً لما في يديه من مواريث آبائه، وما أفاء الله تعالى من الغنائم والأنفال، وجعله له خالصاً دون الناس إلى فقراء أصحابه، وذوي الخلّة من أتباعه حتّى استدان من المال^(٣) ما قضاه أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاته، وكان هو المنجز لعداته^(٤) فأبى وجهه مع ما وصفناه من حاله صلى الله عليه وآله لإنفاق أبي بكر على ما أدّعه، لولا أن الناصبة لاتأنف من الجهل ولا تستحيي من العناد؟!

(١) المرمّل: الذي نفذ زاده. «الصحيح - رمل - ٤: ١٧١٣».

(٢) الاسترفاد: الاستعانة. «مجمع البحرين - ردف - ٣: ٥٤».

(٣) في ب: الشرع بدل (المال).

(٤) تهذيب الآثار ١: ٦٠، فردوس الأخبار ٣: ٦١/٤١٧٠، شواهد التنزيل ١: ٣٧٣/٥١٥

و٥١٦، وأخرجه في كنز العمال ٧: ٢٤٩/١٨٧٨٢ عن ابن أبي شيبة وقال: رجاله ثقات.

فصل

مع أننا لا نجدهم يحيلون على وجه فيما يذكرونه من إنفاق أبي بكر، إلا على ما ادّعوه من ابتياعه بلال بن حمّامة^(١) من مواليه، وكانوا عزموا بعد الإيذان ليردّوه عنه إلى الكفر والطغيان.

وهذا أيضاً من دعاوهم الباطلة المتعرّية من الحجج والبرهان، وهو راجع في أصله إلى عائشة، وقد تقدّم من القول فيما ترويه وتضيفه إلى النبيّ ﷺ ما يغني عن الزيادة فيه والتكرار.

ولو ثبت على غاية أمانهم في الضلال لما كان مصحّحاً لروايتهم مدح أبي بكر عن النبيّ ﷺ، وإخباره بانتفاعه بنفقته عليه ومواساته بالمال، لأنّ بلاّلاً لم يكن ولد للنبيّ ﷺ، ولا أخاً ولا والدّاً، ولا قريباً ولا نسيباً، فيكون خلاصه من العذاب ببال أبي بكر نافعاً للنبيّ ﷺ، ولا مختصّاً به دون سائر أهل الإسلام.

ولو تعدّى ما خصّ بلاّلاً من الانتفاع ببال أبي بكر إلى النبيّ ﷺ، لموضع إيمانه برسالته، وإقراره بنبوته ولكونه في جملة أصحابه، لتعدّى ذلك إلى جبرئيل وميكائيل وإسرافيل وجميع ملائكة الله تعالى وأنبيائه وعباده الصالحين، لأنّ الإيذان برسول الله ﷺ يتضمّن الإيذان بجميع النبيّين والملائكة والمؤمنين والصّديقين والشّهداء

(١) هو بلال بن رباح، وحمّامة أمّه، مؤذن رسول الله ﷺ توفي بدمشق في الطاعون سنة (١٨) وقيل غير ذلك، أنظر ترجمته في رجال الكشي: ٧٩/٣٨، رجال الطوسي: ٤/٨، معجم رجال الحديث ٣: ٣٦٤، سير أعلام النبلاء ١: ٣٤٧.

والصالحين، وقد انكشف عن جهالات الناصبة وتجبرئهم في بدعهم، وضعف بصائرهم، وسخافة عقولهم، ومن الله نسأل التوفيق.

فصل

على أنَّ الثابت من الحديث في مدح النبيِّ ﷺ خديجة بنت خويلد رضي الله عنها دون أبي بكر، والظاهر المشهور من انتفاع النبيِّ ﷺ بالله، بها، يوضح عن صحته واختصاصها به دون من ادعى له بالبهتان، وقد اشترك في نقل الحديث الفريقان من الشيعة والحشوية، وجاء مستفيضاً عن عائشة بنت أبي بكر على البيان.

فروى عبدالله بن المبارك، عن مجالد^(١)، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، قالت: كان النبيُّ ﷺ إذا ذكر خديجة أحسن الثناء عليها، فقلت له يوماً: ما تذكر منها وقد أبدلك الله خيراً منها؟! فقال: «ما أبدلني الله خيراً منها، صدقتني إذ كذّبي الناس، وواستني بهاها إذ حرمني الناس، ورزقني الله الولد منها ولم يرزقني من غيرها»^(٢)

وهذا يدلّ على بطلان حديثها في مدح أبي بكر بالمواساة، ويوجب تخصيصها بذلك دونه، ويوضح عن بطلان ما تدّعيه الناصبة أيضاً من

(١) في ب، ح، م: مجاهد، وهو تصحيف صوابه ما في المتن من نسخة المصادر، وانظر ترجمة مجالد بن سعيد في طبقات ابن سعد ٦: ٢٤٣، تهذيب التهذيب ١٠: ٣٩، سير أعلام النبلاء ٦: ٢٨٤.

(٢) مسند أحمد بن حنبل ٦: ١١٧ عن شيخه علي بن إسحاق، عن ابن المبارك؛ سير أعلام النبلاء ٢: ١١٧، كنز العمال ١٢: ١٣٢.

سبق أبي بكر جماعة الأئمة إلى الإسلام، إذ فيه شهادة من
الرسول ﷺ بتقدّم إيمان خديجة رضى الله عنها على سائر الناس.

مسألة أخرى

فإن قالوا: فما تصنعون في الخبر المروي عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»^(١)؟
أليس هذا نصّ منه على إمامتهما، وإيجاب على الأمة جميعاً فرض طاعتها، وفي ذلك أدلّ دليل على طهارتهما وصوابهما فيما صنعاه من التقدّم على أمير المؤمنين، وصحة خلافتها؟!

جواب

قيل لهم: هذا حديث موضوع، والخلل في سنده مشهور، والتناقض في معناه ظاهر، وحاله في متضمّنه لائحة للمعتبر الناظر.
فأمّا خلل إسناده: فإنه مُعزى إلى عبد الملك بن عمير^(٢)، عن

(١) مسند أحمد بن حنبل ٥: ٣٨٢ و ٣٨٥ و ٣٩٩ و ٤٠٢، سنن ابن ماجه ١: ٩٧/٣٧، سنن الترمذي ٥: ٣٦٦٢/٦٠٩، مستدرک الحاكم ٣: ٧٥. مصابيح السنة ٤: ٤٧٤٢/١٦٢ و ٤٨٨٩/٢١٨.

(٢) قال الشيخ الطوسي في تلخيص الشافي ٣: ٣٣: كان فاسقاً جريئاً على الله، وهو الذي قتل عبدالله بن يقطر رسول الحسين بن عليّ إلى مسلم بن عقيل... وكان مروانياً. ←

ربيعي بن حراش، ثم من بعده تارة يعزى إلى حذيفة بن اليمان، وتارة إلى حفصة بنت عمر بن الخطاب.

فأمّا عبدالمملك بن عمير فمن أبناء الشام، وأجلاف محاري أمير المؤمنين عليه السلام، المشتهرين بالنصب والعداوة له ولعترته، ولم يزل يتقرب إلى بني أمية بتوليد الأخبار الكاذبة في أبي بكر وعمر، والطعن في أمير المؤمنين عليه السلام حتى قلّده القضاء، وكان يقبل فيه الرشا، ويحكم بالجور والعدوان، وكان متجاهراً بالفجور والعبث بالنساء، فمن ذلك أن الوليد بن سريع خاصم أخته كلثم بنت سريع إليه في أموال وعقار، وكانت كلثم من أحسن نساء وقتها وأجملهن فأعجبته، فوجه القضاء على أخيها تقريباً إليها، وطمعاً فيها، فظهر ذلك واستفاض عنه، فقال فيه هذيل الأشجعي^(١):

أتاه وليد بالشهود يقودهم على ما دعى من صامت المال والخول
يسوق إليه كلثماً وكلامها شفاء من الداء المخامر والخبل
فما برحت تومي إليه بطرفها وتومض^(٢) أحياناً إذا خصمها غفل

→ وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث جداً مع قلّة روايته، وذكر إسحاق الكوسج عن أحمد أنه ضعفه جداً. أنظر ترجمته في الجرح والتعديل ٥: ٣٦٠، تهذيب التهذيب ٦: ٤١١، سير أعلام النبلاء ٥: ٤٣٨.

(١) هو هذيل بن عبدالله بن سالم بن هلال الأشجعي، شاعر كوفي معروف، وله هجاء في ثلاثة من قضاة الكوفة: عبدالمملك بن عمير، الشعبي، ابن أبي ليلى. أنظر جمهرة أنساب العرب: ٢٤٩، الأعلام للزركلي ٩: ٧٢.

(٢) أو مضت المرأة: سارقت النظر. «الصحاح - ومض - ٣: ١١١٣».

وكان لها دَلٌّ وعَيْنٌ كحيلةٌ فأدلت بحسن الدَلِّ منها وبالكَحَلِ
فأفتنت القبطيَّ حتَّى قضى لها بغير قضاء الله في المال والطَّوْلِ
فلو كان مَنْ في القصر يعلم علمه لما استعمل القبطيَّ فينا على عَمَلٍ
له حين يقضي للنساء تَخَاوُسٌ^(١) وكان وما منه التَخَاوُسُ والمَحَوْلُ
إذا ذات دَلٌّ كلمته بحاجة فهمٌ بأن يقضي تَنَحُّنٌ أو سَعْلُ
وبرق عينيه ولاك لسانه يرى كلَّ شيءٍ مما خلا سخطها خَبَلٌ^(٢)
ثم الذي عزاه إليه هورِيعي بن حِرَاش عند أصحاب الحديث من
المعدودين في جملة الروافض المستهزين على أبي بكر وعمر^(٣)، وإضافته
إليه - مع ما وصفناه - ظاهرة البطلان، مع أنَّ المشهور عن حذيفة بن
اليمان في أصحاب العقبة يضادُّ روايته هذا الحديث عنه.
وأما روايته عن حفصة بنت عمر بن الخطاب فهي من البرهان
على فساد، ووجوب سقوطه في باب الحجاج، لأنَّ حفصة متَّهمة فيما
ترويه من فضل أبيها وصاحبه، ومعروفة بعداوتها لأُمير المؤمنين عليه السلام،
وتظاهرها ببغضه وسبِّه والإغراء به، والانحطاط في هوى أختها عائشة
بنت أبي بكر في حربه والتأليب عليه، ثم لاجترارها بما يتضمَّنُه أفضل
وجوه النفع إليهما به، وقد سلف^(٤) كتاب في هذا المعنى ما يستغنى به

(١) تَخَاوُسٌ: غَضٌّ من بصره شيئاً، وهو في كلِّ ذلك يحدِّق النظر كأنه يقوم سهماً. «لسان
العرب - خوص ٧: ٣١».

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٧: ٦٢.

(٣) انظر تاريخ بغداد ٨: ٤٣٣.

(٤) زاد في ب: منّا.

عن الإطالة في هذا المقام، والله وليّ التوفيق^(١).

فصل

على أنه لو ثبت هذا الحديث عن النبيّ ﷺ لأوجب عصمة أبي بكر وعمر من الآثام، وقضى لهما بالكمال، ونفى السهو والغلط عنها على كلّ حال، وذلك أنّ فرض الاقتداء بهما يوجب صواب الفاعل له عند الله تعالى، وأنّ علمه في ذلك واقع موقع الرضا، فلو لم يكونا معصومين من الخطأ ولا يؤمن منهما وقوعه، كان المقتدي بهما فيه ضالاً عن الصراط، وموقعاً من الفعل ما ليس بصواب عند الله تعالى، ولا موافق لرضاه، كما أنّ الله تعالى لما فرض طاعة نبيّه ﷺ، وأمر بالاق্তداء به، كما أمره بالاق্তداء بمن تقدّم من أنبيائه عليهم السلام، حيث يقول: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾^(٢) أوجب عصمته ﷺ كما أوجب عصمة من تقدّم من الأنبياء عليه السلام، ولم يجز في حكمته فرض الاقتداء بمن ذكرناه مع ارتفاع العصمة منهم لما بيّناه.

وفي الإجماع أنّ أبا بكر وعمر لم يكونا معصومين عن الخطأ، وإقرارهما على أنفسهما بذلك أظهر حجة على اختلاق الخبر وفساده كما ذكرناه.

(١) أنظر الشافي ٢: ٣٠٦ - ٣١١، تلخيص الشافي ٣: ٣٢، الصراط المستقيم ٣: ١٤٤ -

١٤٦.

(٢) سورة الأنعام ٦: ٩٠.

فصل آخر

مع أن التباين بين أبي بكر وعمر في كثير من الأحكام يمنع من فرض الاقتداء بهما على كل حال، لاستحالة اتباعهما فيما اختلفا فيه، وجوب خلاف أحدهما في وفاق صاحبه، وخلاف صاحبه في اتباعه. وقد ثبت أن الله تعالى لا يكلف عباده المحال، ولا يشرع ذلك منه صلى الله عليه وآله، وإذا بطل وجوب الاقتداء بهما في العموم لما بيناه، لم يبق - إن سلم الحديث - إلا وجوبه في الخصوص، وذلك غير موجب للفضل فيهما، ولا مانع من ضلأهما ونقصهما، وهو حاصل في مثل ذلك من أهل الكتاب، ولوفاق المسلمين لهم في خاص من الأقوال مع كفرهم وضلأهم بالإجماع، فبان بما وصفناه سقوط الحديث وفساد معانيه على ما قدمناه.

فصل آخر

على أن أصحاب الحديث قد روه بلفظين مختلفين، على وجهين من الإعراب متباينين: أحدهما الخفض، وقد سلف قولنا بما بيناه، والآخر النصب، وله معنى غير ما ذهب إليه أهل الخلاف. وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما دعا الأئمة إلى التمسك بكتاب الله تعالى، وبعتريته عليه وعليهم السلام، حيث يقول: «إني مخلف فيكم الثقلين، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض»^(١)، وكان عالماً بما أوحى الله تعالى إليه، أن أول

(١) حديث الثقلين من الأحاديث الصحيحة المتواترة، تنتهي سلسلة أسانيده إلى جماعة من

ناقض لأمره في ذلك وعادل عنه هذان الرجلان، فأراد عليه السلام تأكيد الحجّة عليهما، بتخصيصهما بالأمر باتباع الكتاب والعترة بعد عمومهما به، ودخولهما في جملة المخاطبين من سائر الناس، فناداهما على التخصيص لما قدّمناه من التوكيد في الحجّة عليهما، فقال: «اقتدوا باللذين من بعدي، أبا بكر وعمر» وكانا هما المنادين بالاتباع دون أن يكون النداء إليهما على ما شرحناه.

وليس بمنكر أن يبتدىء بالأمر بلفظ الجمع للأثنين، أو بلفظ الاثنين للجمع اتّساعاً، كما يعبر عن الواحد وليس فيه من معاني الجمع قليل ولا كثير بلفظ الاثنين أو الجمع؛ قال الله عزّ وجلّ: ﴿هَٰذَا خِطْمَانِ اتَّخِصُّوا فِي رَبِّهِمْ﴾^(١).

وقال ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَضِمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ - إِلَى قَوْلِهِ - خِطْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾^(٢).

وإذا كان الأمر على ما وصفناه فقد سقط ما تعلّق به الناصبة من الحديث، ولم يبق فيه شبهة، والحمد لله.

→ أجلة الصحابة، رواه في صحيح مسلم ٤: ٣٦/١٨٨٣ و ٣٧، سنن الترمذي ٥:

٣٧٨٦/٦٦٢ و ٣٧٨٨/٦٦٣، سنن الدارمي ٢: ٤٣١، سنن البيهقي ٢: ١٤٨ و ٧: ٣٠

و ١٠: ١١٤، مسند أحمد ٣: ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩، و ٤: ٣٦٦ و ٣٧١، مستدرک الحاكم

٣: ١٠٩ و ١٤٨.

(١) سورة الحجّ ٢٢: ١٩.

(٢) سورة ص ٣٨: ٢١، ٢٢.

سؤال

فإن قالوا: فإننا نجد الأمة قد وصفت أبا بكر بالصدّيق، ونعتت عمر بالفاروق، ووسمت عثمان بذي النورين، وشاع ذلك فيهم واستفاض حتّى لم يَخَفَ على أحد من الناس، وهذا من أوضح الدليل على أن القوم من أهل الثواب، وأنهم كانوا في أمرهم على محض الحق والصواب، ولو لم يكونوا كذلك لما شاع هذا المدح وذاع.

جواب

قيل لهم: لا معتبر لانتشار الصفات، ولا يعتمد ذلك عاقل على حال، لأنّه قد يوصف بالمدح بها من لا يستحقّ ذلك للعصبية والضلال، كما يوصف بذلك مَنْ يستحقّه^(١) بصحيح الاعتبار، لا سيّما الدولة والمملكة في استفاضة ذلك من أوكد الأسباب، وإن لم يكن ثابتاً بحجّة تظهر أو بيان.

ألا ترى أن نعت الأصنام بالألوهية قد كان مستفيضاً في

(١) في أ: كما ينفق في المدح بها غير المستحق.

الجاهلية قبل الإسلام، وإن كنا نعلم بطلانه، ووجود من يعتقد خلافه في تلك الأزمان، وأن الوصف بالربوبية قد شاع فيما سلف لكثير من ملوك الزمان مع ثبوت خلاف أهل الحق وتيقنهم^(١) في ترك إظهار الخلاف.

وقد استفاض من أوصاف ملوك بني العباس ما يقتضي جليل المدحة، كما شاع وانتشر لمنازعيهم في الإمامة الطالبين مثل ذلك حتى صاروا فيه على حد سواء، ولم يجب بذلك اجتماع الفريقين في الصواب، ولا اتفاقهم في الاستحقاق.

وكان وصف أبي جعفر بالمنصور كوصف محمد بن عبد الله بن الحسن بالمهدي، ووصف القائم بعد أبي جعفر المنصور بالمهدي، وابنه بالهادي، وابن ابنه بالرشيد كوصف من ذكرناه من الطبقة الأخرى بالناصر والهادي والرشيد والمنصور أيضاً والمعز والعزیز.

وإذا كانت الاستفاضة في أوصاف من سميناه على طريقة واحدة استحال انتظام الحق لجميعها، لما يدخل ذلك من الخلل، ويلحقه من التناقض، وبطل ما تعلق به الخصوم في تسمية العامة المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام كل ما يفيد المدحة لهم في الدين، ولم يجب باشتهاره ثبوت إمامتهم على اليقين.

ثم يقال للمعتزلة والخوارج وأهل العدل والمرجئة وعقلاء أصحاب الحديث: أنتم تعلمون أنه قد شاع لمعاوية بن أبي سفيان

(١) في ب، ح، م: ونفيهم، والظاهر أنها تصحيف: ونقيتهم.

واستفاض أنّه (خال المؤمنين) و(كاتب وحي ربّ العالمين) كما شاع
واستفاض لأبي بكر أنّه (صديق) ولعمر أنّه (فاروق) ولم يجب بذلك
عندكم أن يكون خال المؤمنين على التحقيق، ولا مستحقاً لكتابة الوحي
والتنزيل.

فما أنكرتم أن يكون الشائع لأبي بكر وعمر ممّا ذكرتموه لا يجب
لهما به حقّ في الدين؟! وهذا ممّا لا فرق لهم فيه.

فصل

ثمّ يقال للمعتزلة: ليس يمكنكم دفاع ما قد شاع لكم من لقبكم
بالقدريّة، كما شاع من لقب أصحاب المخلوق بالجبر، والمحكمة
بالخارجية، وشيعة عليّ عليه السلام بالرافضة، وأصحاب الحديث بالحشويّة، ولم
يجب بذلك عندكم ولا عند فريق ممّن سمّيناه استحقاقهم الشائع ممّا
وصفناه، ولا خروجهم به من الدين كما ذكرناه، فما أنكرتم أن يكون
المشتهر في العامّة لأبي بكر وعمر من لفظ المدّحة لا يوجب لهما فضلاً،
ولا يخرجهما عن نقص، وذلك ممّا لا تجدون إلى دفعه^(١) سبيلاً .

(١) في أ: والآ فلهما فضلاً، وذلك ما لا يجدون إليه بدل (وذلك ممّا... دفعه).

سؤال

فإن قالوا: ما أنكرتم أن يكون العقد لأبي بكر وعمر الإمامة، وتقدمهما على الكافة في الرئاسة، يدلّ على فضلها في الإسلام، وعلوّهما في الديانة، وإن كنّا لا نحيط علماً بذلك الفضل، ولم يتّصل بنا من جهة الأثر والنقل.

وذلك أنّهما لم يكونا من أشرف القوم نسباً فيدعو ذلك إلى تقديمهما، لأنّ بني عبد مناف أشرف منها، ولا كانا من أكثرهم مالاً، فيقطع العاقدون لهما في نيل أموالهما، ولا كانا أعزّهم عشيرة فيخافون عشيرتهما.

فلم يبق إلّا أن المقدّمين لهما على أمير المؤمنين عليه السلام والعبّاس بن عبد المطلب وسائر المهاجرين والأنصار إنّما قدّموها لفضل عرفوه لهما، وإلّا فما السبب الموجب لاتباع العقلاء المخلصين لأمرهما، ونصبهما إمامين لجماعتهم ورئيسين لكافتهم لولا الذي ادّعيناه؟

جواب

قيل لهم: لو كان للرجلين فضل حسب ما ادّعيتموه، وكان ذلك

معروفاً عند أهل زمانها كما ذكرتموه، لوجب أن تأتي به الأخبار وترويه نقلة السير والآثار، بل وجب أن يظهر على حدٍّ يوجب علم اليقين والاضطرار، ويزيل الريب فيه حتّى لا يختلف في صحّته اثنان، لأنّ جميع الدواعي إلى انتشار فضائل الرجال متوفّرة في نقل ما كان لهذين الرجلين ممّا يقتضي التعظيم، لمن وجدلها، والإخبار بها.

ألا ترى أنّها كانا أميري الناس، وحصلت لهما القدرة على الكافّة والسلطان، وكان المظهر لولايتها في زمانها ومن بعد إلى هذه الحال هو الظاهر على عدوّه، المتوصّل به إلى ما يصلح به الأحوال، والمُظهر لعداوتها مهدور الدم، أو خائف مطرود عن البلاد، والمظنون به من الإفصاح ببغضها مبعد عن الدنيا، مستخفّ باعتقاده عند الجمهور، متوقّع منهم ما يخافه ويحذره، حتّى صار القتل مسنوناً لمن أظهر ولاية أمير المؤمنين عليه السلام، وإن كان مُظهراً لمحبة أبي بكر وعمر، متديناً بها على الاعتقاد، وحتّى جعل بنو أميّة الامتحان بالبراءة من أمير المؤمنين عليه السلام طريقاً إلى استبراء الناس في اعتقاد إمامة من تقدّمه، وكلّ من امتنع من البراءة حكموا عليه بعداوة الشيخين، والبراءة من عثمان، ومن تبرأ من أمير المؤمنين عليه السلام حكموا له باعتقاد السنّة، وولاية أبي بكر وعمر وعثمان.

ونال أكثر أهل الدنيا ممّا تمنّوه منها^(١) من القضاء والشهادات

والإمارات، وحازوا الأموال، وقربت منازلهم من خلفاء بني أمية وبني العباس بالعصبية لأبي بكر وعمر وعثمان، والدعاء إلى إمامتهم، والتفضيل لهم على كافة الصحابة، والتخرص بما يضيفونه إليهم من الفضل الذي يُمنع بالقرآن، ويُنفى بالسنة، ويستحيل في العقول، ويظهر فسادَه بيسير الاعتبار.

وإذا كان الأمر على ما وصفناه، ولم يمكن لعادل رفع ما بيناه وشرحناه، بطل أن يكون العلم بفضل الرجلين والثالث أيضاً على الحد الذي ذكرناه، مما يزول معه الإرتياب لتوفير الدواعي^(١) على موجبهِ لو كان، بل لم يقدر الخصم على ادعاء شيء في هذا الباب أقوى عنده مما حكيناه عنهم فيما سلف من هذا الكتاب، وأوضحنا عن وهن التعلق به وكشفناه، وبان بذلك جهل الناصبة فيما ادَّعوه لها من الفضل المجهول على ما توهموه، كما وضع به فساد مقالهم فيما تعلقوا به من ذلك في تأويل المسطور، وتخرصوه من الخبر المفتعل الموضوع، والمنة لله تعالى.

فصل

ثم يقال لهم: قد سبرنا أحوال المتقدمين على أمير المؤمنين عليه السلام، فيما يقتضي لهم فضلاً يوجب تقدّمهم، فلم نجده على شيء من الوجوه، وذلك أن خصال الفضل معروفة، ووجوهه ظاهرة مشهورة، وهي: السبق

(١) في أ: الرواة بدل (الدواعي).

إلى الإسلام، والجهاد بين يدي رسول الله ﷺ، والعلم بالدين، والإنفاق في سبيل الله جلّ اسمه، والزهد في الدنيا.

أمّا السبق إلى الإسلام: فقد تقدّم أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر باتّفاق العلماء وإجماع الفقهاء^(١)، وإن كان بعض أعدائه يزعم أنّه لم يكن على يقين، وإنّا كان منه لصغر سنّه على جهة التعليم، وقد تقدّمه أيضاً بعد أمير المؤمنين عليه السلام زيد وجعفر وخبّاب رضي الله عنهم وغيرهم من المهاجرين، وجاء بذلك الثبت في الحديث.

فروى سالم بن أبي الجعد، عن محمّد بن سعد بن أبي وقاص أنّه قال لأبيه سعد: كان أبو بكر أولكم إسلاماً؟

قال: لا، قد أسلم قبله أكثر من خمسين رجلاً^(٢).

فأمّا عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، فإنّه لا يشتهر على أحد من أهل العلم أنّهما ينزلان عن مرتبة التقدّم على السابقين، وأنّهما لم يكونا من الأوّلين في الإسلام، وقد تقدّمهما جماعة من المسلمين.

(١) في أ: الأئمة بدل (الفقهاء).

قال الحاكم النيسابوري في معرفة علوم الحديث: ٢٢: لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أنّ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أولهم إسلاماً. وحديث أنّ عليّاً عليه السلام أولهم إسلاماً مروي في مصادر معتبرة كثيرة وبطرق ومتون شتى.

فرواه الترمذي في صحيحه ٥: ٦٤٠ / ٣٧٢٨، والحاكم في مستدركه على الصحيحين ٣: ١٣٦، ١٨٣، ٤٦٥، وأبو نعيم في حلية الأولياء ١: ٦٥، ٦٦، والخطيب في تاريخ بغداد ٤: ١٨ و٢٣٣.

(٢) تاريخ الطبري ٢: ٢١٥، الإعلام بحقيقة إسلام أمير المؤمنين عليه السلام: ٤٠٩.

وأما الجهاد: فإنه لا قدم لأحدهم فيه، فلا يمكن لعاقل دعوى ذلك على شيء من الوجوه، وقد ذكر الناس من كان منه ذلك سواهم، فلم يذكرهم أحد، ولا تجاسر على القول بأنهم بارزوا وقتاً من الأوقات قرناً، ولا سفكوا لمشرك دمًا، ولا جرحوا في الحرب كافرين، ولا نازلوا من القوم إنساناً، فالريب في هذا الباب معدوم، والعلم بما ذكرناه حاصل موجود.

وأما العلم بالدين: فقد ظهر من عجزهم فيه، ونقصهم عن مرتبة أهل العلم في الضرورة إلى غيرهم من الفقهاء، في أحوال إماراتهم ما أغنى عن نصب الدلائل عليه.

وقد كان رسول الله ﷺ حكم للجماعة من أصحابه بأحكام فيه، فما حكم لأحد من الثلاثة بشيء منه، فقال ﷺ: «أقرأكم أبي، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ، وأفرضكم زيد، وأقضاكم علي»^(١). فكان ﷺ نا حلاً لكل من سمّيناه سهماً من العلم، وجامعاً سائرهم لأمر المؤمنين عليه السلام، بما حكم له بالقضاء الذي يحتاج صاحبه إلى جميع ما سمّاه من العلوم، وأخرج أبا بكر وعمر وعثمان من ذلك كله، ولم يجعل لهم فيه حظاً كما ذكرناه، وهذا مما لا إشكال فيه على ذوي العقول.

وأما الإنفاق: فقد قلنا فيما تقدّم فيه قولاً يُغني عن إعادته

(١) سنن الترمذي ٥: ٦٦٤/٣٧٩٠ و ٣٧٩١، سنن ابن ماجه ١: ١٥٤/٥٥، مسند أحمد

٣: ٢٨١، مصابيح السنة ٤: ٤٧٨٧/١٧٩، مستدرک الحاكم ٣: ٤٢٢.

ها هنا، وعمر بن الخطاب من بين الثلاثة صفر منه بالاتفاق، أما عثمان فقد كان له ذلك، وإن كان بلافضل، فإن خلو القرآن من مديح له على ما كان منه، دليل على أنه لا فضل له فيه، ولو حصل له به قسط من الفضل لكان كسهم غيره من المنفقين الذين لم يجب لهم التقدم بذلك في إمامة المسلمين.

وأما الزهد في الدنيا: فقد قضى بتعزية الثلاثة منه مثابرتهم على الإمارة، ومضاربتهم الأنصار على الرئاسة، ومسابقتهم إلى الحيلة في التظاهر باسم الإمامة، وتركوا رسول الله ﷺ مسجى بين أظهرهم، لم يقضوا له بذلك في مصابه حقاً، ولا حضروا له غسلًا وتجهيزاً، ولا صلاة ولا تشييعاً ولا دفناً، وتوفروا على مخاصمة من سبقهم إلى السقيفة طمعاً في العاجل، وزهداً في الآجل، وسعيّاً في حوز الشهوات، وتناولاً للذات، وتطاولاً على الناس بالرتاسات، ولم يخرجها الأول منهم عن نفسه حتى أيقن بهلاكه، فجعلها حينئذ في صاحبه ضناً بها على سائر الناس، وغبطة لهم.

وكان من أمر الثاني في الشورى ما أوجب تحقّقه بها بعد وفاته، وتحمل من أوزارها ما كان غنياً عنه لو سنحت بها نفسه إلى مستحقّها، وظهر بعده من الثالث ما استحلّ به أصحاب رسول الله ﷺ دمه، من إطراح الدين، والانقطاع إلى الدنيا، وقضاء الذمامات بأموال الله تبارك وتعالى، وتقليد الفجار من بني أمية ومروان رقاب أهل الأديان، ولما طولب بنزعها عنه ليقوم بها من سلك طرق الدين، امتنع من ذلك

حباً للدين، وتأكد طمعه فيها، إلى أن سفك القوم دمه على الاستحلال له، ورفع الحظر والتحريم.
ثم فأي زهد حصل لهم مع ما وصفناه، وأي شبهة تبقى على مخالف في خروجهم عن خصال الفضل كلها مع ما ذكرناه، لولا أن العصبية ترين على القلوب؟!

فصل

وأما سؤالهم عن علة تقديم الناس لهم مع ما ذكره من أحوالهم في النزول عن الشرف، وقلة العشيرة والمال، فلذلك غير علة:
إحداها: أنهم قصدوا إلى من ليس بأشرفهم فقدّموه، ليكون ذلك ذريعة إلى نيل جماعاتهم الإمامة، مع اختلافهم في منازل الشرف، ولا يمنع أحداً منهم انحطاطه عن أعلى الرتب في النسب من التقدم إلى من هو أشرف منه، ولو حصروها في أعلى القوم نسباً وأكرمهم حساباً لاختصت بفريق، وحصل الباقي منها أصفاراً، ثم لو جعلوها فيمن كان غيره أكثر منه مالاً لطمع الفقراء كلهم بذلك فيها، وتقديرهم حوز الأفعال، ولم يحصروها في أعزهم عشيرة مخافة أن يتغير عليهم، فلا يتمكنون من إخراجها منه، ولا تمتنع عنهم^(١) بعشيرته فلا يبلغون منه المراد.

(١) في أ، ب، ح: ويفقرهم، بدل: (ولا تمتنع عنهم).

والثانية: أَنَّ الذي قَدَّموه كان متعَرِّياً مِمَّا أوجب عندهم تأخيره^(١)، فلم يَكْ على حال من الفضل يبعث على الحسد، فيحول ذلك بينه وبين التقديم.

والثالثة: أَنَّ الأكثر كانوا إلى الرجل أسكن منهم إلى غيره، لُبُعِدِه عن عداوتهم، وخروجه عن آصارهم، بوتر من وَتَرَهُم في الدين.
والرابعة: ملائمة العاقدین للمعقود له في الباطن، واجتماعهم على السرِّ من أمرهم والظاهر، فتشابهت لذلك منهم القلوب.

والخامسة: استحكام طمع الأتباع في النيل من المتقدمين مراداتهم في الرئاسة، والسيرة فيهم بما يؤثره من الأحكام المخالفة للمفترضات والمسئونات، والتجاوز لهم عن العثرات والزلات، وهذا أيضاً من الأسباب الداعية إلى إخراج الحق عن أهله بلا اختلاف.

والسادسة: الاتفاق الذي لا يرجع فيه إلى أصل ثابت ولا نتيجة نظر، وقد جرت به العادات، وقضت بوجود أمثاله الشهادات. ألا ترى إلى اجتماع أهل الجاهلية على عبادة الأوثان، وهي جمادات لا تنفع أحداً ولا تضره، ولا تجلب إليه خيراً ولا تدفع عنه شراً، مع انصرافهم عن عبادة الله الذي خلقهم، وأراهم في أنفسهم وغيرهم الآيات.

وكذلك كانت حال مَنْ تقدَّمهم في عبادة الأصنام^(٢)، مع تفرع

(١) في ب، ح، م زيادة: من أخرجه.

(٢) في ب، ح، م: الأصنام وعبادتها بدل (عبادة الأصنام).

الأنبياء لهم وتوبيخ الحكماء.

وكذلك كانت حال قوم موسى عليه السلام حين خالفوا نبيهم في عبادة العجل واتبعوا السامري، فتركوا^(١) هارون نبي الله، ولم يصغوا إلى وعظه، ولا التفتوا إلى قوله، ولا آعتنوا بحجته، ولم يكن السامري أكثر القوم مالاً، ولا أشرفهم نسباً، ولا أعزهم عشيرة.

وقد اتبع كثير من العرب مسيلمة الكذاب، مع ظهور نقصه وعجزه وحقاقته، واشتهار كذبه وسخفه، وتركوا رسول الله ﷺ مع ظهور فضله وكمال عقله، واشتهار صدقه فيهم، وأمانته، وشرف أصله وكرم فرعه، وبرهان أمره ووضوح حجته وعجيب آياته، ولم يك مسيلمة أعزهم عشيرة، ولا أكثرهم مالاً، ولا أشرفهم نسباً، بل كان بالضد من هذه الصفات كلها، ولم يمنع ذلك من الضلال به، وتقديم أتباعه له، وارتداد جماعة ممن كان قد أسلم عن دينه واللحوق به.

وقد ظهر من اتباع الجمهور لأراذل الناس وانصرافهم عن أفاضلهم على مرور^(٢) الأوقات ما لا يمكن دفعه، ولم يك ذلك لعز عشيرة، ولا لشرف نسب، ولا كثرة مال، بل كان بتمام حيلة وجِد في الدنيا واتفاق، حتى ساست النساء الرجال، وتقدم الأطفال على العقلاء، واسترق العبيد الأحرار، واستعبد الأوضاع الأشراف، وحكم الجهال على العلماء.

(١) في أ: فشكوا بدل (فتركوا).

(٢) في ب زيادة: الايام و.

وقد قال الله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمَجْرِمِينَ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾^(٢).

وكان الجمهور في زمان أكثر الأنبياء أتباع المجرمين، فضل بهم أكثر أمهم وغيروا شرائعهم، وصدّوا عن سبيلهم، ودعوا إلى غير دينهم، ولم يدعهم إلى ذلك شرف المضلّين، ولا عزّهم في عشائهم، ولا كثرة أموالهم، وإنّا دعاهم إليه ما ذكرناه من الداعي إلى تقديم من سمّيناه.

ولو ذهبنا إلى تتبع هذا المعنى وتعداد من حصل له وشرح الأمر فيه، لطال الخطاب، وفي الجملة أنّ الأغلب في حصول الدنيا لأهلها، والأكثر فيها تمام الرئاسة لأهل الجهل، والمعهود في ملكها والغلبة عليها لأهل الضلال والكفر، وإنّا يخرج عن هذا العهد إلى أهل الإيمان وذوي الفضل والكمال في النادر الشاذّ، ومن دفع ما وصفناه، وأنكر ما شرحناه، كان جاهلاً أو مرتكباً للعناد.

فصل

ثمّ يقال لهم: لسنا ننكر أنّ تقديم المفضول على الفاضل مخالف لأحكام العقول، وأنّ سياسة الناقص الكامل من الحكم المعكوس

(١) سورة الفرقان ٢٥: ٣١.

(٢) سورة الأنعام ٦: ١١٢.

المرذول، لكنّه غير بدع عند أهل الضلال، ولا عجب من اختيارهم فيما سلف من الأزمان والأحوال، وأنّ تقديم تيم وعدّيّ على بني هاشم وعبد مناف إنّما هو كتقديم العبيد على السادات، وتغلّب أبي بكر بن أبي قحافة على مقام رسول الله ﷺ، ودفع أخيه ووصيّيه وصهره ووزيره ووارثه وخليفته في أهله وأحبّ الخلق إلى الله تعالى وإليه لعجيب، تكاد النفوس منه تذوب، لكنّا إذا وكلنا الأمر إلى ما قدّمناه من ذكر أمثاله في البدائع من الأمور فيما سلف، سلّت لذلك القلوب.

وقد قال الشاعر:

أجاء نبيّ الحقّ من آل هاشم	لتملك تيم دونهم عقدة الأمر؟!
وتصرف عن قوم بهم تمّ أمرها	ويملكها بالصفّر منهم أبو بكر
أفي حكم من هذا فنعرف حكمه	لقد صار عرف الدين نكراً إلى نكر ^(١) !
وقال أيضاً رحمه الله:	

أترى صهاكاً وابنها وابن ابنها	وأبا قحافة آكل الذبّان
كانوا يرون، وفي الأمور عجائب	يأتي بهنّ تصرّف الأزمان
أنّ الخلافة من وراثة هاشم	فيهم تصير وهيبة السلطان ^(٢)

(١) الصراط المستقيم ٢: ٣٠٦، قال: من أحسن ما روته العباسيّة من شعر أبيها السيّد الحميريّ. وذكر الأبيات.

(٢) ديوان السيّد الحميريّ: ٧٩٢.

فصل

إعلموا - رحمكم الله - أنه لولا ما اتَّفَق لهؤلاء الثلاثة من التقدُّم على آل محمد عليهم السلام، والتسلُّط على الخلق بسلطانهم، والتروُّس بالغطرسة عليهم، لما سلَّ بين المسلمين سيفان، ولا اختلف في الشريعة اثنان، ولا استحلَّ أتباع الجمل وأهل الشام والنهروان دماء أهل الإيَّمان، ولا سُفِكَ دم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام جهلاً على التديّن به والاستحلال، ولا قُتِلَ الحَسَنان عليهما السلام، ولا استحلَّت حرَمات العِرة وأريقَت دماؤهم، كما يستباح ذلك من أهل الرِّدة عن الإسلام. لكنَّهم أَصْلَوْا ذلك بدفعهم عليّاً أمير المؤمنين عليه السلام، عن مقامه، وسنَّوه باستخفافهم بحقِّه، وأوجبوه باستهانتهم بأمره، وسهَّلوه بوضعهم من قدره، وسجَّلوه بحطِّهم له عن محلِّه، وأباحوه بما أظهرُوا من عداوته ومقته، فباءوا لذلك بإثمه، وتحملُوا أوزاره وأوزار مَنْ ضلَّ بهم عن الحقِّ بأسره، كما قال الله تعالى: ﴿وَلِيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْئَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْعُرُونَ﴾^(١).

ولقد أحسن شاعر آل محمد عليهم السلام في جملة ما فصلناه في هذا المقام حيث يقول:

تبیت النشاوی من أُمیّة نُوماً وفي الطفّ قتلى ما ینام حمیمها
وما ضیع الإسلام إلاّ عصابةً تأمر نوكاها^(١) فدام نعیما
فأضحت قناة الدين في كفّ ظالمٍ إذا اعوجّ منها جانب لا یقیمها^(٢)
وقال الآخر في ذلك:

لعمري لئن جارت أُمیّة واعتدت لأوّل من سنّ الضلالة أجورُ
وقال الكميت بن زيد رحمه الله وقد ذكر مقتل الحسين عليه السلام:

یصیب به الرامون عن قوس وترهم^(٣)
فيا آخرأ یبدي^(٤) له الغيّ أوّل^(٥)
وقد أثبت في هذا الكتاب - والله المحمود - جميع ما يتعلّق به
أهل الخلاف في إمامة أئمتهم من تأويل القرآن والإجماع، والعمد لهم في
الأخبار على ما يتفقون عليه من الإجماع دون ما يختلفون فيه، لشذوذه
ودخوله في باب الهذيان، وبيّنت عن وجوه ذلك بواضح البيان، وكشفت
عن الحقيقة فيه بجليّ البرهان.

(١) أي الحمقى. أنظر الصحاح ٤: ١٦١٢ - نوك - .

(٢) أمالي المرتضى ١: ١١٨، مقتل الحسين للخوارزمي ٢: ١٩١، معجم البلدان ٤: ٣٦،
والأبيات لأبي دهب الجمحي.

(٣) في ح نسخة بدل وفي المصدرين: غيرهم.

(٤) في شرح الهاشميات: سدّى. وفي الأغاني: أسدى. وهو الأنسب.

(٥) شرح هاشميات الكميت لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي: ١٦٨، الأغاني ١٧:

وأنا - بمشيئته وعونه تعالى - أُفرد فيما تعتمده الشيعة في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من آيات القرآن المحكمات، والأخبار الصادقة بحجج التواتر والقرآن من البينات كتاباً، أُشبع فيه معاني الكلام^(١)، ليضاف إلى هذا الكتاب، وتكمل به الفوائد في هذه الأبواب، والله - تعالى اسمه - هو الموفق والهادي إلى الصواب.

* * *

إلى هنا تمّ كتاب (الإفصاح) للشيخ السديد المفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر بن النعمان بن سعيد العُكْبَرِي البغدادي قدس سرّه السعيد.

(١) عَدَّ تلميذه الشيخ أبو العباس النجاشي في رجاله : ٤٠٠ من كتب أَسْتَلْذَه كتاباً في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من القرآن.

الفهارس الفنيّة:

- ١- فهرس الآيات القرآنية
- ٢- فهرس الأحاديث.
- ٣- فهرس الأعلام.
- ٤- فهرس الكتب المذكورة في المتن.
- ٥- فهرس الأشعار.
- ٦- فهرس المواضع والبلدان.
- ٧- فهرس الايام والوقائع التاريخية.
- ٨- فهرس الفرق والمذاهب والقبائل والأقوام.
- ٩- فهرس المصادر والمراجع.
- ١٠- المحتوى.

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة (٢)		
﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا...﴾	١٥٥-١٥٧	٨٠
سورة آل عمران (٣)		
﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا...﴾	٨٣	١٠١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾	١٠٢	١٨٠
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ...﴾	١٤٤	٥٢
﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلَوْنَ عَلَى أَحَدٍ وَالرُّسُولُ يَدْعُوكُمْ...﴾	١٥٣	٦٨، ٥٨
﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّا...﴾	١٥٥	٦٩
سورة النساء (٤)		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾	٥٩	٢٨
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا...﴾	٧٧	٥٧
﴿أَيُّهَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾	٧٨	٥٧
﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ...﴾	٩٥	١٩٤
﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا...﴾	١٤٢	٦١
﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَإِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ...﴾	١٥٩	١٠١

سورة المائدة (٥)

٥٤	٥٣، ١٢٥	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي...﴾
١٣٦	١٣١، ١٣٣	
١٣٤	٥٥ و ٥٦	﴿إِنَّا وَلِيُّكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ...﴾
٤٢	٥٩	﴿وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾
٧٩	١١٩	﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ...﴾

سورة الأنعام (٦)

٩٠	٢٢٢	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدْ﴾
١١٢	٢٣٨	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ...﴾
١٣٣	٩٣	﴿وَرَبِّكَ الْغَنِيُّ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ...﴾

سورة الأعراف (٧)

٦٥	٢٧	﴿وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا﴾
٧٣	١٢٧	﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾
٨٥	١٢٧	﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾
١٢٨	٩٣	﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَأَصْبِرُوا إِنْ...﴾
١٢٩	٩٣	﴿قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا...﴾
١٩٩	٦٢	﴿خُذْ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾

سورة الأنفال (٨)

٨٥	٥٤	﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا...﴾
١٦ و ١٥	٥٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا...﴾

١٦	٨٨	﴿وَمَنْ يُؤْمَرْ بِدُيْرَةٍ إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِقِتَالٍ...﴾.
٢٨-٢٠	١٨٠، ٥٥	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ...﴾.
٢٥	٥٢	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً...﴾.
٤٣ و ٤٢	٥٦	﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ...﴾.
٤٥	٥٦	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا...﴾.
٦٨ و ٦٧	١٩٩، ٥٧	﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَتَّخِذَ فِي...﴾.

سورة التوبة (٩)

١٢	١٢٥	﴿وَإِنْ نَكَثُوا ءَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا...﴾.
٢٦ و ٢٥	٦٨، ٥٨	﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا...﴾.
	١٩١	
٣٤	٨٣	﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي...﴾.
٣٨	١١٢	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا...﴾.
٤٠	١٨٦، ١٨٥	﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ...﴾.
	١٩٠	
٥٤	٦١	﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا...﴾.
٦٢	٨٢	﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ...﴾.
٧٢	٧٩	﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا...﴾.
٨٣	١١٣، ١١١	﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَدْنَوْكَ...﴾.
٨٥	١١٣	﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ...﴾.
٩٥	٦٢	﴿سَيَخْلُقُونَ بِلِلَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا...﴾.
١٠٠	٨١، ٧٧	﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ...﴾.
	٨٢	
١٠١	٦١	﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ...﴾.

١٩٤	١١١	﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ...﴾
١٦٩	١١٧	﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾

سورة يونس (١٠)

٩٣	١٤	﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾
----	----	---

سورة هود (١١)

٤٢	٤٠	﴿وَمَا أَمِنْ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾
١٢٧	٥٠	﴿وَأِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُودٌ﴾
١٢٧	٦١	﴿وَأِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحٌ﴾
١٢٧	٨٤	﴿وَأِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبٌ﴾

سورة يوسف (١٢)

٤٢	١٠٣	﴿وَمَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾
٤٢	١٠٦	﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾

سورة الإسراء (١٧)

١٠١	٦	﴿ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ...﴾
٢٨	٧١	﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ فَمَنْ أُوِّيَ كِتَابُهُ...﴾

سورة الكهف (١٨)

١٨٨	٣٨ و ٣٧	﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ...﴾
-----	---------	--

سورة الأنبياء (٢١)

١٠١	١٠٥	﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا...﴾
-----	-----	--

سورة الحج (٢٢)

٢٢٤	١٩	﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾.
١٠١	٤١	﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ...﴾.

سورة النور (٢٤)

١٧٩، ١٧٥	٢٢	﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولَؤُلَا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا...﴾.
١٨٠		
٩٠	٥٥	﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ...﴾.

سورة الفرقان (٢٥)

٢٣٨	٣١	﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ﴾.
-----	----	--

سورة القصص (٢٨)

١٠١	٦٥	﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ...﴾.
-----	----	--

سورة العنكبوت (٢٩)

٥٢	٤-١	﴿أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتَرَكُوا أَنْ يَقُولُوا...﴾.
٢٤١	١٣	﴿وَلَيُنْحِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ...﴾.

سورة الأحزاب (٣٣)

٦٩، ٥٨	١٥	﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤَلُّونَ الْأَدْبَارَ...﴾.
٨٧، ٧٠		

٨٨	٢٣	﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ...﴾.
٩٤	٢٧	﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَّوْهَا﴾.

سورة ص (٣٨)

- ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبْوًا الْخَصْمِ إِذْ تَسُوْرُوا الْمِحْرَابَ...﴾ ٢٢٤ ٢٢و٢١
 ﴿وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ...﴾ ٤٢ ٢٤

سورة الزمر (٣٩)

- ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَبَ بِالْصِّدْقِ...﴾ ١٦٨ ٣٢
 ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ...﴾ ١٦٥، ١٦٣ ٣٥-٣٣
 ١٦٧، ١٦٦
 ١٦٨
 ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ...﴾ ١٦٨ ٣٥

سورة فصلت (٤١)

- ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ...﴾ ٦٢ ٣٤و٣٥

سورة الزخرف (٤٣)

- ﴿فَبِمَا نَضْهَيْنَ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ...﴾ ١٣٦ ٤١

سورة محمد (ص) (٤٧)

- ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ...﴾ ٢٠٠، ٦١ ٣٠

سورة الفتح (٤٨)

- ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ...﴾ ١٦٩ ٢
 ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا...﴾ ١٠٧ ١٥
 ﴿كَذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ...﴾ ١١١ ١٥
 ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي...﴾ ١٠٧ ١٦

- ﴿سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾. ١٦ ١١٢، ١١٧، ١١٩
- ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾. ١٨ ٨٥، ٨٦، ١٩٢
- ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ...﴾. ٢٦ ١٩٢
- ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ...﴾. ٢٩ ١٣٩، ١٤٢، ١٤٦
- ﴿كَزَرَعٍ أَخْرَجَ شَطْنَهُ فَأَزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى...﴾. ٢٩ ١٤٨
- سورة الحجرات (٤٩)
- ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا...﴾. ٩ ١١٨
- سورة الحديد (٥٧)
- ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْقُضُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ...﴾. ٧ ٩٤
- ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ...﴾. ١٠ ١٥١
- سورة الجمعة (٦٢)
- ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ...﴾. ١١ ٥٩
- سورة المنافقون (٦٣)
- ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا...﴾. ٤ ٦٢
- سورة التحريم (٦٦)
- ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا...﴾. ٤ ٢٠٩

سورة المعارج (٧٠)

﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا قِبْلَكَ مُهْطِعِينَ * عَنِ الْيَمِينِ...﴾ ٦٢ ٣٩-٣٦

سورة المدثر (٧٤)

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾ ٨٣ ٣٩ و ٣٨

سورة الإنسان (٧٦)

﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ...﴾ ٢١٠، ١٦١ ١

سورة التكويد (٨١)

﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ * وَلَقَدْ رَءَاهُ بِالْأَفْقِ الْمِينِ﴾ ١٨٨ ٢٣ و ٢٢

سورة الليل (٩٢)

﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى...﴾ ١٧١ ٧-٥

سورة الضحى (٩٣)

﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ ٢١١ ٨-٦

سورة الشرح (٩٤)

﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ * الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ ١٦٩ ٣ و ٢

٢- فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٢٥، ١١٨	إخواننا بغوا علينا.
٤٩	أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم.
٥٠	أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم، يتبع آخرها أولها، الآخر شر من الأول.
٢٢٤	اقتدوا باللذين من بعدي، أبي بكر وعمر.
٢١٩	اقتدوا باللذين من بعدي، أبي بكر وعمر.
٢٣٣	أقرأكم أبي، وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ، وأفرضكم زيد، وأقضاكم علي.
	ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا ليلُفَّ الشاهد منكم الغائب، ألا لأعرفنكم ترتدون بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، ألا إني قد شهدت وغبتكم.
٥٠	اللهم انتني بأحب خلقك إليك، يأكل معي من هذا الطائر.
٣٣	اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه.
١٢٩	إمامكم خياركم.
٢٠١	أما والله، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم، وسغب مظلوم، لألقيت حبلاً على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها.
٤٦	أنا لفتنة بعضكم أخوف مني لفتنة الدجال.
٥١	أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي.
٣٣	

- إنكم محشورون إلى الله تعالى يوم القيامة حُفاة عُراة، وإنه سيُجاء برجال من أمّتي، فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا ربّ، أصحابي؛ فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم. ٥٠
- إنكنّ كصويحبات يوسف. ٢٠٧
- إن الله تعالى إطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفر لكم. ٤٩
- إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به، فإذا صلى جالساً فصلّوا جلوساً أجمعين. ٢٠٥
- إن من أصحابي من لا يراني بعد أن يفارقني. ٥٢
- إني تخلف فيكم الثقلين، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض. ٢٢٣
- أيها الناس، بينا أنا على الحوض إذ مرّ بكم زمرّاً ففرّق بكم الطرق، فأناديكم: ألا هلمّوا إلى الطريق، فيناديني مُنادٍ من ورائي: إنهم بدّلوا بعدك، فأقول: ألا سُحقاً، ألا سُحقاً. ٥١
- تقاتل بعدي الناكثين والقاسطين والمارقين. ١٣٥
- حربك يا علي، حربي، وسلمك سلمي. ١٢٨
- خذ المال فعدّ به إلى أبيك. ١٠٤
- خير القرون القرن الذي أنا فيه، ثم الذي يلونه. ٤٩
- الصلاة عباد الدين. ٢٠١
- صلّوا خلف كلّ برّ وفاجر. ٢٠٢
- عشرة من أصحابي في الجنة. ٧١، ٦٦
- فمن إذن؟ ٥٠
- كثرت الكذّابة عليّ، فما أناكم عني من حديث فاعرضوه على القرآن. ٦٠
- لأعطين الرؤية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، كرّار غير فرّار، لا يرجع حتّى يفتح الله على يديه. ٨٦، ٣٨، ٣٤
- ١٣٢، ١٥٧
- ١٩٧
- ١٣٥ لا ولكنّه خائف النمل في الحجر.

- لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا فِي جَحَرٍ
 ٥٠ ضَبَّ لَا تَبْعَتُمُوهُمْ.
- لَتَنْتَهِنَّ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَوْ لَيَبْعَثَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ رَجُلًا يَضْرِبُكُمْ عَلَىٰ تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ،
 ١٣٥ كَمَا ضَرَبْتَكُمْ عَلَىٰ تَنْزِيلِهِ.
- لَنْ تَنْقُضِيَ الْأَيَّامَ وَاللَّيَالِيَ حَتَّىٰ يَبْعَثَ اللَّهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، يَواطِئُ اسْمَهُ
 ١٠٢ اسْمِي، يَمْلَأُهَا قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مُلِئْتُ ظُلْمًا وَجورًا.
- مَا أَبْدَلَنِي اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا - أَيَّ خَدِيجَةٍ - صَدَّقْتَنِي إِذْ كَذَّبَنِي النَّاسَ، وَوَأَسْتَنِي بِهَا إِذْ
 ٢١٦ حَرَمَنِي النَّاسَ، وَرَزَقَنِي اللَّهُ الْوَلَدَ مِنْهَا، وَلَمْ يَرْزُقْنِي مِنْ غَيْرِهَا.
- مَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَعْظَمَ نَفْعًا عَلَيْنَا حَقًّا فِي صَحْبَتِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بَنِ أَبِي
 ٢٠٨ قَحَافَةٍ.
- مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُونَ: إِنَّ رَحِمَ رَسُولِ اللَّهِ لَا تَنْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟! بَلَىٰ وَاللَّهِ، إِنَّ رَحِمِي
 لمَوْصُولَةٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِنِّي أَيْهَا النَّاسِ فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، فَإِذَا
 جِئْتُمْ قَالَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ؛ وَقَالَ الْآخَرُ: أَنَا
 فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ؛ فَأَقُولُ: أَمَّا النِّسْبُ فَقَدْ عَرَفْتَهُ، وَلَكِنْكُمْ أَحْدَثْتُمْ بَعْدِي،
 ٥١ فَارْتَدَدْتُمْ الْقَهْقَرَى.
- مَا كَانَ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ.
 ٤٧ مَا نَفَعْنَا مَالَ كِهَالِ أَبِي بَكْرٍ.
- ٢٠٨ مَنْ آذَىٰ عَلِيًّا فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَىٰ اللَّهُ تَعَالَى.
- ١٢٨ مَنْ ضَحِكَ فَلْيَعِدْ وَضَوْءَهُ وَالصَّلَاةَ.
- ٦٠ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِي مَوْلَاهُ.
- ٣٣ مَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ إِمَامَ زَمَانَةٍ، مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً.
- ٢٨ وَاللَّهِ، مَا قَتَلَ أَهْلَ هَذِهِ الْآيَةِ حَتَّى الْيَوْمِ.
- ١٢٥ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ (حَدِيثُ الرَّايَةِ).
- ٨٧

٣- فهرس الأعلام.

- ٢٨، ٢٥: محمد رسول الله صلى الله عليه وآله: ٢٨، ٢٥
 ٤١، ٤٤، ٤٧ - ٥٨، ٦٣، ٦٥ - ٩٤، ٩١، ٩٠، ٨٧، ٨٤، ٧٧، ٧٤ - ٩٤، ٩١، ٩٠، ٨٧، ٨٤، ٧٧، ٧٤
 ٩٧، ٩٥ - ١٠٠، ١٠٢ - ١٠٨، ١٠٥
 ١١١، ١١٣ - ١١٥، ١٢٤، ١٢٦ - ١٢٨ - ١٣٦، ١٣٩ - ١٤٤، ١٤٦
 ١٥٤ - ١٥٧، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤ - ١٦٦ - ١٦٩، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٨ - ١٨١، ١٨٥ - ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧ - ١٩٩، ٢٠١ - ٢٠٩، ٢١١ - ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٢ - ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٨
 علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام: ٢٩، ٣٢ - ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٥٤، ٥٨، ٦٥ - ٦٨، ٦٩، ٧٢ - ٧٥، ٧٧، ٨٢، ٨٤ - ٨٧، ٩٠، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١١٥ - ١٣٦، ١٤٣، ١٤٥ - ١٤٨، ١٥٤ - ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩ - ١٦١، ١٦٤ - ١٦٩، ١٧٧، ١٨٣، ١٩٥، ٢٠٨ - ٤٧
 ٢١٠، ٢١٤، ٢١٩ - ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩ - ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٢
 فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين عليها السلام: ١٣٤
 الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام: ٤٣، ٤٨، ١٠٤، ١٤٥
 الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام: ٤٣، ١٤٥، ٢٤٢
 الحسنان عليها السلام: ٢٤١
 محمد بن علي الباقر عليه السلام: ٩١، ١٦٦
 جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: ١٦٦
 القائم المهدي عليه السلام: ١٠٠، ١٠٢
 آدم عليه السلام: ٤٤
 آكل الذبان: ٢٣٩
 إبراهيم عليه السلام: ١٤٢، ٢٠٥
 إبراهيم بن الحكم: ١٦٥
 إبراهيم بن سيار النظام، إمام المعتزلة وشيخها: ٤٧

- ابن عباس: عبد الله بن عباس: ١٩٥. أبو موسى الأشعري: ٤١، ١٠٥، ١٤٠.
 أبو الأعور السلمي: ١٤٠. أبو هاشم الجبائي: ١٢٤.
 أبو أيوب: ٧٨. أبو هريرة: ١٤٠، ١٦١، ١٦٦، ١٦٧، ١٧١.
 أبو بصير: ١٦٦. أبو وائل: ٢٠٤.
 أبو بكر: ٣٦، ٣٩ - ٤١، ٤٣، ٦٥، ٦٧، ٧١ - ٧٤، ٧٧، ٨٤ - ٨٦، ٩٠، ٩٨، ٩٩.
 أبي: ٢٣٣. أثاثة بنت صخر بن عامر بن كعب بن سعد
 بن تميم: ١٧٩. إسرافيل عليه السلام: ٢١٥.
 الأسود: ٢٠٥. الأعمش: ٢٠٥.
 أم عمار بن ياسر: ٩٩. أنس بن مالك: ٥٣، ١٧٢.
 بريدة الأسلمي: ٤٨. بسر بن أرطاة: ١٣٠.
 بلال: ١٦١، ٢٠٦، ٢١٥. بلال بن حمزة: ٢١٥.
 جبرئيل عليه السلام: ١٨٦، ١٩٨، ٢٠٩، ٢١٥.
 جعفر بن أبي طالب الطيّار: ٣٩، ٧٨، ٩٩.
 ١٤٣، ١٦٥، ٢٣٢. حذيفة: ١٢٦.
 حذيفة بن اليمان: ١٣١، ٢٢٠، ٢٢١.
 حسان بن ثابت: ٤٠، ١٦١. الحسين بن محمد: ٩٤.
 حفصة بنت عمر بن الخطاب: ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢١.
 ابن عباس: عبد الله بن عباس: ١٩٥. أبو الأعور السلمي: ١٤٠.
 أبو أيوب: ٧٨. أبو بصير: ١٦٦.
 أبو بكر: ٣٦، ٣٩ - ٤١، ٤٣، ٦٥، ٦٧، ٧١ - ٧٤، ٧٧، ٨٤ - ٨٦، ٩٠، ٩٨، ٩٩.
 ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٥ - ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٣٠، ١٣١.
 ١٣٣ - ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٦. ١٤٧، ١٥١ - ١٦٥، ١٧١، ١٧٢.
 ١٧٥ - ١٨٢، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩ - ١٩١، ١٩٣، ١٩٧ - ١٩٩، ٢٠٦ - ٢٠٨، ٢١٠ - ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧.
 ٢٢٩، ٢٣٠ - ٢٣٣، ٢٣٩. أبو بكر الحضرمي: ١٦٦.
 أبو جعفر المنصور: ٢٢٦. أبو الدحداح الأنصاري: ١٧٢.
 أبو الدرداء: ١٤٠. أبو ذر: ٤٨، ٤٠.
 أبو سفيان: صخر بن حرب: ٤٨، ١٠٤، ١٠٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧.
 أبو طالب: ٢١١. أبو العالية: ٩٤.
 أبو عبيدة بن الجراح: ٦٥، ٦٧، ٩٨، ١٣٩، ١٤٦، ١٥١، ٢١٢.
 أبو عمار بن ياسر: ٩٩.

- الحكم: ٩٤، ١٦٥. سعد بن عبادة: ٨٤.
- الحكم بن أبي العاص: ١٤٠. سعد بن معاذ: ٧٨.
- حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء: ٣٩، ٧٨. سعيد: ٦٧، ٧١، ٧٧، ٨٥، ١٣٩، ١٤٦، ١٥١.
- ١٤٣، ١٦٥، ١٩٥. ٢١٢، ١٦٦، ١٥٨.
- خالد بن سعيد بن العاص: ٤٨. سعيد بن زيد بن نفيل: ٦٥، ٧١.
- خالد بن الوليد: ١٥٣، ١٥٥. سلمان الفارسي: ٤٨.
- خيَّاب بن الأرت: ٤٠، ٧٨، ٢٣٢. سماك بن خرشة الأنصاري: ١٤٣.
- خديجة بنت خويلد رضي الله عنها: ٢١١، ٢١٢. سمرة بن جندب: ١٧٢.
- ٢١٦، ٢١٧. سهيل بن عمرو: ١٣٥.
- خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين: ٧٨. الشعبي: ٢١٠، ٢١٦.
- داود: ١٦٤. شعيب عليه السلام: ١٢٧.
- داود الحواري: ١٧٦. الشيخان: أبو بكر وعمر: ٢٣٠.
- الدجال: ٥١. صالح عليه السلام: ١٢٧.
- ربيح بن حراش: ٢٢٠، ٢٢١. صخر بن حرب: أبو سفيان: ١٠٣، ١٤٠.
٩٤. الربيع: ٩٤. صفوان بن المعطل: ٦٠.
- الزبير: ٤٠، ٤٨، ٦٥، ٦٧، ٧٤، ٧٧، ٨١، ٨٤. صهاك: ٢٣٩.
- ٨٥، ١٣٩، ١٤٦ - ١٤٨، ١٥١. الضحَّاك: ١٦٦، ١٧٦.
- ١٥٨، ١٥٩، ٢١٢. طلحة: ٤٠، ٦٥، ٦٧، ٧٤، ٧٧، ٨١، ٨٤، ٨٥.
- زيد بن حارثة: ٤٠، ٧٨، ٢٣٢. ١٣٩، ١٤٦ - ١٤٨، ١٥١، ١٥٨.
- زيد بن عباد: ١٤٣. ٢١٢، ١٥٩.
- سالم بن أبي الجعد: ٢٣٢. عائشة بنت أبي بكر: ٦٠، ١٧٥، ١٧٩، ٢٠٢.
- السامري (صاحب العجل): ٤١، ٢٣٧. - ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢١.
- السُّدي: ١٦٥، ١٦٧. العباس بن عبد المطلب: ٣٦، ٤٨، ٥٨، ٢٢٩.
- سعد: ٦٧، ٧٧، ٨٥، ١٣٩، ١٤٦، ١٥١. عبد الرحمن بن عوف: ٦٥، ٦٧، ٩٨، ١١٢.
١٥٨. سعد بن أبي وقاص: ٤٠، ٦٥.

- عبد الله بن أبي سرح: ١٠٥، ١٤٠.
عبد الله بن أبي سلول: ١٤٠.
عبد الله بن جُدعان: ١٧٦، ٢١٢.
عبد الله بن عباس=ابن عباس: ٩١، ١٧٢.
عبد الله بن المبارك: ٢١٦.
عبد الله بن مسعود: ١٣٢، ١٣٦.
عبد الملك: ١٠٥.
عبد الملك بن عمير: ٢١٩، ٢٢٠.
عبد المطلب: ٢١١.
عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب: ٣٩، ١٤٣، ١٩٦.
عُبَيْدَةُ بن مُحمَّد: ١٦٦.
عثمان بن عفان: ٣٠، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٨، ٥٣، ٦٥، ٦٧، ٧١، ٧٤، ٧٧، ٨١، ٩٠، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١١١، ١١٥، ١٢١، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٩، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣٤.
عروة بن الزبير: ٢٠٥.
العزّي (صنم): ١٤٦.
عطاء: ٩١.
علي بن أبي حمزة: ١٦٦.
علي بن الحكم: ١٦٦.
عمّار بن ياسر: ٤٠، ٤٨، ٧٨، ٩٩، ١٢٦، ١٣١، ١٤٣.
عمر بن الخطّاب: ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٨، ٦٥، ٦٧، ٧١، ٧٤، ٧٧، ٨٤، ٨٦، ٩٠، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٥، ١١٨، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٦، ١٤٧، ١٥١، ١٥٩، ١٩٣، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤.
عمرو بن العاص: ١٠٥، ١٣٠، ١٤٠، ١٥٣، ١٥٥، ١٧١، ٢٠٢.
عمرو بن عبد ودّ: ١٥٧.
عيسى عليه السلام: ٤١، ١٤٢.
فرعون: ١٠١.
كلثم بنت سريع: ٢٢٠.
الكلبي: ١٧٦.
اللات (صنم): ١٤٦.
مالك بن نويرة: ٤١، ١٤٠.
مجالد: ٢١٦.
مجاهد: ٩١، ١٦٦، ١٦٧.
محمد بن سعد بن أبي وقاص: ٢٣٢.
محمد بن عبد الله بن الحسن المهدي: ٢٢٦.
محمد بن محمد بن النعمان، أبو عبد الله الشيخ المفيد رحمه الله: ٢٤٢.
محمد بن مسلمة: ٤٠.
محمد بن هارون الورّاق: ٢٠٧.

- مَرْحَب: ٨٦، ١٩٥. ١٤٢، ٢٣٧.
- مروان بن الحكم: ١٠٥، ١٤٠. ميكائيل عليه السلام: ٢١٥.
- مسروق: ٢٠٤، ٢١٦. هارون عليه السلام: ٣٣.
- مِسْطَح: ١٧٥، ١٧٧ - ١٧٩، ١٨١. هاشم: ٢٣٩.
- معاوية بن أبي سفيان: ٤٠، ٤٣، ٤٨، ١٠٣ - ١٠١. هاشم: ١٠١.
- ١٠٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٠، ١٥٣. هذيل الأشجعي: ٢٢٠.
- ١٥٤، ١٦٧، ١٧١، ٢٢٦. هند: ١٨٩.
- معاوية بن حُذَيْج: ١٣٠. هود عليه السلام: ١٢٧.
- مسيلمة الكَذَّاب: ٢٣٧. الوليد بن سريع: ٢٢٠.
- معاذ: ٢٣٣. الوليد بن عقبة بن أبي معيط: ١٤٠، ١٥٠.
- المغيرة بن شعبة: ١٤٠، ١٧١. وكيع: ٢٠٥.
- مقاتل بن سليمان: ٩١، ١٦٤، ١٧٦. يزيد: ١٤٠.
- المقداد بن الأسود: ٤٠، ٤٨، ١٤٣. يزيد بن أبي سفيان: ١٠٣، ١٠٤، ١٥٣، ١٥٤.
- منصور: ١٦٦. يزيد بن معاوية: ٤٣، ٤٤، ٤٨.
- موسى بن عمران عليه السلام: ٣٣، ٤١، ٩٣.

٤- فهرس الكتب المذكورة في المتن

أمالى الشيخ المفيد قس: ٢٥.	١١٢، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٣٥.
الإنجيل: ١٣٩، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٩٤.	١٣٩ - ١٤١، ١٤٣ - ١٤٨، ١٥٣.
التوراة: ١٣٩، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٩٤.	١٥٦، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٧.
الزبور: ١٠١.	١٧٦ - ١٧٨، ١٨١ - ١٨٣، ١٨٥ -
السقيفة لأبي عيسى محمد بن هارون الوراق:	١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٩.
٢٠٧.	٢١٠، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣١.
صحف إبراهيم: ١٤٢.	٢٣٤، ٢٤٢.
العيون والمحاسن: ١٩٢.	كتاب (للشيخ المفيد قس: لم يذكر اسمه):
القرآن: ٢٨، ٣٧، ٣٩، ٤٢، ٤٥، ٥٢ - ٥٤.	٢٢١.
٥٧ - ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٩١.	المسألة الكافئة: ١٢٩.
٩٢، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٩، ١١٠.	

٥- فهرس الأشعار

صدر البيت	القافية	القاتل	الصفحة
بل ربّ ماءٍ أردت آجن	جديبُ	عبيد بن الأبرص	١٨٩
إن الحمار مع الحمار مطيّة	الصاحب	أُميّة بن أبي الصلت	١٨٩
لعمري لئن جارت أُميّة واعتدت	أجور	مجهول	٢٤٢
أجاء نبيّ الحق من آل هاشم	الأمر	السيد الحميري	٢٣٩
أناه وليد بالشهود يقودهم	والخول	هذيل الأشجعي	٢٢٠
يصيب به الرامون عن قوس وترهم	أولُ	الكميت بن زيد	٢٤٢
تببت النشاوى من أُميّة نوّماً	حيّمها	أبو دهبل الجمحي	٢٤٢
زرت هنداً وذاك بعد اجتتاب	اللسان	مجهول	١٨٩
أترى صهاكاً وابنها وابن ابنها	الذبان	السيد الحميري	٢٣٩

٦- فهرس المواضع والبلدان

البحرين: ١٣٠.	العريش: ١٥٦، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٠.
البصرة: ٥٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩.	العقبة: ٦٠، ٢٢١.
١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٣١، ٢٠٩.	الغار: ١٨٥، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢.
الحبشة: ٩٩.	غدير خم: ٣٢.
الحجرة (حجرة النبي): ١٣٥.	فارس: ١٠٨، ١١٦.
خراسان: ١٣٠.	المدينة المنورة: ٥٣، ٦١، ١٨٥.
الروم، بلاد: ١٣٠، ١٥٤.	مسجد النبي: ١٩٠، ٢٠٣.
السقيفة: ٦٥، ٨٤، ٢٣٤.	المغرب: ١٣٠، ١٥٤.
الشام: ٥٤، ٥٩، ٨٤، ١٠٤، ١٢٤، ١٢٦.	مقابر المسلمين: ١٢٤.
١٥٤، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧.	مكة المكرمة: ٩٩، ١٢٥، ٢١٣.
٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٤١.	نجران: ١٠٣.
الطف: ٢٤٢.	النهران: ١١٥ - ١١٩، ١٢٦، ٢٤١.
العراق: ١١٥.	اليامة: ١٢١.

٧- فهرس الأيام والوقائع التاريخية

- البعثة: ١٤٦. ١٩٨.
- بيعة الرضوان: ١٠٩، ٨٦، ٦٨. غزوة بني المصطلق: ٦٠.
- بيعة الشجرة: ١٩٢. غزوة تبوك: ٣٢، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١٥٨.
- التحكيم: ١١٦. غزوة الحديبية: ١١٢.
- جيش العسرة = تبوك: ٢١٠. الفتح: ١٥١، ١٥٨.
- حجّة الوداع: ٥٠. ليلة العقبة: ٦٠.
- حنين: ٥٨، ٦٨، ١١٠، ١٤٤، ١٥٤، ١٥٧. ليلة الهرير: ١١٥.
- مقتل الحسين: ٢٤٢. مؤتة: ١١٠.
- الخنندق: ١٩٥. خيبر: ٣٤، ٦٨، ٨٦، ١٠٩، ١٣٢، ١٤٤، ١٧٩، ١٨٤، ١٧٥.
- وقعة الحرّة: ٤٤، ٤٨. صفين: ١١٥.
- الطائف: ١٠٣، ١٥٤. يوم الأحزاب: ١٥٧.
- عام الجماعة: ١٠٤. يوم البصرة: ٧٤، ١٢٥.
- غزوة أحد: ٥٨، ٦٧، ١٤٤، ١٥٦، ١٩٥. يوم الدار: ٧٣.
- غزوة بدر: ٥٤، ٥٦، ٥٧، ١٥٦، ١٩١، ١٩٣. يوم اليرموك: ١٥٤.

٨- فهرس الفرق والمذاهب والقبائل والأقوام

- آل محمد عليهم السلام: ٢٥، ٩١، ١٠٠، ١٠٢، ١٥٦، ١٦٩، ١٨٢، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٢٩، ٢٣٤.
- آل هاشم: ٢٣٩.
- الأئمة عليهم السلام: ٩١، ١٠٠، ١٤٥، ١٤٦، ٢٤١، ٢٤٢.
- الأئمة: ٢٨، ٢٩، ٩٧، ٩٨.
- أتباع الجمل: ٢٤١.
- أصحاب الجمل: ١١٥.
- أصحاب العقبة: ٢٢١.
- الأعراب: ٦١، ١٠٧، ١١٠ - ١١٢، ١١٤.
- الأمّة: ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٨١، ٩٢، ٩٧، ٩٨.
- أهل الردة: ١١٦، ٢٤١.
- أهل السقيفة: ٦٥.
- أهل السوايق والفضائل: ٦٥.
- أهل الشام: ١١٥، ١١٧ - ١١٩، ١٢٤، ١٢٦.
- الأنبياء عليهم السلام: ٩٢، ١٦٤، ٢٢٢، ٢٣٧.
- الأنصار: ٤٠، ٤٢، ٧٧ - ٧٩، ٨٢، ٨٤، ١٤٣.
- أهل الاعتزال = المعتزلة: ١١٩.
- أهل بدر: ٥٤.
- أهل البصرة: ١١٧ - ١١٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٣١.
- أهل البيت عليهم السلام: ٣٤، ١٠٢، ٢٠١، ٢٠٦.
- أهل الجاهلية: ٢٣٦.
- أهل الجنان: ٦٥.
- أهل الخلاف = المخالفون: ١٠٨، ١١١، ٢٢٣.
- ٢١٤.
- ١٥٧.
- ٢٤٢.
- ١٠٩، ١١٢، ١٢٧، ١٥٢، ١٥٤.
- ١٦٤، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١.
- ٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٧.
- ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٥.
- ٢٢٠، ٢٤١.
- أهل العدل: ٢٢٦.

- أهل العراق: ١١٥. الخلفاء: ١٠٣ - ١٠٥.
- أهل فارس: ١٠٨. خلفاء بني أمية: ٢٣١.
- أهل الكتاب: ١٠١، ٢٢٣. خلفاء بني العباس: ٢٣١.
- أهل النعيم: ٧٤. الخوارج: ٣١، ٣٥، ٨١، ٣٧، ١٢٦، ٢٢٦.
- أهل النفاق = المنافقون: ٦٥. ٢٢٧.
- أهل النهروان: ١١٦ - ١١٩، ١٢٦، ٢٤١. ذوو القربى: ١٧٨.
- أهل الينامة: ١١٩. الراوندية: ٣٦.
- الأوثان: ٢٣٦. الروافض: ٢٢١، ٢٢٧.
- البغاة: ١٢٣. السنة: ٢٠٣.
- البكرية: ٣٥، ٣٧. الشيعة: ٣٠، ٣٦، ٣٧، ٥٠، ٧٢، ٨١، ٩١.
- بنو اسرائيل: ١٠١. ٩٨، ٩٩، ١٣٤، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٩.
- بنو أمية: ٤٤، ٤٨، ٩٩، ١٠٥، ١٣٠، ٢١٠. ١٦٥، ١٦٨، ١٨١، ١٨٢، ٢٠٣، ٢٠٩.
- بنو مروان: ٤٤، ٤٨، ٩٩، ١٠٥، ١٣٠، ٢١٠. ٢٤٢، ٢٢٧، ٢١٦.
- بنو عباس: ٢٢٦. الصالحون: ٧٣.
- بنو عبد مناف: ١٧٨، ١٧٩، ١٩٩، ٢٢٩. الصحابة: ٤٧، ٤٩ - ٥٤، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧١.
- بنو فراس بن غنم: ١٠٣. ٧٤، ٨٨، ٩٨، ١٢٦، ١٣١، ١٣٩.
- بنو أمية وبني العباس: ٤٤. ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٧، ١٧٢.
- بنو هاشم: ٤٧، ٥٨، ١٥٧، ٢٣٨. ٢٠١، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٩.
- التابعون: ٨٢. ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤.
- تيم: ٢٣٩. الطالبيون: ٢٢٦.
- ثمود: ١٢٧. الطلقاء: ١٥٧.
- الجبارون = بنو أمية وبني العباس: ٤٤. عاد: ١٢٧.
- الحشوية: ٣٠، ٩١، ١٢٠، ١٣٠، ١٧٥، ٢١٦. العامة: ٣٨، ٩٤، ١٥٦، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨.
٢٢٧. عترة أمير المؤمنين: ١٢٧. ١٧١، ١٧٢، ٢٢٦، ٢٢٧.
٢٢٧. العترة: ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٤١.

عقرة النبي: ١٠٠.	مسلمة الفتح: ١٥٧.
العثمانية: ٣٧، ٣٥.	المسلمون: ٢٩، ٣٧، ٤١ - ٤٣، ٦٨، ١٠٥.
عدي: ٢٣٩.	١٠٩، ١١٠، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٢.
العرب: ٢٣٧.	١٥٧، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٤.
العلماء: ٤٦.	٢٢٣، ٢٣٤، ٢٤١.
الفراغة: ٤٥.	المشبهة: ١٢٣، ١٦٤.
القاسطون: ٤٢، ٤٦، ٥٤، ١١٥، ١٢٣، ١٣٣.	المشركون: ٩٩.
١٣٥.	المعتزلة = أهل الاعتزال: ٣٠، ٤٧، ٨٤.
القدرية: ٢٢٧.	١١٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦.
قريش: ٢١٢، ١٣٥، ٥٩.	١٢٩، ٢٢٦، ٢٢٧.
قوم موسى عليه السلام: ٢٣٧.	الملائكة: ١٦٤، ١٨٦، ١٩٨، ٢٠٩، ٢١٥.
الكفار: ٣١، ٥٠، ٥٥، ٥٦، ٩٢، ٩٣، ١٠٨ -	ملوك الروم: ٤٥.
١١٠، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١٢٢ -	ملوك العرب: ٢١١.
١٢٥، ١٣١، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٩.	ملوك الفرس: ٤٥.
١٤٢ - ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١.	المنافقون: ٦١، ١١٣.
١٦٨، ١٨٨.	المهاجرون: ٤٢، ٤٧، ٧٧ - ٧٩، ٨٢، ٨٤.
المارقون: ٤٢، ٤٦، ٥٤، ١١٥، ١٢١، ١٣٥.	١٤٣، ١٦٩، ١٧٥، ١٨٢، ١٩٩.
المؤلفه قلوبهم: ١٥٧.	٢٠٢، ٢١٤، ٢٢٩، ٢٣٢.
المؤمنون: ٥٤، ٥٨، ٦٢، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨.	الناصرية: ٥٠، ١٣٩، ١٥٩، ١٦١، ١٨١.
١٣١، ١٣٣، ١٦٥.	٢٠٧، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٤.
المجبرة: ١٢٣، ١٦٤، ٢٢٧.	٢٣١.
المحكّمة = الخوارج: ٢٢٧.	النّاكثون: ٤٢، ٤٦، ١١٥، ١٣٥.
المخالفون: ٧٥، ٨٤، ٩٢، ٩٥، ٩٨، ١٠٧.	النصارى: ٥٠.
١٢٦.	النقباء: ٧٨.
مدین: ١٢٧.	الناردة: ٤٥.
المرتدون: ١٠٨، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٧.	اليهود: ٥٠.
المرجئة: ٣٠، ٨١، ١١٩، ١٢٠، ٢٢٦.	

٩- فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الإحتجاج:

لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي - من علماء القرن السادس - تحقيق
محمد باقر الموسوي الخرساني - نشر المرتضى - مطبعة سعيد - مشهد - ١٤٠٣هـ.

٣- احقاق الحق وإزهاق الباطل:

للعلاّمة القاضي السيد نور الله الحسيني التستري، الشهيد سنة (١٠١٩هـ) - مكتبة آية الله
المرعشي قم - قم المقدّسة.

٤- أخبار أصفهان:

لأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني - مطبعة ليدن.

٥- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي، المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) -
منشورات مكتبة بصيرتي - قم المقدّسة.

٦- أسباب النزول:

لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨ هـ) عالم الكتب - بيروت.

٧- أسد الغابة في معرفة الصحابة:

لعزّ الدين أبي الحسن علي بن محمد بن محمد الشيباني، المعروف بإبن الأثير (٥٥٥ - ٦٣٠ هـ) -
دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٨- الإصابة في تمييز الصحابة:

لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) -
- مطبعة السعادة - مصر - ١٣٢٣ هـ.

٩- الأعلاق النفيسة:

لأبي علي أحمد بن عمر بن رُسْتَه (القرن الثالث الهجري) - دار إحياء التراث العربي -
بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ / ١٩٨٨.

١٠- الإعلام بحقيقة إسلام أمير المؤمنين عليه السلام:

لأبي الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (ت ٤٤٩ هـ) - تحقيق علي موسى الكمبي
- مجلة تراثنا/ ٢١ - نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

١١- الأعلام:

لخير الدين الزركلي (١٣١٠ - ١٣٩٦ هـ) - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة السابعة
- سنة ١٩٨٦ م.

١٢- أعلام الموقعين عن رب العالمين:

لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قَيْمِ الجُوزِيَّة (ت ٧٥١ هـ)
تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - دار الجليل - بيروت.

١٣- إعلام الوري بأعلام الهدى:

لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي - من أعلام القرن السادس - تحقيق
السيد محمد مهدي السيد حسن الخراسان - منشورات دار الكتب الإسلامية - قم المقدسة - الطبعة
الثالثة - سنة ١٩٧٠ م.

١٤- الأغاني:

لعلي بن الحسين بن محمد القرشي، المعروف بأبي الفرج الأصبهاني - نشر مؤسسة عز
الدين - بيروت.

١٥- أقرب الموارد في فُصَحِ العربية والشُّوارد:

للعلامة السعيد سعيد الخوري الشُّرتوني اللبناني.

١٦- الأمالي:

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) -
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

١٧- الأمالي:

للشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ) - مطبعة النعمان -
النجف الأشرف - سنة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.

١٨- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد:

للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ) - تحقيق محمد أبو
الفضل إبراهيم - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية - سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م.

١٩- بحار الأنوار:

للشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١١ هـ) - دار الكتب الإسلامية - طهران.

٢٠- البداية والنهاية:

لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٠١ - ٧٧٤ هـ) - دار الكتب العلمية -
بيروت - الطبعة الرابعة - ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٢١- تاج العروس:

لمحب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي (١١٤٥ -
١٢٠٥ هـ) - المطبعة الخيرية - مصر - الطبعة الأولى - ١٣٠٦ هـ.

٢٢- تاريخ الأمم والملوك:

لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (٢٢٤ - ٣١٠ هـ) - الطبعة الأولى - مصر.

٢٣- تاريخ بغداد:

لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ) - مطبعة السعادة -
مصر - سنة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م.

٢٤- تاريخ الخلفاء:

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت -

١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.

٢٥- تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة.

للمفسر السيد شرف الدين علي الحسيني الأسترآبادي النجفي - من أعلام القرن العاشر - تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي - قم المقدسة - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٧هـ / ١٣٦٦هـ - ش.

٢٦- التبيان في تفسير القرآن:

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠هـ) - المطبعة العلمية - النجف الأشرف - سنة ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م.

٢٧- ترجمة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من تاريخ دمشق:

لعلي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الشافعي (٤٩٩ - ٥٧١هـ) - تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي - مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة الثانية - سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٢٨- تفسير البحر المحيط:

لأنير الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي الجياني، الشهير بأبي حيان (٦٥٤ - ٧٥٤هـ) - مكتبة ومطابع النصر الحديثة - الرياض.

٢٩- تفسير البضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل:

لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي (ت ٧٩١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

٣٠- تفسير الثعالبي، جواهر الحسان في تفسير القرآن:

لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

٣١- تفسير الجبري:

لأبي عبد الله الحسين بن الحكم بن مسلم الجبري الكوفي (ت ٢٨٦هـ) - تحقيق الحجة السيد محمد رضا الحسيني - مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.

٣٢- تفسير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن:

لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ) - دار المعرفة - بيروت - بالأوفسيت عن الطبعة الأولى للمطبعة الأميرية ببولاق - مصر - سنة ١٣٢٣هـ.

٣٣- تفسير العياشي:

لأبي النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي، المعروف بالعياشي - من
أعلام القرن الرابع الهجري - تحقيق الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاقي - المكتبة العلمية
الإسلامية - طهران - ١٣٨٠هـ.

٣٤- تفسير فرات الكوفي:

لفرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي - من علماء القرن الثالث الهجري - المطبعة الحيدرية
- النجف الأشرف.

٣٥- تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن:

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) - دار إحياء التراث العربي
- بيروت.

٣٦- تفسير القمي:

لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي - من أعلام القرنين الثالث والرابع الهجري - تحقيق
السيد طيب الموسوي الجزائري - مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - قم المقدسة - الطبعة الثالثة
- ١٤٠٤هـ.

٣٧- التفسير الكبير:

لأبي عبد الله محمد بن عمر القرشي الشافعي، المعروف بفخر الدين الرازي (٥٤٣هـ -
٦٠٦هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - بالأوفست عن طبعة المطبعة البهية - مصر.

٣٨- تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل:

لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧٠١ أو ٧١٠هـ) - دار الكتاب
العربي - بيروت.

٣٩- تقريب المعارف:

للشيخ تقي الدين أبي الصلاح الحلبي (٣٧٤ - ٤٤٧هـ) - تحقيق الشيخ رضا الأستاذي -
الطبعة الأولى - ١٤٠٤هـ.

٤٠- تلخيص الشافي:

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠هـ) - دار الكتب

الإسلامية - قم المقدّسة - الطبعة الثالثة - سنة ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.

٤١- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله من الأخبار:

لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ) - تحقيق محمود محمد شاكر
- منشورات المؤسسة السعودية المصرية.

٤٢- تهذيب التهذيب:

لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - دار إحياء
التراث العربي - بيروت - بالأوفسيت عن الطبعة الأولى لمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية -
حيدرآباد الدكن - سنة ١٣٢٥هـ.

٤٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال:

لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤ - ٧٤٢هـ) - تحقيق الدكتور بشّار عوّاد
معروف - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الرابعة - سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.

٤٤- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير:

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ) - دار الفكر - بيروت.

٤٥- الجرح والتعديل:

لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي
(ت ٣٢٧هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت - بالأوفسيت عن طبعة مجلس دائرة المعارف
العثمانية - حيدرآباد الدكن - سنة ١٢٧١هـ / ١٩٥٢م.

٤٦- جمهرة أنساب العرب:

لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤ - ٤٥٦هـ) - دار الكتب العلمية
- بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٤٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:

لالحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت
- الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

٤٨- حياة الصحابة:

لمحمد يوسف الكاندهلوي (ت ١٩٦٥م) - تحقيق علي شيري - دار إحياء التراث العربي

- بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٤٩- الخصال:

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) - تحقيق علي أكبر الغفاري - منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم المقدسة.

٥٠- الدر المنثور في التفسير المأثور:

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ) - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٥١- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة:

لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ) - تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٥٢- ديوان السيد الحميري: طبعة التجف - ١٩٦٢.

٥٣- ديوان عبيد بن الأبرص: دار بيروت للطباعة والنشر.

٥٤- ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى:

لمحب الدين أحمد بن عبد الله الطبري (٦١٥ - ٦٩٤ هـ) - دار المعرفة - بيروت - بالأوفسيت عن طبعة مكتبة القدسي - القاهرة - سنة ١٣٥٦هـ.

٥٥- الذريعة إلى تصانيف الشيعة:

للشيخ محمد محسن بن محمد رضا الرازي، المعروف بآقا بزرگ الطهراني (١٢٩٣ - ١٣٨٩ هـ) - دار الأضواء - بيروت - الطبعة الثانية - سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٥٦- رجال الطوسي:

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٠٦هـ) - تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم - مكتبة الحيدرية - التجف الأشرف - الطبعة الأولى - سنة ١٣٨١هـ / ١٩٦١م.

٥٧- رجال الكشي، أو اختيار معرفة الرجال:

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ) - كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية - مشهد المقدسة - سنة ١٣٤٨هـ.ش.

٥٨- الرجال:

لأبي العباس أحمد بن علي الأسدي الكوفي النجاشي (٣٧٢ - ٤٥٠هـ) - تحقيق السيّد موسى الشبيري الزنجاني - مؤسسة النشر الإسلامي - قم المقدّسة - ١٤٠٧هـ.

٥٩- الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية:

للعلامة السيّد محمّد باقر الحسيني المرعشي الداماد - منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي - قم المقدّسة - سنة ١٤٠٥هـ.

٦٠- روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات:

للسيّد محمد باقر الخوانساري (١٢٢٦ - ١٣١٣هـ) - منشورات مكتبة اسماعيليان - قم المقدّسة - ١٣٩٠هـ.

٦١- الرياض النضرة في مناقب العشرة:

لأبي جعفر أحمد الشهير بالمحبّ الطبري - دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٢- سعد السعود:

للسيّد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر ابن طاووس الحسيني (٥٨٩ - ٦٦٤هـ) - منشورات الرضي - قم المقدّسة.

٦٣- سنن أبي داود:

لأبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢ - ٢٧٥هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار إحياء السنة النبوية - بيروت.

٦٤- السنن:

لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي (١٨١ - ٢٥٥هـ) - دار إحياء السُنّة النبوية - دار الكتب العلمية - بيروت.

٦٥- السنن:

لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجة (٢٠٧ - ٢٧٥هـ) - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر بيروت.

٦٦- السنن، الجامع الصحيح:

لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩ - ٢٩٧هـ) - تحقيق أحمد محمد شاكر

- دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦٧- السنن:

لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) - دار الكتاب العربي - بيروت.

٦٨- السنن:

لعلي بن عمر الدارقطني (٣٠٦-٣٨٥هـ) - تحقيق عبد الله هاشم ياني المدني - دار المحاسن للطباعة - القاهرة.

٦٩- السنن الكبرى:

لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ) - دار المعرفة - بيروت.

٧٠- سير أعلام النبلاء:

لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ) مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الثالثة - سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٧١- السيرة الحلبية، أو إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون:

لعلي بن برهان الدين الحلبي (١٩٧٥-١٠٤٤هـ) - دار المعرفة - بيروت - سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٧٢- السيرة النبوية:

لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت ٢١٣ أو ٢١٨هـ) - جماعة من المحققين - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - سنة ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م.

٧٣- الشافي في الإمامة:

للسيد الشريف أبي القاسم علي بن الحسين المرتضى (٣٥٥-٤٣٦هـ) - تحقيق السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب - منشورات مؤسسة الصادق للطباعة والنشر - طهران - الطبعة الثانية - ١٤١٠هـ.

٧٤- شرح نهج البلاغة:

لعز الدين أبي حامد بن هبة الله بن محمد ابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (٥٨٦-٦٥٦هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر - الطبعة الأولى - سنة ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م.

٧٥- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي

لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي (ت ٣٣٩هـ) - تحقيق الدكتور داود سلوم والدكتور نوري حمودي القيسي - عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية - سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٧٦- شواهد التنزيل لقواعد التفضيل:

للمحافظ عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الحاكم الحسكاني الحنفي (المتوفى بعد سنة ٤٧٠هـ) - تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي - مؤسسة الأعلمي - بيروت - سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٤م.

٧٧- الصحاح:

لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الرابعة - سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٧٨- الصحيح:

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الخامسة - سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٧٩- الصحيح:

لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١هـ) - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية - سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٨٠- الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم:

للشيخ زين الدين أبي محمد علي بن يونس العاملي النباطي البياضي (ت ٨٧٧هـ) - تحقيق محمد باقر البهبودي - نشر المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية - إيران - مطبعة الحيدري - الطبعة الأولى - سنة ١٣٨٤هـ.

٨١- صفة الصّفة:

لجمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي (٥١٠ - ٥٩٧هـ) - تحقيق محمود فاخوري - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الرابعة - سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٨٢- الطبقات الكبرى:

لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (١٦٨ - ٢٣٠هـ) - دار صادر -

بيروت - سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٨٣- الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف:

للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر ابن طاوس الحسيني الحسيني (٥٨٩ هـ - ٦٦٤ هـ) مطبعة الخيام - قم المقدسة - ١٤٠١هـ.

٨٤- علل الشرائع:

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) - تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم - مكتبة الحيدرية - النجف الأشرف - سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م.

٨٥- عوالي اللآلء العزيزية في الأحاديث الدينية:

للشيخ محمد بن علي بن إبراهيم الإحساني المعروف بابن أبي جمهور (ت ٩٤٠هـ) - تحقيق الحاج مجتبی العراقي - مطبعة سيد الشهداء - قم المقدسة - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٨٦- عيون أخبار الرضا:

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) - تحقيق السيد مهدي الحسيني اللاجوردي - إيران.

٨٧- الغدير في الكتاب والسنة والأدب:

للشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (١٣٢٠ - ١٣٩٠هـ) - دار الكتب الإسلامية - طهران - ١٣٧٢هـ.

٨٨- الغيبة:

للشيخ محمد بن إبراهيم ابن أبي زينب النعماني - من أعلام القرن الرابع الهجري - تحقيق علي أكبر الغفاري - مكتبة الصدوق - طهران.

٨٩- فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمة من ذريتهم

عليهم السلام:

للمحدث إبراهيم بن محمد بن المؤيد الجويني (٦٤٤ - ٧٣٠هـ) - تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي - مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر - بيروت - سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٩٠- الفردوس بمأثور الخطاب:

لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي (٤٤٥ - ٥٠٩هـ) - تحقيق السعيد بن بسيوني
زغلول - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٩١- فرق الشيعة:

لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي - من أعلام القرن الثالث الهجري - تحقيق السيد
محمد صادق بحر العلوم - المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف - المطبعة الحيدرية - سنة ١٣٥٥هـ /
١٩٣٦م.

٩٢- الفصول المختارة من العيون والمحاسن:

للسيد الشريف أبي القاسم علي بن الحسين المرتضى (٣٥٥ - ٤٣٦هـ) - دار الأضواء -
بيروت - الطبعة الرابعة - سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٩٣- الفهرست:

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠هـ) - تحقيق السيد محمد
صادق بحر العلوم - المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف.

٩٤- قرب الاسناد:

لأبي العباس عبد الله بن جعفر الحميري القمي - من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام
- مكتبة نينوى الحديثة - طهران.

٩٥- الكافي:

لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي (ت ٣٢٨ أو ٣٢٩هـ) - تحقيق علي أكبر
الفقاري - المكتبة الإسلامية - طهران - سنة ١٣٨٨هـ.

٩٦- الكامل في التاريخ:

لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد الشيباني، المعروف بابن الأثير (٥٥٥ - ٦٣٠هـ) دار
صادر - بيروت - سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٩٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل:

لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٢٨هـ) - نشر أدب الحوزة.

٩٨- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس:

للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت ١١٦٢هـ) - دار إحياء التراث - بيروت
- الطبعة الثالثة - سنة ١٣٥١هـ.

٩٩- كشف الغمة في معرفة الأئمة:

للعامة أبي الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي - تحقيق السيد هاشم الرسولي -
مكتبة بني هاشم - تبريز - المطبعة العلمية - قم المقدسة - سنة ١٣٨١هـ.

١٠٠- كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام:

لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد القرشي الكتنجي الشافعي (ت ٦٨٥هـ) - تحقيق
الشيخ محمد هادي الأميني - دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام - الطبعة الثالثة - سنة ١٤٠٤هـ /
١٩٨٤م.

١٠١- كمال الدين وقام النعمة:

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) - تحقيق
علي أكبر الغفاري - مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين - قم المقدسة - سنة ١٤٠٥هـ /
١٣٦٣هـ.ش.

١٠٢- الكنى والألقاب:

للشيخ عباس القمي (ت ١٣٥٩هـ) - مكتبة الصدر - طهران - الطبعة الخامسة - سنة
١٤٠٩هـ.

١٠٣- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال:

لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ) - مؤسسة الرسالة - بيروت
- الطبعة الخامسة - سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٠٤- كنز الفوائد:

للشيخ محمد بن علي بن عثمان الكراجكي الطرابلسي (ت ٤٤٩هـ) - تحقيق الشيخ عبد
الله نعمة - دار الأضواء - بيروت - سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٠٥- لسان الميزان:

لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - مؤسسة

٢٨٢ الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

الأعلمي - بيروت - بالأوفسيت عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في حيدر آباد الدكن -
الطبعة الثالثة - سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٠٦- لسان العرب:

لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (٦٣٠ - ٧١١هـ)
- نشر أدب الحوزة - قم المقدسة - سنة ١٤٠٥هـ.

١٠٧- مجمع البحرين ومطلع النيرين:

للشيخ فخر الدين بن محمد علي الطريحي (٩٧٩ - ١٠٨٧هـ) - تحقيق السيد أحمد الحسيني
- المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية - طهران - الطبعة الثانية - سنة ١٣٦٥هـ.ش.

١٠٨- مجمع البيان في تفسير القرآن:

للشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) - دار المعرفة - بيروت - الطبعة
الأولى - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٠٩- مجمع الزوائد ومنيع الفوائد:

للمحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيتمي (٧٣٥ - ٨٠٧هـ) - دار الكتاب العربي -
بيروت - الطبعة الثالثة - سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

١١٠- مروج الذهب ومعادن الجوهر:

لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ) - دار الأندلس - بيروت - الطبعة
الأولى - سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.

١١١- المستدرك على الصحيحين:

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (٣٢١-٤٠٥هـ) - طبع حيدر آباد - الهند.

١١٢- المسند:

لأحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) - دار الفكر - بيروت.

١١٣- مشكل الآثار:

لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي الطحاوي (٢٣٩ - ٣٢١هـ) - مطبعة
دائرة المعارف - حيدر آباد - الهند - ١٣٣٣هـ.

١١٤- مصابيح السنة:

لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي (٤٣٣- ٥١٦هـ) - تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي ومحمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

١١٥- معجم البلدان:

لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادى (ت ٦٢٦هـ) - دار صادر ودار بيروت - بيروت - سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.

١١٦- معجم رجال الحديث:

للإمام أبو القاسم الخوئي دام الله - منشورات مدينة العلم - قم المقدسة.

١١٧- المعجم الوسيط:

للمعجم من الأساتذة في مجمع اللغة العربية - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١١٨- معرفة علوم الحديث:

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري - تحقيق الدكتور معظم حسين - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة - الطبعة الثالثة - سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.

١١٩- المقالات والفرق:

لسعد بن عبد الله أبي خلف الأشعري القمي (المتوفى في حدود ٣٠١هـ) - تحقيق الدكتور محمد جواد مشكور - مركز الانتشارات العلمية والثقافية - طهران - سنة ١٣٦١هـ.ش.

١٢٠- مقتل الحسين عليه السلام:

للسيد عبد الرزاق الموسوي المرقم (١٣١٦- ١٣٩١هـ) - منشورات مؤسسة البعثة طهران.

١٢١- مقتل الحسين عليه السلام:

لأبي المؤيد الموفق بن أحمد المكي المعروف بأخطب خوارزم (ت ٥٦٨هـ) - تحقيق الشيخ محمد السايي - مكتبة المفيد - قم المقدسة - بالأوفسيت عن طبعة مطبعة الزهراء في النجف الأشرف المطبوع في سنة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م.

١٢٢- مناقب آل أبي طالب:

لأبي جعفر محمد بن علي بن شهرآشوب السروي المازندراني (ت ٥٨٨هـ) - دار الأضواء

٢٨٤ الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

- بيروت - سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٢٣- مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام:

للحافظ أبي الحسن علي بن محمد ابن المغازلي الشافعي (ت ٤٨٣هـ) - تحقيق الشيخ محمد باقر البهبودي - دار الأضواء - بيروت - سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

١٢٤- مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام:

للحافظ أبي المؤيد الموفق بن أحمد بن محمد البكري المكي الحنفي، المعروف بأخطب خوارزم (٤٨٤-٥٦٨هـ) - مكتبة نينوى - طهران.

١٢٥- النهاية في غريب الحديث:

لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بإبن الأثير (٥٤٤-٦٠٦هـ) - تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطفاحي - المكتبة الإسلامية - بيروت.

١٢٦- نهج البلاغة:

شرح الشيخ محمد عبده - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى - مصر - مطبعة السعادة.

١٢٧- نهج الحق وكشف الصدق:

للحسن بن يوسف المطهر الحلي، المعروف بالعلامة الحلي (ت ٧٢٦هـ) - تحقيق الشيخ عين الله الحسيني الارموي - مؤسسة دار الهجرة - إيران.

١٢٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان (٦٠٨-٦٨١هـ) - تحقيق الدكتور إحسان عباس - منشورات الرضي - قم المقدسة - بالأوفسيت عن طبعة بيروت.

١٢٩- ينابيع المودة:

للحافظ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (١٢٢٠-١٢٩٤هـ) - مكتبة بصيرتي - قم المقدسة - بالأوفسيت عن طبعة دار الكتب العراقية في الكاظمية ومكتبة المحمدي في قم سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م.

المحتوى

مقدمة التحقيق:

٧	التعريف بالمؤلف
١٠	التعريف بالمؤلف
١٢	نسخ الكتاب
١٥	منهج التحقيق

متن الكتاب:

٢٥	مقدمة المؤلف
٢٧	تعريف الإمامة ومعرفة الإمام
٢٨	الدليل على أن معرفة الإمام فرض
٢٩	إجماع المسلمين على إمامة علي عليه السلام
٣١	الخلال الموجبة له عليه السلام الإمامة
٣١	الأفعال الدالة على وجوب إمامته عليه السلام
٣٢	الأقوال الدالة على وجوب إمامته عليه السلام
٣٥	الإجماع على وجود إمام بعد النبي صلى الله عليه وآله
٣٦	أفضلية علي عليه السلام عند الله ورسوله صلى الله عليه وآله
٣٧	فساد إمامة المفضول على الفاضل
٣٧	الإجماع على فضائل علي عليه السلام
٣٩	وجه دفع علي عليه السلام عن حقه

- ٤٠ الصحبة لا توجب العصمة من الضلال والغلط
- ٤٢ عدم إقرار المهاجرين والأنصار لتقدم أبي بكر
- ٤٢ الكثرة ليست علامة على الصواب
- ٤٦ علة ترك أمير المؤمنين عليه السلام جهاد المتقدمين عليه
- ٤٧ عدم إجماع الأمة على الرضا بإمامة أبي بكر
- ٤٩ إيراد الروايات الدالة على تنزيه كافة الصحابة، والرد عليها

فصل:

- ٦٥ إدعاء أن التنزيه خاص بأهل السقيفة ومن اتبعهم، وردّه
- ٦٩ إدعاء العفو عن المنهزمين يوم أحد، وردّه
- ٧١ الكلام حول حديث العشرة المبشرة بالجنة

فصل:

- ٧٧ ادعاء أن آية ﴿السابقون الأولون﴾ أوجب لأبي بكر وأصحابه الجنة، وردّه
- ٧٨ تسمية السابقين الأولين
- ٧٩ وعد الله المؤمنين والمؤمنات والصادقين الجنة في الجملة
- ٨٥ الكلام في أصحاب بيعة الشجرة ورضا الله عنهم
- ٩٠ الكلام في آية ﴿ليستخلفنهم في الأرض﴾ وردّه من زعم أنها في أبي بكر وعمر

فصل:

- ١٠٧ إدعاء إمامة أبي بكر وعمر من آية ﴿قل للمخلفين من الأعراب﴾، وردّه
- ١١٤ إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من الآية
- ١١٧ الكلام حول كفر محاربي أمير المؤمنين عليه السلام

فصل:

- ١٣١ إدعاء إمامة أبي بكر من آية ﴿من یرتد منكم عن دينه﴾ وردّه
- ١٣٢ إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من الآية

فصل:

- رد الاستدلال على فضل أبي بكر وأصحابه من آية ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء...﴾
- ١٣٩

فصل:

- إدعاء أن آية ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح﴾ أوجبت لأبي بكر وأصحابه
الجنة، وردّه ١٥١
- ردّ من زعم أن الآية قاضية بفضل أبي بكر على أمير المؤمنين عليه السلام ١٥٩
- باب آخر من السؤال عن تأويل القرآن وأخبار يعزونها إلى النبي صل الله عليه وآله وأنه قد مدح
أنتمهم على التخصيص والإجمال ١٦٣
- ردّ ادعاء نزول آية ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به﴾ في أبي بكر ١٦٣
- إثبات نزول الآية في أمير المؤمنين عليه السلام ١٦٥
- وجه آخر في نزول الآية في النبي صل الله عليه وآله ١٦٦
- وجه آخر في نزول الآية في أهل القرآن ١٦٧
- وجه آخر في نزول الآية في جميع المصدقين به صل الله عليه وآله ١٦٨
- تبيين وجه نزول الآية في أمير المؤمنين عليه السلام ١٦٨

مسألة أخرى:

- ردّ ادعاء نزول آية ﴿فأما من أعطى واتقى﴾ في أبي بكر ١٧١

مسألة أخرى:

- ردّ ادعاء نزول آية ﴿ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة﴾ في أبي بكر ١٧٥
- ردّ من زعم أن أبا بكر كان من أهل الفضل والسعة ١٨٠

مسألة أخرى:

- بيان بطلان ما زعموه من فضائل لأبي بكر في آية ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار﴾ ١٨٥

مسألة أخرى:

- ردّ الفضائل المزعومة للشيخين لكونها مع النبي صل الله عليه وآله في العريش ١٩٣

مسألة أخرى:

- الكلام حول صلاة أبي بكر بالناس في مرض النبي صل الله عليه وآله ٢٠١

مسألة أخرى:

- الكلام حول إنفاق أبي بكر ومواساته لرسول الله صل الله عليه وآله بهاله ٢٠٩

٢٨٨ الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

مسألة أخرى:

٢١٩ إثبات أن حديث «اقتدوا بالذين من بعدي» موضوع

سؤال:

٢٢٥ الكلام حول ألقاب: الصديق، الفاروق، ذي النورين ودلالاتها

سؤال:

٢٢٩ ردّ الإستدلال على فضل الشيخين من تقدّمهما في الإمامة

٢٣٢ الإجماع على أن عليّاً عليه السلام أول من أسلم

٢٣٥ بيان علّة تقديم الناس الشيخين في الإمامة

فصل:

٢٤١ نتائج تقدّم الثلاثة على أمير المؤمنين عليه السلام

الفهارس الفنية:

٢٤٧ فهرس الآيات القرآنية

٢٥٥ فهرس الأحاديث

٢٥٩ فهرس الأعلام

٢٦٣ فهرس الكتب الواردة في المتن

٢٦٣ فهرس الأشعار

٢٦٤ فهرس المواضع والبلدان

٢٦٥ فهرس الأيام والوقائع التاريخية

٢٦٦ فهرس الفرق والمذاهب والقبائل والأقوام

٢٦٩ فهرس المصادر والمراجع

٢٨٥ المحتوى